وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة الجيلالي بونعامة – خميس مليانة –

كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية

قسم العلوم الإنسانية

شعبة التاريخ

لجنة جول فيري البرلمانية و مسألة الجزائر

(1891م-1893م)

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث و المعاصر

إعداد الطالبة:

- سعيدي سوسن

إشراف الأستاذة:

- سيدي صالح حياة

السنة الجامعية:

1437هـ-1438هـ / 2016م-2017م

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

إلى أبي الكريم حفظه الله و أطال في عمره...

إلى أمي و إخوتي و كل من أحب...

إلى روح جدتي التي تمنيت أن أهديها هذا العمل...

إلى جميع أفراد العائلة...

إلى كل من ضحى في سبيل تحرير هذا الوطن...

أهدي هذا العمل المتواضع.

سوسن

كلمة شكر

أشكر المولى عزوجل الذي وفقني لإنجـاز هذا العمل المتواضع، كما

أتوجه بالشكر الجزيل إلى أستاذتي الفاضلة و المشرفة سيدي

صالح حياة التي وجهتني و ساعدتني لإتمام هذا العمل ،

و لم تبخل علي بنصائحها الرشيدة،

إلى كل من علمني حرفا نافعا، إلى جميع أساتذة و طلبة قسم التاريخ

و أخص الذكر تقديم خالص امتناني للأستاذ المحترم

محرز أمين الذي طالما استفدت من توجيهاته .

و أخيراً أوجه شكري و عرفاني بجميل كل من قدم لي يد العون لإتمام

هذا البحث.

ملخص الدراسة:

تعرضت الجزائر منذ الاحتلال الفرنسي لها سنة 1830م إلى سياسة استعمارية كان لها الأثر البليغ في التحولات التي طرأت على واقع الجزائر في شتى الجوانب، موازاة مع طبيعة أنظمة الحكم المتداولة في الجزائر خاصة منذ المنتصف الثاني من القرن التاسع عشر، حيث تأزمت هذه الأوضاع أكثر جراء السياسة الفرنسية المنتهجة و التي سمحت في البداية بتعسف العسكريين في ظل نظام الحكم العسكري (من 1830م إلى 1870م)، ثم باستفحال نفوذ المستوطنين خلال حكم المدنيين (منذ 1870م)، و هذا ما دفع ببعض النواب إلى المطالبة بضرورة التحرك و مناقشة هذا الواقع و العمل على إيجاد الحلول الكفيلة لضمان السيطرة على مستعمرة الجزائر بعد عدة محاولات باءت بالفشل.

و مع بداية التسعينيات من القرن التاسع عشر و بفضل مساعي بعض الشخصيات السياسية من النواب الأحرار، جعلت من مصالح الجزائريين (الأهالي) اعتباراً وُجب الالتفاف حوله حقيقة قبل أن تفلت مسألة الجزائر من يدي الحكومة الفرنسية. و لهذا الغرض و بعد عدة لجان أنشأت لجنة جول فيري البرلمانية المعروفة بلجنة الثمانية عشر (1891م – 1893م)، و التي عملت على التحقيق في الوضع القائم في الجزائر و اقترحت مجموعة من النقاط لإصلاحه، إلا أن معظم توصياتها لم تتجسد و إن تجسد البعض منها فهو لمصلحة السياسة الاستعمارية الفرنسية و فائدة المستوطنين.

قائمة المختصرات:

باللغة العربية:

تــح	تحقيق
تــر	ترجمة
تــع	تعليق
تــق	تقديم
د.م.ج	ديوان المطبوعات الجامعية
س	سنة
ش.و.ن.ت	الشركة الوطنية للنشر و التوزيع
ص	صفحة
ط	طبعة
ع	عدد
م	مجلد
م.م.و.م	منشورات المتحف الوطني للمجاهد
م.و.د.ب.ح.و	المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية
م.و.م	منشورات وزارة المجاهدين

باللغة الفرنسية:

B.O.G.G.A	Bulletin officiel de gouvernement général de l'Algérie
Ed	Edition
J	Journal
J. d	Journal des débats
J.O.R.F	Journal officiel de la république française
N	Numéro
P	Page
T	Tome
Tr	Traduite

مقدمة

مقدمة:

تعد مرحلة الوجود الاستعماري الفرنسي من أهم المحطات التاريخية التي مرت بها الجزائر، عاشت خلالها ظروفاً قاسية مست جميع الميادين، إذ عمل هذا التواجد الاستعماري على فرض وتكريس هيمنته على البلد بتوظيف شتى الوسائل و استعمال كل الأساليب في إطار سياسة بربرية وحشية همجية ترتب عنها الإبادة و البطش و التمييز العنصري، و لعل أصعب فترة كانت القرن التاسع عشر خاصة منذ 1870م و التي تمثل انتقال الحكم العسكري إلى الحكم المدني، أين بدأ إخضاع الشعب الجزائري أكثر لقوانين استثنائية جائرة خرقت حرياته الفردية، و جراء ذلك ازدادت طبقة المستوطنين تسلطاً و سعت لأجل الاستحواذ على جميع الامتيازات و السيطرة أكثر على زمام الأمور في الجزائر، ومنه عزل و تهميش العنصر الجزائري تماماً، و في الوقت الذي زاد فيه طمع و جشع هؤلاء المستوطنين، أصبحوا يتطلعون إلى الإنفراد بميزانية الجزائر و منه إلى فكرة الانفصال عن فرنسا، حيث كان الجزائريون في هذه الظروف يعانون من أبشع أشكال الاضطهاد والقهر و طمس للمقومات الشخصية الوطنية.

إن هذه الوضعية أدت إلى اشتداد احتجاج الجزائريين على السياسة الفرنسية، و إلى ظهور انشغال و اهتمام بعض النواب الفرنسيين بما يحصل بالجزائر من تجاوزات، و هو ما اعتبره هؤلاء النواب خطراً يهدد مصالح فرنسا بالجزائر، لذلك طالبوا بلجان للتحقيق في الوضع و استقصاء الحقائق في المستعمرة التي تعد أهم مستعمرات فرنسا في إفريقيا، و التي لا يمكن أبداً التهاون في قضاياها و لا المغامرة بمستقبلها باعتبارها قطعة فرنسية.

و لأجل الوقوف على هذا الواقع ارتأيت الوقوف عند إحدى هذه اللجان بالبحث و التحقيق، و هي لجنة جول فيري المعروفة بلجنة الثمانية عشر، على اعتبار أنها من أهم اللجان البرلمانية للقرن التاسع عشر.

تكمن أهمية هذا البحث في كونه يسلط الضوء على حيثيات اهتمام و تعامل البرلمان الفرنسي بمسألة الجزائر من خلال لجنة جول فيري البرلمانية، و هذا ما يعد أحد الجوانب الغامضة التي لم تجد دراسات محلية وافية حولها.

2 ـ دوافع اختيار الموضوع:

لقد وقع اختياري لهذا الموضوع للدوافع التالية:

ـ ميلي و رغبتي الشخصية للبحث في مواضيع تاريخ الجزائر خلال القرن التاسع عشر و الذي تقل عنه الدراسات مقارنة بالقرن العشرين.

ـ التشجيع الكبير الذي تلقيته من الأستاذة المشرفة سيدي صالح حياة في الخوض في هذه المواضيع التي تعتبر غامضة عند العديد من الطلبة.

ـ معرفة التطورات و التغيرات الهامة التي عرفتها الجزائر في نهاية القرن التاسع عشر بعد أن أصبحت قضية الجزائر و الجزائريين من أولويات الاهتمام البرلماني في تلك الفترة من خلال لجنة جول فيري البرلمانية.

3 ـ إشكالية الدراسة:

تتمحور إشكالية هذه الدراسة حول لجنة تحقيق جول فيري البرلمانية (1891-1893م) و طبيعة تعاملها مع مسألة الجزائر، و للإحاطة بهذه الإشكالية من مختلف جوانبها قمت بطرح مجموعة من الأسئلة الفرعية:

ـ كيف كانت الأوضاع التي تعيشها الجزائر خلال المنتصف الثاني من القرن التاسع عشر؟ و ما الذي دفع بالبرلمان الفرنسي إلى الاهتمام بهذا الواقع الجزائري؟

ـ ما هي أهم القضايا التي تعرض إليها البرلمان الفرنسي حول مسألة الجزائر؟

ـ ما هي الظروف التي أدت إلى تشكل لجنة جول فيري البرلمانية؟ و ما هي السياسة التي رسمها جول فيري في إطار هذه اللجنة؟ و في ما يكمن دور هذه اللجنة و أعمالها؟

ـ ما هي النتائج و التوصيات التي توصلت إليها اللجنة؟ و ماذا كان مصيرها؟

ـ و في الأخير كيف كانت ردود الفعل تجاه هذه اللجنة وتجاه برامجها؟

4 ـ منهج الدراسة:

فيما يتعلق بالمنهج المتبع في هذه الدراسة فيتمثل أولاً في المنهج التاريخي الوصفي الذي يعتمد على رصد و عرض الأحداث و ترتيبها بالتقصي و السرد و متابعة المحطات التاريخية و ربطها زمناً و مكاناً، أما المنهج الثاني فهو المنهج التحليلي النقدي الذي سلكته في دراسة و تحليل بعض النصوص المعتمدة في الدراسة بهدف الوصول إلى استنتاجات موضوعية حول الدراسة.

5 ـ خطة الدراسة:

لقد حاولت إثراء الإشكالية و معالجتها من خلال خطة بحث تتكون من مقدمة و أربعة فصول، فصل تمهيدي بعنوان: أوضاع الجزائر خلال المنتصف الثاني من القرن التاسع عشر تضمن الأوضاع السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية و الثقافية و الدينية في تلك الفترة و انعكاسات السياسة الفرنسية حولها.

الفصل الأول بعنوان: البرلمان الفرنسي و قضايا الجزائريين تناولت فيه أولا القضية الجزائرية داخل البرلمان الفرنسي ثم عرضت أهم المشاريع الإصلاحية المعروضة فيه، و استعرضت نماذج عن اللجان البرلمانية التي توافدت إلى الجزائر في ظل الحكم العسكري.

أما الفصل الثاني فكان تحت عنوان: لجنة جول فيري البرلمانية (1891-1893م) تناولت فيه التعريف بشخصية جول فيري ثم بينت فيه ظروف تكوين اللجنة و دورها و أعمالها، و منه أبرزت النتائج التي خلصت إليها هذه اللجنة.

في حين أن الفصل الثالث و الأخير شمل ردود الفعل تجاه اللجنة بدءاً بردود فعل الجزائريين و المستوطنين، ثم تناول أهم المسائل التي طرحها الجزائريون على اللجنة، و انتهاء بتعاطي الصحف مع لجنة جول فيري و إصلاحاتها البرلمانية.

و خلصت في الخاتمة إلى جملة من النتائج و الاستنتاجات التي توصلت إليها من خلال هذا البحث.

6 ـ مصادر و مراجع الدراسة:

قد اعتمدت لإتمام هذه الدراسة على جملة من المصادر والمراجع المتخصصة والتي كان من أهمها:

ـ كتاب: Jules COMBON: Le gouvernement général de l'Algérie الذي يعتبر من أهم المصادر المتعلقة بموضوع البحث، بالإضافة إلى مصدر آخر بنفس هذه القيمة هو كتاب Henri PENSA: L'Algérie ، و كذا الجرائد الرسمية و الصحف التي أفادتني كثيراً في دعم النقاط التي عرضتها في بحثي أهمها جريدة النقاشات البرلمانية، إضافة إلى مصادر أخرى.

أما بالنسبة للمراجع فقد تناولت:

ـ كتب شارل روبير آجرون: الجزائريون المسلمون و فرنسا 1871-1919 ، و كتاب تاريخ الجزائر المعاصرة و العديد من مؤلفاته التي تعتبر من المراجع الفرنسية المهمة التي تناولت موضوع دراستي بكل موضوعية.

ـ كذلك كتاب حياة سيدي صالح: اللجان البرلمانية الفرنسية و قضايا الجزائريين 1871-1895، الذي اعتمدته كونه أظهر لي الخطوط العريضة الواجب علي إتباعها للإلمام بجميع جوانب الموضوع.

ـ إضافة إلى المجلات و الدوريات، باللغتين العربية و الفرنسية التي ساهمت في إثراء موضوع الدراسة.

7 ـ صعوبات الدراسة:

أثناء هذه الدراسة واجهتني جملة من الصعوبات أذكر منها على سبيل المثال:

ـ قصر المدة المخصصة للبحث الذي يقتضيه موضوع الدراسة خاصة مع نقص المراجع المحلية حوله.

ـ عدم توفر العديد من المراجع بالمكتبة الجامعية فما كان لي إلا التنقل و اللجوء إلى المكتبات الولائية و الوطنية، مما أدى إلى استهلاك وقت أكبر بحكم تمركز هذه المكتبات خارج الولاية.

ـ صعوبة الترجمة في بعض الكتب الفرنسية خاصة مع قلة الموضوعية في المصادر الفرنسية و هو ما صعب علي عملية استخراج المادة التاريخية منها.

و بالرغم من هذه العوائق و الصعوبات المذكورة إلا أنني بذلت كل ما في وسعي لإنجاز هذه الدراسة قصد تقديم عمل يرجع بالفائدة على القراء.

و في الأخير لا يسعني إلا أن أتوجه بالشكر الجزيل إلى أستاذتي المشرفة سيدي صالح حياة التي كان لها الفضل في توجيهي إلى هذا الموضوع و ضبطه بهذه الكيفية، كما أشكرها على الملاحظات و التوجيهات القيمة التي زودتني بها خلال مختلف مراحل البحث.

الفصل التمهيدي:

أوضاع الجزائر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر

تعرضت الجزائر منذ الاحتلال الفرنسي لها سنة 1830م إلى سياسة استعمارية كان لها الأثر البليغ في التحولات التي طرأت على واقع الجزائر في شتى الجوانب ، سواء في الجانب السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي و الديني موازاة مع طبيعة أنظمة الحكم المتداولة في الجزائر خاصة في المنتصف الثاني من القرن التاسع عشر.

المبحث الأول: الأوضاع السياسية

عرفت الجزائر منذ الاحتلال الفرنسي و خلال القرن التاسع عشر مرحلتين من الحكم، امتدت المرحلة الأولى من 1830 إلى 1870م و هي مرحلة الحكم العسكري[1]، حيث أخضعت الجزائر في هذه المرحلة إلى سيطرة العسكريين الذين عملوا لتمهيد كل الطرق لإحكام الهيمنة على البلاد[2]، و تعرض خلالها الشعب الجزائري لأخطر أسلوب من هدم و تخريب و إبادة فتكت بجميع مقومات مجتمعه[3]، بإزالة آثار و حضارة بلاده عن طريق تمزيق و حرق كل الوثائق المكتوبة من سجلات إدارية[4]، و مارس العسكريون حكمهم و سياستهم من خلال المكاتب العربية المؤسسة ابتداء من 1833م حين أحدثها الدوق "دوروفيقو"[5] ، كفرع في مكتبه و أصبحت فيما بعد يطلق عليها بمصلحة الشؤون العربية التي أسندت إدارتها إلى النقيب "لاموريسيار"[6] (LaMoriciere) ، لتكون همزة وصل بين

(1) حياة سيدي صالح: **اللجان البرلمانية و قضايا الجزايريين 1871-1895**، دار الهدى، الجزائر، 2012، ص 15.

(2) فرحات عباس: **ليل الاستعمار**، تر، أبوبكر رحال، دار القصبة، الجزائر، 2005، ص 66.

(3) جمال قنان: **قضايا و دراسات في تاريخ الجزائر الحديث و المعاصر**، م.م.و.م، الجزائر، 2009، ص 127.

(4) ألكسي دوطوكفيل: **نصوص عن الجزائر و فلسفة الاحتلال و الاستيطان**، تر، إبراهيم صحراوي، د.م.ج، الجزائر، 2008، ص16.

(5) خلف بريتزين آخر ديسمبر 1831، عرف بسلوكه البوليسي تولى السلطة بلقب القائد العام لفيلق احتلال إفريقية ، أنظر، حياة سيدي صالح، المرجع نفسه، ص 36.

(6) خريج المدرسة العسكرية، رئيس أول مكتب عربي، ترأس القسم العسكري لوهران(1840)، انتخب في المجلس التشريعي الفرنسي في 1848، أنظر، عدة بن داهة: **الإستيطان و الصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962**، ج2، م.و.م، الجزائر، 2008، ص 501.

الاحتلال و الجزائريين، و لإيجاد أسلوب إداري استعماري يمكن فرنسا من إخضاع الجزائريين إلى سلطتها و التوغل أكثر في أوساطهم تم إنشاء إدارة المكاتب العربية بمقتضى مرسوم سنة 1844م[1] .كانت سياسة فرنسا خلال السنوات الأولى من الاحتلال غير واضحة بخصوص الجزائر لذلك أخضعت المدن الساحلية مباشرة لحكم الجيش الفرنسي[2]، و منذ قرار 22 جويلية 1834م عين أول حاكم عام عسكري لإدارة الجزائر و اعتبرت من خلاله الجزائر ممتلكات فرنسية في إفريقيا الشمالية[3] و أخضعت للإدارة العسكرية الفرنسية التي نجم عن سياسة حكامها الاضطهاد و النهب و السطو و تشجيع الاستيطان بالجزائر[4]. بعد عشر سنوات من الاحتلال تمكنت فرنسا من وضع حداً لترددات لترددات و اتخاذ قرار سياسي واضح بشأن قضية الجزائر متمثل في المحافظة على مستعمرة الجزائر و البقاء فيها نهائياً و بذلك اضمحلت فكرة الاحتلال الجزئي للجزائر[5]، لتبدأ سياسة الاحتلال الكلي التي عهدت إلى الجنرال "بيجو"[6] (Bugeaud) من أن يحققها يحققها منذ 1840م[7]. و قد نتج عن إنشاء المؤسسات الكولونيالة التي حاولت فرض هيمنتها العسكرية من جهة و غرس الاستيطان الأوربي من جهة أخرى إلى خلق نظام إداري

---

(1) صالح فركوس: **تاريخ الجزائر من ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال**، دار العلوم، الجزائر، 2005، ص ص 245، 248.

(2) بشير بلاح: **تاريخ الجزائر المعاصرة 1830-1989**، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2006، ص 139.

(3) Benjamain STORA: **Le Maghreb colonial**, note de cours, 2003-2004, p85.

(4) عبد القادر مقلاتي: **المشروع الفرنسي الصليبي الاحتلالي للجزائر و ردود الفعل الوطنية1830-1962**، ج1، منشورات سيدي نايل، 2013، ص 133.

(5) Djamal KHARCHI : **Colonisation et politique d'assimilation en Algérie1830-1962**, (5) Ed, Casbah, Alger, 2009, pp 37, 38,42.

(6) بيجو توماس روبرت(1784-1849) هو ماريشال فرنسي أرسل من اجل محاربة الأمير عبد القادر في عام 1836 ثم عين حاكماً عاماً على الجزائر، عرفت الجزائر في عهده إنشاء العديد من المراكز الاستيطانية، أنظر، عدة بن داهة: المرجع السابق، ص 490.

(7) أبو القاسم سعد الله: **أبحاث و آراء في تاريخ الجزائر**، ج2، دار البصائر، الجزائر، 2007، ص 89.

عنصري بالجزائر يقسم البلاد إلى فئتين أوربيين و أنديجان (الجزائريين) حيث خضعت كل فئة إلى منظومة قانونية خاصة بها تختلف عن الأخرى[1].

كانت سياسة "بيجو" تخدم أهدافاً متنوعة سياسية و اقتصادية على حد سواء فأصدر قراراً في 23مارس1843م يقضي بوضع الأوقاف تحت سيطرة موظف فرنسي سامي بإدارة الدومين من أجل الزيادة في الميزانية الفرنسية و كذا السيطرة على أصحاب الرأي المعارض و المضاد للوجود الفرنسي[2]، كما دافع هذا الجنرال على فكرة الاستعمار الاستيطاني و سعى لإقناع الحكومة الفرنسية على تبنيها حيث صرح في خطاب له أمام غرفة النواب سنة 1845م قائلاً: "إذا كنتم تريدون يوما التخفيف من أعداد أفراد الجيش فيجب خلق قوة متصلة بالأرض كما و أنها تملكها تتضاعف جيلاً بعد جيل"، فمن خلال تصريحه هذا يظهر مسعاه المعتمد على تجاوز الهيمنة العسكرية الصرفة التي لم تعطي أي نتيجة مع هذا الشعب[3] خاصة مع استمرار الشعب الجزائري في مقاومة هذا الاحتلال و عدم رضوخه و استسلامه له.

و بعد قيام الجمهورية الثانية في فرنسا(1848-1854م) بشهر أي في مارس 1848م صدر قرار ضم الجزائر[4] حيث أصبحت رسمياً مقاطعة فرنسية مقسمة إلى ثلاث عمالات هي قسنطينة الجزائر و وهران، أما الصحراء فأخضعت للقوانين العسكرية و قسمت كل ولاية إلى نوعين من البلديات: بلديات مختلطة و هي التي تضم أغلبية جزائرية و أقلية أوربية، و بلديات أوربية و هي كاملة الصلاحيات يسكنها الأوربيون و تخضع للنظم و القوانين المطبقة

---

(1) Djamal KHARCHI : Op ,Cit , p38.

(2) محمد بن شوش: "**الغزو الفكري للجزائر 1830-1870**"، مجلة المصادر، ع18، (السداسي الثاني2008)، ص 92.

(3) Djamal KHARCHI : Ibidem, p84.

(3)

(4) صلاح العقاد: **المغرب العربي في التاريخ الحديث و المعاصر الجزائر.تونس.المغرب**، ط6، مكتبة انجلو المصرية، مصر، 1993، ص 138.

في فرنسا[1] و ما يظهر عنصرية الإدارة الاستعمارية التي كانت تعمل لفائدة المستعمر هو انه ضمن الموظفين في كل عمالة لا وجود لمسلم بينهم[2].

ابتداءاً من منتصف القرن التاسع عشر كثفت فرنسا رحلاتها الاستكشافية في الصحراء و ذلك بدافع سياسي و اقتصادي كذلك، فباحتلال الجنوب الجزائري تضمن الاحتلال الكامل للبلاد و تحقق هدفها، و بعد إبرامها اتفاقا مع الإنجليز يوم 1890م أصبحت كل أراضي الجنوب تحت النفوذ الفرنسي[3].

و كان "نابليونIII"[4] (Napoléon III) قد اتبع سياسة تهدف إلى كسب رضى المستوطنين و العسكريين و المحافظة على الأمن و الاستقرار بالجزائر مع إدماج الجزائر[5]، و بمقتضى مرسوم 24جوان1858م أنشئ "وزارة الجزائر و المستعمرات" استجابة لمطالب المستوطنين التي كانت تنادي بضرورة تحقيق الإدماج[6] السياسي في إطار النظام المدني[7]، و لقد أسندت الوزارة إلى رئاسة الأمير "جيروم نابليون"[8](Jérôme

(1) عمار عمورة: **موجز في تاريخ الجزائر**، دار ريحانة، الجزائر، ط1، 2002، ص 128.

(2) احمد توفيق المدني: **هذه هي الجزائر**، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 2001، ص ص 100، 101.

(3) إبراهيم مياسي: **توسع الاستعمار الفرنسي في الجنوب الغربي الجزائري(1881-1912)**، م.م.و.م، الجزائر، 1996، ص ص 76، 77.

(4) هو شارل لويس نابليون بونابرت أول رئيس للجمهورية الفرنسية و ثالث إمبراطور فرنسي، شهدت فترة حكمه مشاركة فرنسا في حرب القرم (1854-1856م) و حملة المكسيك (1861-1867م) و انهزام الجيش الفرنسي في الحرب ضد بروسيا في 1870م، أنظر، عدة بن داهة: المرجع السابق،ص 504.

(5) عبد القادر مقلاتي: المرجع السابق، ص 136.

(6) و يقصد بذلك ربط مستعمرة الجزائر بصفة مباشرة بوطنهم الأم فرنسا، أنظر، شارل روبير اجرون: **تاريخ الجزائر المعاصرة**، تر، عيسى عصفور ، منشورات عويدات، بيروت، ط1، 1982، ص 47.

(7) هو النظام الذي تحقق بعد سقوط النظام العسكري على اثر هزيمة فرنسا أمام بروسيا في 1870 و بالتالي أصبحت من خلاله الجزائر تحت سلطة المدنيين ، أنظر، يحي بوعزيز: **سياسة التسلط الاستعماري و الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954**، د.م.ج، الجزائر، 2007، ص 15.

(8) هو ابن أخ نابليون الثالث ترأس وزارة الجزائر و المستعمرات، استحدث مجلساً أعلى إلى جانبه و مجالس عامة إقليمية إقليمية في كل مقاطعة، تنازل عن منصبه من ايطاليا، انظر، حياة سيدي صالح: المرجع السابق، ص 19.

Bonaparte) ، و تم إلغاء منصب الحاكم العام و استبدله بمنصب القائد العام للقوات البرية و البحرية الذي ترأسه الجنرال "ماك ماهون"[1] (Mac Mahon)، و لقد كان من أهداف هذا النظام الجديد تحقيق الإدماج الكامل للجزائر في فرنسا، حيث جاءت بمقتضاه محاولة لإدماج العدالة الإسلامية في العدالة الفرنسية، غير أن الأوضاع المتوترة بين "جيروم" و عمه و كذا رفض أوربيي الجزائر لهذه السياسة لأنها لم تكن تلبي كامل طموحاتهم في الجزائر أعلن "جيروم" عن تنازله عن منصب وزارة الجزائر و المستعمرات في يوم 7مارس1859م[2] و بالرغم من تعويضه بالكونت "دي شاسلوب لوبات" (de Chasseloup Laubat) إلا أن في ديسمبر 1860م حذفت وزارة الجزائر و حلت محلها حكومة عامة ترأسها "بيليسي"(Pelissier) المعين من طرف الإمبراطور[3] و كان هذا بعد الزيارة التي قام بها نابليون لأول مرة بالجزائر في17-19 سبتمبر 1860م، ثم مع تزايد عدوان الإدارة الاستعمارية و المستوطنين على الجزائريين و أملاكهم احدث الإمبراطور سياسة جديدة اعتبر فيها الجزائر "مملكة عربية" تابعة لفرنسا و هذا منذ 1863م[4]، و لقد أراد نابليون في إطار سياسته هذه فتح باب المواطنة الفرنسية أمام الجزائريين، لهذا اصدر سنة 1865م قانوناً يقضي باعتبار الجزائريين رعايا فرنسيين يخضعون في الخارج لحماية قناصل فرنسا، لكنهم لا يتمتعون بنفس حقوق الفرنسيين إلا بعد تجردهم من أحوالهم الشخصية و إتباع القانون الفرنسي في الأحوال المدنية[5] هذا بدافع إظهار سياسته التعايشية التعايشية مع الجزائريين و استقطابهم و تكوين فئة منهم موالية لفرنسا تخدم مصالحه

---

(1) قائد عسكري تخرج من مدرسة سان سير، ولد سنة1808 و توفي في 1893، هو ثالث رئيس للجمهورية الفرنسية عين حاكماً عاماً على الجزائر سنة 1864، انظر، عبد القادر مقلاتي: المرجع السابق، ص 501.

(2) يحي بوعزيز: "**سياسة نابليون تجاه الجزائر**"، مجلة الثقافة، ع50، س9، (مارس-افريل1979)، ص ص18، 19.

(3) أندري برنيان و آخرون: **الجزائر بين الماضي و الحاضر**، تر، اسطنبولي و منصف عاشور، د.م.ج، الجزائر، 1984، ص 329.

(4) بشير بلاح: المرجع السابق، ص 142، 143.

(5) محمد بن شوش: المرجع السابق، ص 99.

الاستعمارية. و لمعاينة نتائج هذه السياسة قرر الإمبراطور زيارة الجزائر ثانية ما بين 3ماي و 7جوان 1865م، ففي زيارته هذه رأى عدم نجاح سياسته نظراً لتثبت الجزائريين بشخصيتهم العربية و كذا لاعتراض المستوطنين عليها[1].

لعبت المكاتب العربية و حكم العسكريين في البلاد دوراً فعالاً خاصة في البداية لكن رأي المستوطنين الـرافض لحكم السيـف هو الذي اضعف من هذا الـدور[2]، خـاصة مع تجـاوز عددهم إلى 200.00 في عـام 1870م حيث رفضوا و ثاروا ضد الحكم العسكري و أساليبه[3]، و تقرر إزالة هذا النظام و تسليم جميع الصلاحيات للمدنيين و هو ما يلبي جميع رغبات هؤلاء المستوطنين[4]، و هنا تبدأ المرحلة الثانية من الحكم المتمثلة في الحكم المدني.

في مارس 1870م قررت الجمهورية الفرنسية الثالثة تطبيق النظام المدني على الجزائر مع إبقاء النظام العسكري بالمناطق الجنوبية و هذا لاستكمال سياسة الإدماج الإداري الذي بدأ منذ عام 1834م، و ألحق مرسوم 24 أكتوبر 1870م الجزائر بوزارة الداخلية و تقرر من خلال هذا المرسوم أيضاً إنشاء محاكم الجنايات و إخضاع الجزائريين إليها، و كذا قرار الوزير اليهودي "كريميو"[5](Crémieux) القاضي بتجنيس اليهود[6]. فمنذ سنة 1871م هدفت سياسة الجمهورية الثالثة بالجزائر إلى تقوية نفوذ المستوطنين بالبرلمان الفرنسي و

---

(1) بشير بلاح: المرجع السابق، ص 143.

(2) Charles André JULIEN: **L'Afrique du nord en marche**, **nationalisme et souveraineté Francaise**, Ed, Julliard, Paris, 1972, p29.

(3) Alistaire HORNE: **Histoire de la guerre d'Algérie**, tr Yves du Guerny, Ed, Dahlab, 2007, p33.

(4) Henri ALLEG et autres: **La guerre d'Algérie**, Ed, Messidor, France, 1986, p82.

(5) هو إسحاق موسى كريميو (1796-1880م) رجل سياسي محامي ثم نائب في المعارضة(1842) أصبح وزيراً للعدل للعدل في 1848م، انظر، إبراهيم مياسي: **مقاربات في تاريخ الجزائر 1830-1962**، دار هومة، الجزائر، 2012، ص135.

(6) إبراهيم مياسي: **لمحات من جهاد الشعب الجزائري**، د.م.ج، الجزائر، 2007، ص 189.

تقوية تمثيلهم السياسي لذلك سعى المستوطنون بالجزائر لوضع برامج هادفة للحفاظ على مصالحهم و نفوذهم و قام ممثلوهم في البرلمان بالضغط على الحكومة الفرنسية لتعيين حكاماً يخدمون مصالحهم و أصبحوا يهدفون إلى الانفراد بالسلطة و حرمان الجزائريين من أي تمثيل سياسي[1]. و بلغت سياسة الإدماج أوجها منذ صدور مرسوم 26 أوت 1881م القاضي بإلحاق الشؤون الجزائرية بالوزارات الفرنسية حيث أنها لا تربطها بها أي صلة و لا أي وحدة و سلمت لموظفين لا يعرفون شيئاً عن الجزائر[2]، و بذلك فقد الحاكم العام للجزائر كثيراً من صلاحياته و أصبح حكمه شكلي و هو ما زاد من سلطة المستوطنين الذين أصبحوا أسياداً حقيقيين على البلاد[3] و نتيجة لاستفحال سلطتهم هذه و اضطهاداتهم و حملاتهم العدائية ضد الجزائريين قامت عدة ثورات قادها زعماء القبائل و شخصيات جزائرية[4]، من بينها ثورة المقراني و مقاومة أولاد سيدي الشيخ [5].

رغم هذه الوضعية التي آل إليها الجزائريين من انعدام للاستقرار في ظل ما يرتكبه المستوطنين من ظلم، لم تلعب الحكومة الفرنسية دورها كحكم عادل ما بين مصالح الجزائريين و أطماع المستوطنين المتزايدة إلى غاية عام 1890م أين تحرك ضمير البرلمان الفرنسي حول ذلك، نظراً لتخوف الحكومة الفرنسية من فقدان سيطرتها على الجزائر مع استفحال نفوذ المستوطنين المتزايد[6].

---

(1) عبد القادر مقلاتي: المرجع السابق، ص ص 154، 155.

(2) Francis et Colette JEANSON: **L'Algérie hors la loi**, Ed, ENAG, Alger, 1993, p58.

(3) إبراهيم مياسي: "**الاستيطان الفرنسي في الجزائر**"، مجلة المصادر، ع5، (2005)، ص 123.

(4) عمار بوحوش: **التاريخ السياسي للجزائر من البداية و لغاية1962**، دار المغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1997، ص 144.

(5) حياة سيدي صالح: المرجع السابق، ص 115.

(6) إبراهيم مياسي: الاستيطان الفرنسي في الجزائر، ص 123.

المبحث الثاني: الأوضاع الاقتصادية

لم يكن الوضع الاقتصادي بالجزائر أحسن حالا من الوضع السياسي، هذا لأن الإدارة الاستعمارية عملت على هدم مختلف البنى التحتية في شتى المجالات و الميادين[1]، حيث سعت لانتزاع الأراضي الزراعية من أصحابها و تجريدهم منها عن طريق سن القوانين العقارية خدمة للمستوطنين الذين أصبحوا يمتلكون أخصب و أجود الأراضي[2]، فتم اختصاب ملايين الهكتارات من الأراضي الخصبة سواء التابعة لأملاك الدولة أو أملاك الأعراش و الخواص، و وزعها كذلك على عدد من الشركات الفلاحية التابعة للمؤسسات الفرنسية في المتروبول، و هو ما نتج عنه تحول الفلاحون الجزائريون إلى خماسين[3] يخدمون مصالح الملاك الجدد أو إلى أجراء أو عاطلين عن العمل تماماً[4]، و استثمار الاستعمار هذه الأراضي الغنية لصالحه و أنتج فيها ما يعود عليه بالفائدة، لذلك نجده استولى على مساحة 400.00 هكتار من اجل إنتاج الكروم[5]، و في إطار مصادرة الأراضي الفلاحية أعلن الجنرال "بيجو" في تصريح له في غرفة النواب سنة 1840م، قائلاً: "حيثما وجدت مياه صالحة و أراضي خصبة يجب وضع المستوطنين فيها بغض النظر عن معرفة لمن تنتمي هذه الأراضي"، و بالفعل كان هناك في سنة 1841م حوالي 37.374 مستوطن بالجزائر[6]، و سيطر المستوطنون بفعل الاستيطان على كل القطاعات الحيوية و استعمل كل الوسائل غير الشرعية لنهب عدد اكبر من الأراضي و استغلال الموارد

---

(1) مصطفى عبيد: **الفكر الاستعماري السانسيموني في مصر و الجزائر(1833-1870)**، دار المعرفة الدولية، الجزائر، 2013، ص 71.

(2) عدة بن داهة: المرجع السابق، ص 28.

(3) هم المزارعون الذين يتقاضون خمس المحصول أجراً لهم، أنظر، شارل روبير آجيرون: المرجع السابق، ص 41.

(4) محمد العربي الزبيري: **تاريخ الجزائر المعاصرة**، ج1، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1999، ص 17.

(5) احمد توفيق المدني: المرجع السابق، ص 112.

(6) Alistaire HORNE: Op. Cit, pp 31,33.

(6)

لمصالحهم الخاصة و بذلك أصبحت الجزائر مستعمرة استيطانية استثمارية شوه اقتصادها و ربطه بالاقتصاد الفرنسي[1].

في الوقت الذي تقلصت فيه المساحات الزراعية في قطاع الجزائريين نجد بالمقابل أن مساحة الكروم التي اهتم الاستعمار بإنتاجها تتزايد بالإضافة إلى المساحات الأخرى كالحمضيات و أشجار الزيتون و التبغ، و يظهر الجدول صورة التطور السريع الذي حدث في مساحات قطاع المستوطنين في النصف الثاني من القرن التاسع عشر على حساب الجزائريين[2]:

السنة	1850	1870	1880	1890
المساحة بالهكتار	115.000	765.000	1.245.000	1.635.000

كما عملت القوات الفرنسية على القضاء على مصادر رزق المجتمع الجزائري، بقطع النخيل و إفراغ المطامير من القمح و الشعير و إحراق مناسجهم التي يحيكون عليها، و قطع الأشجار المثمرة و أخذ كل ممتلكاتهم، و غالبا ما تفرض عليهم ضرائب بسبب مشاركتهم في إحدى الثورات أو ارتكابهم لأفعال ضد القانون، و كانت هذه الضرائب في شكل مصادرة للمواشي و نزع للملكية، و مثال ذلك ما جرى لقبائل حميان بعد استضافتهم للأمير عبد القادر[3] زعيم مقاومة الغرب الجزائري، فصادرت 4000 رأس من الماشية و

(1) بشير بلاح: المرجع السابق، ص ص 160، 161.

(2) عدة بن داهة: المرجع السابق، ص 12.

(3) ولد الأمير عبد القادر بن محي الدين بن مختار الحساني في عام1807م ببلدة القيطنة قرب مدينة معسكر، كان قائد المقاومة الشعبية ضد الاستعمار الفرنسي الغرب الجزائري، توفي في ماي1883م بدمشق، أنظر، شارل هنري تشرشل: **حياة الأمير عبد القادر**، تر، و تق، و تع، أبو القاسم سعد الله، ش.و.ن.ت، الجزائر، ط2، 1982، ص 39-48، أنظر أيضا، Achour CHEURFI : **Mémoire Algérienne, dictionnaire biographique**, Ed, Dahlab, Alger, 1996, p16.

صدر منها 33000 رأس من الأغنام و 500 من الإبل و عدد من الأحصنة و ذلك في 13 جانفي 1847م. بالإضافة إلى مصادرة دواب الركوب و الحمل و الحرث التي تترك القبائل دون مصدر للرزق[1]، و هذا ما أكده "ألكسي دوطوكفيل"(Alexis de Tocqueville) في كتابه "نصوص عن الجزائر في فلسفة الاحتلال و الاستيطان" بقوله أن الإدارة الاستعمارية لجأت لتدمير القبائل المنضوية تحت لواء الأمير إلى وسيلة منع التجارة هذا لحاجة الجزائريين للبيع و الشراء و كذلك وسيلة نهب البلد التي تعتمد على إتلاف المحاصيل في مواسم الحصاد بالغارات الهادفة إلى الاستيلاء على القطعان[2]، و مع فقدان الجزائريين لأراضيهم و ممتلكاتهم تحول يأسهم إلى سخط تمثل في استمرار المقاومة الشعبية على شكل ثورات اتخذها الفرنسيون ذريعة لمصادرة المزيد من أراضي الثائرين و حجز أملاكهم[3]، ففي سنة 1871م تم حجز 725.840 هكتار من الأراضي الزراعية بسبب مشاركة سكانها و ملاكها في ثورة المقراني[4] و التضامن معه[5].

بسبب السياسة الاستعمارية المطبقة من نهب لمحاصيل و مستودعات الحبوب و سلب للمواشي و قطع للأشجار أصبح الوضع الاقتصادي بالجزائر جد صعب[6]، و مع تشجيع الحكومة الفرنسية للهجرة الأوربية التي استولت على المساحات الواسعة من الأراضي الزراعية شجعت أيضاً الاستيلاء على الأملاك العقارية[7]، حيث وصف الفرنسي

---

(1) الصديق تاوتي: **المبعدون إلى كاليدونيا الجديدة مأساة هوية منفية**، دار الأمة، الجزائر، 2007، ص ص 35، 36.

(2) ألكسي دوطوكفيل: المصدر السابق، ص 49.

(3) إبراهيم مياسي: الاستيطان الفرنسي في الجزائر، ص 117.

(4) ولد محمد المقراني سنة1815م بمنطقة مجانة ببرج بوعريريج، كان والده أحمد المقراني أحد أكبر حكام منطقة مجانة، يعتبر محمد المقراني أحد قادة الثورات الشعبية التي قامت ضد الاستعمار الفرنسي إلى أن استشهد في 1871م، أنظر، Kamel BOUCHAMA : **L'Algérie, terre de foi et de culture**, Ed, Houma, Alger, 2000, p316.

(5) عدة بن داهة: المرجع السابق، ص 300.

(6) Charles Robert AGERON : **Histoire de l'Algérie contemporaine**, Ed, Que sais je ?, France, 1999, p20.

(7) صلاح العقاد: المرجع السابق، ص 132.

"مرسييه"(Mercier) في كتابه "الملكية العقارية الإسلامية في الجزائر" تصرف الدولة في أراضي الحبوس على أنها عملية نهب حقيقية[1]. و في إطار سياسة فرنسا الاضطهادية فرض على الجزائريين الضرائب الباهضة، و إلى جانب الضرائب العادية و الضرائب غير المباشرة و المكوس و الإتاوات فرض عليهم ما يعرف باسم الضرائب العربية المتمثلة في الزكاة و العشر و التي هي عبارة عن إتاوات تؤدى على الأرض التابعة للدولة التي تم استغلالها و منحها للأشخاص قبل1830م، إضافة إلى ضريبة السنتيمات الإضافية التي فرضت بهدف مواجهة المصاريف الطارئة في البداية، ثم مع سنة1863م خصصت لتغطية مصاريف عملية التمليك الشخصي للأرض[2]، فلقد دفعت هذه الضرائب إلى هجرة الكثير من الجزائريين خوفا من العقوبات التي تسلط عليهم من الإدارة الاستعمارية، و كذلك أدت إلى إهمال العديد من الفلاحين الجزائريين لزراعتهم و مواشيهم[3].

كما تم إهمال الصناعة في الجزائر حتى تخصصت البلاد في تصدير المواد الأولية شأنها شأن جميع بلدان العالم الثالث[4]، و بقي هذا حتى إلى ما بعد استقلالها. و هو ما أورده "حمدان خوجة" في كتابه المشهور "المرآة" حيث ذكر انه تم القضاء على جزء كبير من الصناعة و تم تهديم العديد من المحلات و بالتالي أصبح عمالها بدون أي مورد و اضطروا إلى التسول، و من أهم هذه المحلات: سوق المقاييس الخاصة بصناعة الأساور و

(1) إبراهيم مياسي: الاستيطان الفرنسي في الجزائر، ص 115.

(2) جمال قنان: "**مشاغل المجتمع الجزائري من خلال الصحافة 1882-1914**"، مجلة المصادر، ع9، (السداسي الاول2004)، ص ص41، 42. **أنظر كذلك**، عبد الحميد زوزو: **نصوص و وثائق في تاريخ الجزائر المعاصرة 1830-1900**، موفم للنشر، الجزائر، 2010، ص 125.

(3) Annie Rey GOLDZEIGUER : **Le Royaume arabe, la politique algérienne de Napoléon III 1861-1870**, Ed, IAIG, Alger, 2009, p17.

(4) محمد العربي الزبيري: المرجع السابق، ص 19.

تجارة المادة الأولية المتمثلة في قرون الجواميس، و كذا سوق الصباغين الخاصة بصباغة الأقمشة و غيرها من الأسواق التي تم القضاء عليها[1].

ما زاد من الوضع الاقتصادي سوءاً توالي النكبات و الكوارث الطبيعية و الاقتصادية أواخر الستينيات كالجراد الذي بدأ يغزو البلاد منذ عام 1864م، و اتخذ شكلاً خطيراً مع مطلع 1866م حيث التهم كل ما وجده من الخضرة و الثمار، و إلى جانب ذلك كثر القحط و الجفاف و ما أعقبه من تفشي للمجاعة في البلاد[2]، و ما زاد من هذه المجاعة زحف الجراد من جديد سنة 1868م و ما أحدثه من تلف بالزروع و الأشجار و النباتات و بالتالي هذا ما نتج عنه انعدام الحبوب و ارتفاع أسعارها أكثر طيلة ثلاث سنوات من 1866-1867-1868م، و كذا موت المواشي و انتشار الأوبئة و الأمراض الفتاكة من كوليرا و تيفوس و غيرها. و لقد وصف "صالح العنتري" هذه الأزمة بقوله: "و فيها أشرف الناس على الهلاك الأليم و البلاء العظيم، بحيث لم يسمع في الزمان بمثلها، و قد حصل فيها لضعفاء عامة الخلق، بل و لكثير من خواصهم أيضا بادية و حضر من التشتت و الفناء و أكل الحشيش و نحوه"[3]. و من أهم الآثار التي خلفتها المجاعة ضياع الثورات المدخرة و بيع العقارات و الأراضي بسبب الديون المتراكمة من الضرائب العقارية و فوائد القروض الربوية المأخوذة خاصة من اليهود[4]، و هلاك عدد كبير من الجزائريين بعد تناقصهم في حين كان عدد الأوربيين في تزايد مستمر بسبب عدم تأثرهم بالأزمة لكونهم يملكون أخصب الأراضي في المناطق الساحلية و كان لديهم مدخرات كافية من الحبوب الغذائية[5].و في إطار نقل

---

(1) حمدان بن عثمان خوجة: **المرآة**، تق، و تع، محمد العربي الزبيري، م.و.إ.ن.إ، الجزائر، 2008، ص ص 245، 246.

(2) يحي بوعزيز: "**المجاعة بالجزائر أواخر عقد الستينات من القرن 19م و مواقف و آراء الجزائريين من ادعاءات الفرنسيين حول أسبابها**"، مجلة الأصالة، ع33، س5، (ماي1976)، ص 8-10.

(3) صالح العنتري: **مجاعات قسنطينة**، تح، و تق، رابح بونار، الشركة الوطنية، 1974، ص 17.

(4) نفسه، ص 15.

(5) يحي بوعزيز: المرجع نفسه، ص 12.

الملكية الزراعية و مصادرة الأراضي استمرت الإدارة الاستعمارية في سن المزيد من القوانين و المراسيم أهمها مرسوم 3 مارس1871م الذي صدر اثر ثورة المقراني و الذي نص على مصادرة ممتلكات القبائل الثائرة كما سبق الذكر، كذلك قانون 21 ماي من نفس السنة الذي منح بمقتضاه 100.000 هكتاراً من الأراضي للنازحين من الالزاس و اللورين[1]. و من أجل تحطيم نظام الملكية الزراعية صدر قرار في 26 جويلية 1873م سمح للمستوطنين من التصرف أكثر في أراضي الجزائريين[2]، و غيرها من القوانين التعسفية الضاربة لاقتصاد البلاد. و بحلول النظام الرأسمالي و ما تبعه من إجراءات جاءت بها فرنسا في الجزائر و استجابة لمتطلبات الأسواق الأوربية و كذا إشباع الحاجيات الفرنسية من إنتاج جزائري بتشجيع سياسة التصدير على نطاق واسع هو ما أحدث خللاً بقانون الادخار المميز للاقتصاد الجزائري و المعتمد بشكل رئيسي لدى السكان كقائدة لنظام حياتهم و وسيلة فعالة لمواجهة الطوارئ و الأزمات[3].

هذه التحولات التي عرفتها الجزائر في ظل السياسة الاستعمارية سبباً أساسياً في تردي الوضع الاقتصادي و الاجتماعي، و هذا ما أثر سلباً على الجزائريين.

(1) بشير بلاح: المرجع السابق، ص 248.

(2) عبد القادر مقلاتي: المرجع السابق، ص 157.

(3) عبد الحميد زوزو: **ثورة الأوراس سنة 1879**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص 6.

المبحث الثالث: الأوضاع الاجتماعية

لم يكتف الاستعمار الفرنسي بإبعاد العنصر الجزائري عن الأمور الإدارية و السياسية بل أبعدهم كذلك عن أرض آباءهم و أجدادهم و تركهم عرضة للبطالة و التشرد و الفقر و الحرمان[1] ، فمنذ وفود الاحتلال الفرنسي إلى الجزائر و هو يعمل على الاستيلاء على أملاك الجزائريين الموجودة في مدينة الجزائر و هذا ما ألحق ضرراً كبيراً بمن كانوا يعيشون فيها. فانخفض عدد سكان مدينة الجزائر في السنوات الأولى من الاحتلال إلى ستين ألفاً بعد أن كان سبعون ألف نسمة قبل الاحتلال، بسبب البؤس و الشقاء التي أصبح يعيشها الجزائريين بعد أن جردوا من أموالهم و انتزعت كل مقاليد الأمور من أيديهم[2]، و هذا ما عرض المجتمع الجزائري ككل إلى عملية التفكيك و التفرقة بين القبائل و تشجيع الآفات و النفي و التهجير[3]، و عملت فرنسا على تبديل الجزائريين بسكان أوربيين و هو ما أدى إلى خلق نظام إجماعي فتح المجال أمام العنصرية و ما تبعها من قوانين استثنائية في صالح المستوطنين الوافدين على حساب الشعب الجزائري[4]، و بذلك شرعت في عملية الاستيطان بداية بالمقاطعات التي لا تجد فيها صعوبة أكثر لإخضاعها اجتنابا و تأجيلا للمقاطعات التي بها قبائل ثائرة ضدها و التي كانت رافضة كل الرفض لانغراس العنصر الفرنسي و الأوربي ببلادها[5]، حيث تم الاستيلاء على أخصب الأراضي من أجل توزيعها على المستوطنين الذين تزايد عددهم بشكل سريع منذ 1830م إلى 1855م و هذا ما يتضح في الجدول التالي[6]:

---

(1) أحمد توفيق المدني: المرجع السابق، ص 108.

(2) مصطفى الأشرف: **الجزائر الأمة و المجتمع**، تر، حنفي بن عيسى، دار القصبة، الجزائر، 2007، ص 201-204.

(3) بشير بلاح: المرجع السابق، ص 156.

(4) فرحات عباس: المرجع السابق، ص 32.

(5) ألكسي دوطوكفيل: المصدر السابق، ص 62.

(6) إبراهيم مياسي: المرجع السابق، ص 117.

السنوات	رجال	نساء	أطفال	المجموع
1830	ـــــــ	ـــــــ	ـــــــ	600
1832	ـــــــ	ـــــــ	ـــــــ	4.858
1833	4.596	1.545	1.671	7.812
1840	12.028	9.159	8.017	27.204
1850	51.007	37.212	37.529	125.748
1855	55.255	43.035	57.317	155.607

يقول "ألكسي دوطوكفيل" حول انتزاع ملكيات الجزائريين من الأراضي: "ما إن يظهر الفلاح وراء الجندي حتى يفهم (الجزائريين) أن الأمر لا يتعلق فقط بغزوهم بل بتجريدهم من أملاكهم أيضاً"[1]، فمن جراء هذه الإجراءات الظالمة و غير العادلة أصبحت الحكومة الفرنسية سيدة قسم كبير من الأراضي سواء كان ذلك بحق الغزو أو بالشراء الطوعي أو بنزع الملكية بقوة[2]، و كثيرا ما كانت طريقة استعمال القوة هي المعتمدة.

و من خلال هذه الظروف و مع تصاعد المقاومة الشعبية سارعت فرنسا إلى اتخاذ سياسة التجويع و الإبادة، و أكبر مظهر عن ذلك إبادتها لقبيلة العوفية في متيجة (1832م) و قبيلة أولاد رياح بالظهرة (1845م)[3]. كما طبق الجنرال "بيجو" سياسة الأرض المحروقة إذ أطلق يد الجيش الفرنسي في ارتكاب أبشع الجرائم و الانتهاكات[4]، فطارد السكان من مناطق سكناهم و أحرق القرى و قطع آلاف الأشجار من التين و الزيتون التي تعتبر مصدر غذائهم و حياتهم و ذلك من أجل قهرهم و إخضاعهم للسيطرة الفرنسية، و عند تعيين

(1) ألكسي دوطوكفيل: المصدر السابق، ص 64.

(2) نفسه، ص 71.

(3) مصطفى عبيد: المرجع السابق، ص 81.

(4) شاوش حباسي: **من مظاهر الروح الصليبية للاستعمار الفرنسي بالجزائر 1830-1862**، دار هومة، الجزائر، د.س، ص23.

"راندون"[1] (Randon) حاكماً عاماً على الجزائر في ديسمبر 1851م عزم على سياسة سالفه في الاحتلال بواسطة التجويع و الحرق و التخريب و القتل الجماعي[2]، و بضغط المستوطنين المستمر على هذا الحاكم الذي كان موالى لهم من أجل انتزاع المزيد من أراضي الجزائريين بحجة أنهم عاجزون عن استغلالها سارع "راندون" إلى حشد هؤلاء الجزائريين، و تواصل ذلك حتى في فترة حكم "بيليسي"[3] (Pellissier) للجزائر حيث انتهج مدير الشؤون الأهلية السيد "ميرسي لاكومب" هذه السياسة على الجزائريين[4].

و يعتبر القرار المشيخي الصادر في 1863م[5] أخطر سلاح وجه لهدم البنية الاجتمـاعية للشعب الجزائري حيث فسح المجال للمستوطنين لامتلاك المزيد من الأراضي التي تمنحهم القوة و النفوذ[6]، و في إطار سياسة نابليون الثالث التي اتبعها و المتمثلة في التعايش مع العرب و العمل على تعليمهم و تمدينهم و فتح أبواب الوظيف العمومي أمامهم و فسح المجال أمام الجزائريين الراغبين في الحصول على الجنسية أصدر قراراً من مجلس الشيوخ السيناتوس كونسيلت يوم 14 جويلية 1865م يحدد شروط منح الجنسية، إلا أن هذه السياسة قوبلت بالرفض من قبل الجزائريين[7].

---

(1) هو راندون جاك لويس ولد سنة 1795م و توفي في 1871م، سياسي فرنسي و عسكري، ماريشال و حاكما عاماً، أنظر، عدة بن داهة: المرجع السابق، ص 495.

(2) يحي بوعزيز: سياسة نابليون، ص 14.

(3)ولد سنة 1794م هو من خريجي المدرسة العسكرية "La Fleche" و " Saint Syr"، شارك في حملة الجزائر سنة 1830م، و كان المسؤول عن إبادة قبيلة الظهرة في 18 جوان 1845م، عين جنرالاً ثم حاكماً عاماً على الجزائر، أنظر، عدة بن داهة: المرجع نفسه، ص 491.

(4) مصطفى عبيد: المرجع السابق، ص ص 74، 75.

(5) ينص هذا القرار على السماح للجزائريين بيع أراضيهم و ممتلكاتهم و إنشاء 656 دواراً في المقاطعات الثلاث على حساب تفكيك القبائل، أنظر، مصطفى عبيد: المرجع نفسه، ص 33.

(6) نفسه، ص 33.

(7) عبد القادر مقلاتي: المرجع السابق، ص 139.

و مع حلول 1867م و هي سنة حدوث المجاعة التي زاد من حدتها الجراد كما سبق الذكر أصبح الكثير من الجزائريين المصابين يأكلون ما لا يباح أكله من المحرمات شرعاً، فأفقرت بذلك الغني و أهلكت الفقير[1]. و تقول الكاتبة "Goldzeiguer" بأن البؤس في فترة 1867-1867م أثبت الوحدة العميقة للشعب الجزائري عن طريق انحناء كل فئات المجتمع تحت حكم كارثة المجاعة و هو ما دفع لهجرة هائلة بسبب الجوع و الأمراض و الأوبئة[2]. فبفعل هذه المجاعة زاد حدت تدهور الوضع الاجتماعي خاصة مع ارتفاع أسعار السلع التي باستمرارها استمر هلاك الجزائريين[3] حيث قضت على أكثر من 500.000 جزائري، و مع مع استمرار السياسة الاستعمارية جعل من الفلاحين عرضة للقحط و الجفاف لمدة عشرات السنين[4]، و ما تزامن مع هذه المأساة هو حدوث هزة أرضية في 2 جانفي 1867م التي قضت على العديد من المناطق في المتيجة، الشفة، موزاية، العفرون، حمر العين و بورمي، و كذا الهزات العنيفة التي حصلت في نوفمبر و ضربت بسكرة و دمرت سيدي عقبة و محت حوالي 89 منزل و مئات من المجروحين و الموتى[5]، بالإضافة إلى ما حدث في هذه الفترة من كارثة ديمغرافية كادت تقضي على مستقبل الشعب الجزائري[6]، حيث بدأت تسجيلات الضحايا منذ أول صيف سنة 1867م و امتدت إلى شتاء و ربيع 1868م، و اشتدت الوفيات خلال هذه الأشهر الأخيرة عبر كامل الوطن، و لقد أرجعت أسباب هذه الكارثة حسب التقارير الطبية الاستعمارية إلى الأوبئة و الحالة الصحية الناتجة عن المجاعة، إلا أن دور هذه الأسباب كان ضئيلاً و السبب الرئيسي لها يكمن في النظام الاستعماري و إجراءاته المتخذة و القائمة قبيل ظهور هذه الحادثة[7].

---

(1) عبد الحميد زوزو: نصوص و وثائق في تاريخ الجزائر المعاصرة، ص 104.

(2) Annie Rey GOLDZEIGUER : Op,Cit, p441.

(3) Ibid, p445.

(3)

(4) فرحات عباس: المرجع السابق، ص 62.

(5) Annie Rey GOLDZEIGUER : Ibidem, p442.

5)

(6) جيلالي صاري: "**الكارثة الديمغرافية (1867-1868) بالجزائر**"، مجلة الثقافة، ع 76، س13، (جويلية - أوت1983)، ص109.

(7) جيلالي صاري: المرجع السابق، ص ص 144، 120.

و مع تحول الجزائريين إلى طبقة محرومة و بائسة دفع بهم الوضع إلى ارتكاب العنف من أجل التصدي و مواجهة السياسة الفرنسية[1]، فواصل انتفاضاته من أجل تغيير هذه الأوضاع التي أصبح يعيشها و هذا ما يبرر مدى تماسك الشعب و صموده[2]. كما أقدم بعض الجزائريين على ارتكاب عدة جرائم من قتل و سرقة حتى يلقى القبض عليهم و يضمنون بذلك داخل السجون و المعتقلات لقمة عيشهم التي فقدوها[3].

سلط على المجتمع الجزائري أشد أنواع القهر من أجل تصفية وجوده على أرض آباءه و أجداده في فترة الحكم المدني[4]، حيث سعت السلطات الاستعمارية بعد 1870م إلى استكمال عملية الهدم و ركزت جهودها خاصة في سلب ما تبقى من الأراضي و السهر على عدم تمكين الشعب من الوقوف مرة أخرى و ذلك استناداً على قوانين جائرة و تعسفية[5]، ففي سنة 1873م أصدرت قانون فارنيي الذي سمح بمصادرة ما تبقى من الأراضي الجزائرية من طرف المستوطنين بمختلف الأساليب و تحت مختلف الأشكال[6]، و بعد عام صدرت عدة نصوص أقامت نظاماً تشريعياً خاصا بالسكان الجزائريين و سياسة التمييز التي تمهل القانون العام و تحاصر السكان في سلسلة من العقوبات و التهم، و قدمت الإدارة في ذلك حجج كثيرة لتبرير هذا الإجراء القضائي كالتأخر الحضاري لدى السكان الذين لا يفقهون لطف قوانين فرنسا التشريعية و غيرها[7]، هذه القوانين هي ما تبرر التضاعف الكبير للهجرة الأوربية إلى الجزائر بعد ظهور الجمهورية الثالثة حيث كانت نسبة المهاجرين تقدر سنة 1870م بحوالي 245.500 نسمة ثم في سنة 1890م نجدها ترتفع و

---

(1) يحي بوعزيز: المجاعة بالجزائر، ص 7.

(2) Francis et Colette JEANSON : Op, Cit, p40.

(3) يحي بوعزيز: المرجع نفسه، ص 11.

(4) جمال قنان: مشاغل المجتمع الجزائري، ص 34.

(5) جمال قنان: **قضايا و دراسات في تاريخ الجزائر الحديث و المعاصر**، م4، م.و.م، الجزائر، 2009، ص 137.

(6) جمال قنان: مشاغل المجتمع الجزائري، ص 38.

(7) أندري برنيان و آخرون: المرجع السابق، ص 338.

تصل إلى 500.900 نسمة، و قد نتج عنها بناء العديد من القرى الاستيطانية على حساب المجتمع الجزائري و ما مسه من مشاكل أهمها تراجع الدخل الفردي السنوي و سكنهم في البنايات القديمة و الأكواخ[1].

و من بين القوانين الزجرية التي تعرض إليها الجزائريون قانون الأهالي (code de l'indigénat) الردعي سنة 1881م حيث مثل سلسلة من العقوبات التي فرضت عن مخالفات خاصة بالجزائريين حددت بـ 41 مخالفة خفضت سنة 1891 إلى 21 مخالفة[2].

هذا الوضع الاجتماعي المتردي الذي آل إليه المجتمع الجزائري، حرم على العديد من الجزائريين من التمتع بخدمات و حقوق عامة كالصحة و التعليم و التي كانت في المقابل متوفرة للمستوطنين الوافدين[3].

(1) احميدة عميراوي: **آثار السياسة الاستيطانية في المجتمع الجزائري(1830-1954)**، م.و.د.ب.ح.و، الجزائر، 2007، ص ص 48، 49.

(2) يحي بوعزيز: سياسة التسلط الاستعماري و الحركة الوطنية الجزائرية، ص 38.

(3) إبراهيم مياسي: لمحات من جهاد الشعب الجزائري، ص 199.

المبحث الرابع: الأوضاع الثقافية و الدينية

سعى الاستعمار إلى تجريد الجزائر من تراثها الحيوي، و فصلها كليا عن ارثها الثقافي الذي يعد الحصن المقاوم له[1] منذ الأيام الأولى التي وضع فيها أقدامه بالبلاد، حيث عمل على القضاء على كل المؤسسات الدينية و التعليمية التي تمثل الثقافة العربية الإسلامية.

فلقد تعرض المجتمع الجزائري في الميدان التعليمي لنفس السياسة المطبقة من طرف الاستعمار و المتمثلة في التدمير و الهدم و القضاء على مقاومته الحضارية، فدمرت المؤسسات الثقافية و شردت المدرسيين و أوقفت نشاط الزوايا و المساجد و المدارس[2] و كذلك تمت مصادرة أملاك الأوقاف الإسلامية المحبسة على هذه المؤسسات[3]، حيث بين "دوطوكفيل" ذلك في تقرير له سنة 1848م بقوله: "لقد استولينا في كل مكان على هذه الأموال (أموال المؤسسات الخيرية التي غرضها سد حاجات الإحسان و التعليم العام) و ذلك بان حولناها جزئياً عن استعمالاتها السابقة، و أنقصنا المؤسسات الخيرية، و تركنا المدارس تتداعى، و بعثرنا الحلقات الدراسية...و هذا ما يعني أننا جعلنا المجتمع الإسلامي اشد بؤساً و أكثر جهلاً و فوضى و اشد همجية بكثير مما كان عليه قبل أن يعرفنا"[4]. و بعد قضاءها على المؤسسات الدينية و التعليمية توجهت فرنسا إلى المكتبات فأحرقت و دمرت بعض محتوياتها و نقلت بعض المخطوطات إلى باريس و غيرها[5]، وفي إطار ذلك قامت بتهديم محلات القيصرية التي كانت تبيع الكتب و كانت تحتوي على الناسخون كذلك و هو

(1) محمد بن شوش: المرجع السابق، ص 88.

(2) عبد القادر حلوش: **سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر**، دار الأمة، الجزائر، 2010، ص 43.

(3) نفسه، ص13. أنظر كذلك، مقال تحت عنوان "**الوضعية الثقافية في الجزائر**"، مجلة دعوة الحق، ع9، (السنة الأولى 1958م)، ص 50.

(4) شارل روبير آجرون: المرجع السابق، ص 36.

(5) محمد بن شوش: المرجع نفسه، ص 93.

ما فعله الجنرال "كلوزيل" بهدف تجهيل الجزائريين[1]، كما هدفت فرنسا إلى فرنسة الجزائريين من خلال إبعاد اللغة العربية و الثقافية الجزائرية و إحلال مكانها اللغة الفرنسية و الثقافة الاستعمارية ذلك من اجل قطع الروابط الحضارية بين الجزائريين و طمس هويتهم الوطنية[2].

تراجعت نسبة المدارس القرآنية في الجزائر العاصمة من 24 مدرسة تستقبل أكثر من 600 تلميذ سنة 1840م إلى 14 مدرسة سنة 1846م تشمل على 400 تلميذ[3] و مع حلول سنة 1849م أصبح وضع التعليم الجزائري سيء جداً و هو ما دفع ببعض الجزائريين الراغبين في التعليم إلى الهجرة و التنقل خارج البلاد[4] خاصة بعد اعتماد فرنسا على سياسة الإقصاء تجاه الجزائريين بهدف إحكام السيطرة التامة عليهم، و لقد سمحت لهم بالتعليم في إطار ضيق، فبعد ضربها للتعليم العربي الإسلامي تم إنشاء المدارس العربية الفرنسية[5] والتي تابعت الإدارة الاستعمارية في إنشاءها من اجل تعليم أبناء الجزائريين تعليما فاسدا و خلق أقلية متعلمة تخدم مصالح الاحتلال[6]، إلا أن هذا المشروع القائم على تعليم أبناء الجزائريين والذي طرحه "نابليون الثالث" عرف تراجعا كبيرا بسبب محاربة المستوطنين له، و الذين اعتبروه خطرا يهدد تواجدهم بالجزائر فأغلقوا المدارس العربية الفرنسية و بذلك لم يصبح عدد التلاميذ الجزائريين في جميع مراحل التعليم سنة 1882م يتجاوز 3.172 تلميذ مسلم[7]، و لقد عبر بعض الفرنسيين عن قلقهم من خطورة ترك الجزائريين بدون تعليم

(1) حمدان خوجة: المصدر السابق، ص 245.

(2) محمد بن شوش: المرجع السابق، ص 99.

(3) عبد القادر حلوش: المرجع السابق، ص 44.

(4) Yvonne TURIN : **Affrontements culturels dans l'Algérie coloniale Ecoles, Médecines Religion 1830-1880**, Ed, Maspéro, Paris, 1971, p129.

(5) عمار عمورة: المرجع السابق، ص 126.

(6) بشير بلاح: المرجع السابق، ص 271.

(7) عبد القادر مقلاتي: المرجع السابق، ص 159.

فرنسي من بينهم "مارسيه لاكومب" لان ذلك يجعلهم معرضين لتأثير المدرسيين الجزائريين و رجال الدين المعادين الاحتلال[1]، و كذلك وزير تعليم العالي"جول فيري" (Jules Ferry) الذي عبر عن تأسفه لموقف المستوطنين هذا[2]، لذلك نجده في 13 فيفري 1883م يصدر مرسوما يقضي بمجانية التعليم الفرنسي الابتدائي للأطفال الجزائريين، لأن هذا الوزير أدرك دور التعليم في القضاء على الشخصية الجزائرية[3].

و لم يسلم الوضع الديني من سياسة فرنسا القائمة على التجهيل و التنصير و الفرنسة، فتم تحويل جزء كبير من المساجد إلى محلات أو ثكنات عسكرية[4] أو إلى كنائس أو مستشفيات، و ما يوضح تصرف فرنسا بالمؤسسات الدينية هو ما صنعته بجامع كتشاوة في العاصمة الذي تحول إلى كاتدرالية[5].

و من أخطر ما قام به الاستعمار الفرنسي للمساس بالدين الإسلامي هو تدنيس الأملاك و انتهاك حرماتهم، ففي عهد"كلوزيل"[6] نجد انه سمح بنهب الأموات و الاتجار بالعظام البشرية و بيع حجارة المقابر و غيرها من أفعال تجاوزت كل الحدود و التي تبرر الحقد الفرنسي على الدين الإسلامي[7]، و بمقتضى قرار 23 مارس 1843م تم الاستيلاء على

---

(1) Yvonne TURIN : Op, Cit, p108.

(2) Djamal KHARCHI : Op,Cit, p215.

(3) بشير بلاح: المرجع السابق، ص 271.

(4) حمدان خوجة: المصدر السابق، ص 230.

(5) محمد بن شوش: الملرجع السابق، ص 91.

(6) هو كلوزيل برتران الذي ولد سنة 1773م و توفي في 1842م، تخرج من المدرسة العسكرية كان جنرالاً حيث تلقى أمراً باحتلال الجزائر سنة 1830م من الملك لويس فيليب، عين حاماً عاماً على الجزائر سنة 1832-1836م، أنظر، عدة بن داهة: المرجع السابق، ص 498.

(7) عبد القادر خليفي: "**سياسة التنصير في الجزائر**"، مجلة المصادر، ع9، (السداسي الأول 2004)، ص 135.

الأوقاف و ضم مصاريف و مداخيل المؤسسات الدينية إلى ميزانية الاستعمار وهو ما حد من الدور الذي كانت تقوم به هذه المؤسسات خدمة للمساجد و المدارس القرآنية[1].

كما شجع الفرنسيون تنصير الجزائريين بواسطة الأعمال الإنسانية و التربوية و خاصة منهم الإداريون المتدينون و رجال الدين في مقدمتهم الأسقف" ديبوش"(Dupuch)[2]، الذي ترأس أسقفية الجزائر و قام بإنشاء 60 كنيسة و معبدا و 16 مؤسسة دينية و غيرها من الأعمال الهادفة للتنصير، و كذلك الأسقف"باقي"(Pavy) الذي واصل عملية التنصير، و بالأخص"لافيجري"[3](Lavigerie)[4]، بالإضافة إلى الأميرال "دي قيدون"[5] (De Gueydon) الذي يعتبر من اكبر المتحمسين لتمسيح الجزائريين من الحكام العامين، حيث شدد مراقبة دائمة للزوايا و أهمل المؤسسات الدينية الإسلامية و منع الجزائريين من أداء فريضة الحج و أطلق اليد الطولي للمبشرين بقيادة الكاردينال "لافيجري" للنشاط التوسعي في الجزائر[6].

صادف تعيين "لافيجري" أسقفا بالجزائر سنة 1867م وقوع المجاعة، حيث استغلها لجمع الأطفال اليتامى و تنصيرهم, و لقد صرح هذا الأسقف بعد مطالبة ذوي الأطفال باستعادتهم ردا عليم بالرفض قائلا: "إنهم لي، لان حياتهم التي يعيشون بها أنا الذي حفظتها لهم، إنها إذن القوة وحدها التي تنزعهم من ملجأهم"[7]. فسعى "لافيجري" إلى تنصير الجزائريين بأي

(1) عبد القادر خليفي: المرجع السابق، ص 136.

(2) بشير بلاح: المرجع السابق، ص 153.

(3) كان الساعد الأيمن للبابا في روما (قريقوار الثامن)، و بعد تعيينه أسقفا بالجزائر انتهج عملية التنصير إلى أن توفي سنة 1892م بمدينة الجزائر، أنظر، عبد القادر خليفي: المرجع نفسه، ص ص 138، 139.

(4) مصطفى عبيد: المرجع السابق، ص 79.

(5) دي قيدون لويس هنري ولد سنة 1809م و توفي في 1886م هو من أصل ايطالي، أصبح في 1871م حاكماً عاماً على الجزائر، واجه ثورة المقراني و عمل على إلغاء المكاتب العربية، أنظر، عدة بن داهة: المرجع السابق، ص 494.

(6) شاوش حباسي: المرجع السابق، ص 31.

(7) عبد القادر خليفي: المرجع نفسه، ص 137.

ثمن كان و لو استدعى الأمر استعمال القوة و هذا بهدف القضاء على أي تأثير من القرآن و الدين الإسلامي[1]، و في إطار ذلك أنشأ مأوى للأرامل و اليتامى و كلف رجال طريقته الجديدة (جمعية مبشري إفريقيا) المعروفة بالآباء البيض بجمع الأطفال[2]، و كان تأسيس هذه الجمعية في سنة 1867م و التي استكمل تنظيمها حتى سنة 1874م حيث بدأت في تأسيس مراكز بجنوب البلاد (بسكرة، الأغواط، متليلي، الأبيض سيدي الشيخ) لكن جهودها باءت بالفشل خاصة بعد أن لقي عدد من المبشرين حتفهم على أيدي أدلتهم أنفسهم عندما تجرؤوا و خرجوا من مراكزهم المحصنة هذا لأنهم يدعون إلى غير دين الله[3]، و لقد تركزت تركزت جهود التنصير بالأخص في بلاد القبائل بدعوى أن إسلامهم سطحي و هو ما ركز عليه "لافيجري" من خلال نشاطاته في المنطقة[4]، و مع تبلور اهتمامه بها في عهد الحكم المدني تمكن من تأسيس عدة مراكز تبشيرية بالمنطقة بداية من سنة 1873م. إلا أن تلك الجهود الموجهة لعملية التنصير باءت بالفشل هذا لتمسك الجزائريين الكبير بإسلامهم و هو ما دفع بالمبشرين إلى تركيز جهودهم على تعليم اللغة الفرنسية و حضارتها[5].

فكان لتردي الأوضاع العامة بالجزائر في ظل المساعي الاستعمارية انعكاس على المستوى المعيشي للجزائريين الذين عملوا على الوقوف في وجه الاستعمار و التصدي له بمختلف الأشكال، و كذا على مستوى المستوطنين الذين كانوا في ازدياد مستمر، هذا ما دفع بالبرلمان الفرنسي إلى الالتفاف حول مسألة الجزائر تخوفاً من فقدان المستعمرة و حفاظاً على مصالح فرنسا فيها.

---

(1) الصديق تاوتي: المرجع السابق، ص 137.

(2) محمد بن شوش: المرجع السابق، ص 104.

(3) جمال قنان: قضايا و دراسات في تاريخ الجزائر الحديث و المعاصر، م4، ص 158.

(4) خديجة بقطاش: **الحركة التبشيرية في الجزائر**، دار دحلب، الجزائر، 1977، ص 146.

(5) نفسه، ص 154- 158.

الفصل الأول:

البرلمان الفرنسي و قضايا الجزائريين

كان للواقع الجزائري صدى داخل البرلمان الفرنسي، خاصة مع تأزم الأوضاع و ما آلت إليه جراء السياسة الفرنسية المنتهجة و التي سمحت في بداية الأمر بتعسف العسكريين في ظل نظام الحكم العسكري ثم باستفحال نفوذ المستوطنين خلال حكم المدنيين، هذا ما دفع بالبرلمان إلى التحرك و مناقشة هذا الواقع و العمل على إيجاد الحلول الكفيلة لضمان السيطرة على مستعمرة الجزائر.

المبحث الأول: القضية الجزائرية في البرلمان الفرنسي

دخلت القضية الجزائرية لأول مرة في نقاشات غرفة النواب البرلمانيين في 15 نوفمبر 1830م، و كانت آراء البرلمانيين فيها مختلفة، حيث طرحت ثلاث قضايا في هذه الغرفة حول هذه القضية، الأولى تطرح فكرة التخلي عن مستعمرة الجزائر التي اعتبرت عند البعض فقيرة و ذات أراضي قاحلة (حتى لا يخيب الرأي العام الفرنسي)، و الثانية تقضي بغزو الجزائر غزواً كاملاً و نهائياً (تجنباً لمطامع الانجليز فيها)، أما القضية الثالثة تبرز فكرة تمركز الاحتلال في بعض المدن الساحلية و الداخلية فقط (هذا لخطورة عملية الغزو الكلي)[1]، من خلال هذا يتضح أن البرلمان خلال السنوات الأولى للاحتلال كان منشغلاً بالبحث عن طريقة تسيير مستعمرة الجزائر و كيفية إحكام السيطرة على الجزائريين لذلك كان طرح قضية الجزائريين داخل البرلمان يدخل في هذا الإطار[2]، و هو ما أكده النائب "ألكسي دوطوكفيل"[3] في 24 ماي 1847م داخل مجلس النواب قائلاً: "إن المصلحة العليا لفرنسا في العالم اليوم تكمن بالتأكيد في السيطرة على الجزائريين بدون عنف و في التعجيل

---

(1) Djamal KHARCHI : Op, Cit, p37.

(2) حياة سيدي صالح: المرجع السابق، ص 160.

(3) هو أحد كبار المفكرين الفرنسيين، مؤرخ و عالم اجتماع و منظر سياسي ولد سنة 1805م، اشتهر بكتابيه: "الديمقراطية في أمريكا" و "النظام القديم و الثورة"، انتخب عضواً في الجمعية الوطنية الفرنسية من 1839م إلى 1849م و عين نائباً لرئيسها و وزيراً لخارجية فرنسا، كان مهتماً بالجزائر و مدعماً للاستيطان زار الجزائر سنة 1841م، و توفي في سنة 1859، أنظر، ألكسي دوطوكفيل: المصدر السابق، ص 7-28.

باستعمارها و إن هذه لمصلحة عظيمة في حد ذاتها. و كذلك في علاقتها مع بقية مصالحنا الأخرى، و يتعلق الأمر هنا بمسألة تفوقنا على الصعيد الأوربي، و بتحقيق توازن ميزانيتنا و بتيسير سبل المعيشة لقسم من مجتمعنا و بالحفاظ على شرفنا الوطني"[1]، و مع نهاية المنتصف الأول من القرن التاسع عشر أصبح النقاش مرتكزاً حول معرفة كيفية تسيير شؤون هذه المستعمرة بشكل مكثف، حيث طرحت عدة نقاط حول نظام الحكم المناسب على السكان الجزائريين الذين يمثلون الأغلبية و الأقلية من الأوربيين، و كذلك حول نوع المؤسسات التي يجب اختيارها في المستعمرة، و كذلك حول إمكانية توجه فرنسا إما نحو نظام السيف الذي اعتبره بعض المعارضون في غرفة النواب دكتاتورية تمنع العائلات الأوربية من تعمير البلاد أو نحو نظام مدني تحترم فيه الحريات و الحقوق بالنسبة للمستوطنين دون أهل البلاد الأصليين (الجزائريين)، فهذه الاقتراحات الخاصة بمستقبل فرنسا بالجزائر أدت إلى بروز مواجهات كلامية كل يدلي بأدلته و يدافع عن رأيه من النواب داخل البرلمان الفرنسي[2]، و في 1857 عبر أيضاً "دوطوكفيل" حول طريقة تسيير الجزائر داخل البرلمان الفرنسي قائلاً : "على أساس طريقتنا في معاملة في معاملة الأهالي يتوقف بصفة خاصة مستقبل هيمنتنا في إفريقيا"[3]. وقد بقيت النقاشات في هذا الإطار إلى غاية أواخر القرن التاسع عشر حين بدأ اهتمام البرلمانيين بالقضية لجزائرية يأخذ مسائل جديدة نظراً لما تفرضه مستجدات هذه المرحلة[4]، حيث يقول أحد النواب البرلمانيين "بول ليروي بوليو" (Paul Leroy Beaulieu) في سنة 1897م: "إن الشيء المتأكد منه هو النمو الكبير

---

(1) أوليفيي لوكور غرانميزون: **الاستعمار الإبادة تأملات في الحرب و الدولة الاستعمارية**، تر، نورة بوزيدة، دار الرائد، الجزائر، 2008، ص ص 5، 6.

(2) نفسه، ص 23.

(3) أحمد شقرون: "**دور الاحتلال الاستيطاني في سياسة فرنسا في الجزائر و في تنظيم المستعمرة**"، مجلة المصادر، ع17، (السداسي الأول 2008)، ص 113.

(4) حياة سيدي صالح: المرجع السابق، ص 160.

للجزائريين في الجزائر. إن أكدنا على هذه الأرقام فلأنها هي التي يجب عليها أن تملي علينا أسلوب إدارتنا فعلينا أن نستميل هؤلاء قبل فوات الأوان..."[1].

على اثر انتصار النظام المدني أصبح نواب المستوطنين هم المؤهلون الوحيدون الذين يحق لهم تحديد نوع النظام الجديد الذي يليق بالجزائر، و بما أنهم من دعاة تشكيل حكومة عامة تابعة لفرنسا فقد كرسوا كل جهودهم منذ ذلك الحين لتحويل أهم السلطات إلى اختصاص البرلمان خاصة بعد سنة 1872م حين كلفوا بمهمة إعداد تقارير الميزانية و مناقشة مشاريع القوانين الهامة مثل قانون (Warnier) و بذلك تمكن هؤلاء من تغليب وجهات نظرهم[2]، و لقد كان المستوطنون في الجزائر يحاولون على الدوام إضعاف سلطة الحاكم العام حتى لا يتدخل في شؤونهم الداخلية، و ذلك عن طريق خلق قوة ضاغطة من ممثليهم داخل البرلمان، حيث ارتفع عدد ممثليهم في عام 1881م إلى 6 نواب بعد أن كان سابقاً 3 نواب في البرلمان الفرنسي، و بالتالي عمل هؤلاء النواب على الوقوف في وجه كل قانون مقترح على البرلمان يكون منصف للجزائريين و يخدم مصالحهم، فعارضوا تمثيل الجزائريين في المجالس و البرلمان[3] و تعليمهم و حتى تجنيسهم، و هذا ما تجسد خلال سنة 1887م عندما قام بعض النواب في الجمعية الوطنية الفرنسية بتقديم مشروع قانون إلى البرلمان ينص على منح الجزائريين الجنسية الفرنسية بصفة جماعية على غرار ما حصل بالنسبة لليهود الذين أدمجوا في الجنسية الفرنسية بمقتضى مرسوم كريميو عام 1871م، و هو ما تلقى المعارضة و الرفض من قبل نواب المستوطنين بالرغم من رفض الجزائريين أنفسهم بهذا المشروع عندما وصل صدى الإشاعات التي نقلتها الصحف الفرنسية حول المشروع المقدم في البرلمان فاهتزت، رافضة للتجنس و معبرة عن رغبتها في الحفاظ على

(1) أحمد شقرون: المرجع السابق، ص 114.

(2) شارل روبير آجرون: **الجزائريون المسلمون و فرنسا 1871-1919م**، ج1، دار الرائد، الجزائر، 2007، ص ص782، 783.

(3) عمار بوحوش: المرجع السابق، ص 181.

شخصيتها و وجهت عدة عرائض من مختلف المدن و المناطق وقعها آلاف من الجزائريين، أبرزها عريضة سكان قسنطينة[1].

فازدياد قوة التمثيل البرلماني للمستوطنين و استمرار نوابهم في تغليب وجهات نظرهم و معارضة كل قضية لا تخدم مصالحهم في الجزائر و لو من بعيد، أدى إلى جعل مواقف المحافظين المهتمين بشؤون المسلمين في الجزائر رغم قلتهم و كذلك مواقف اليمين المعارض للسياسة المطبقة في الجزائر تتجلى في البرلمان بصورة أساسية[2]، حيث بدأ هؤلاء النواب خاصة منذ 1871م في التعبير عن مناهضتهم الشرسة للمستوطنين الذين يسمونهم "الجمهوريين الملحدين" و حملوهم مسؤولية اندلاع انتفاضة سنة 1871م[3]، و كان اغلب هؤلاء المستوطنين من غير الفرنسيين و بقوا محافظين على عاداتهم و تقاليدهم و تراثهم و رفضوا الاندماج بالرغم من حصولهم على الجنسية الفرنسية و استفادتهم من القوانين الفرنسية، و أصبح هؤلاء خاصة منهم الاسبانيين أغلبية في المجالس المحلية و حتى في البرلمان، و هذا ما كان يثير مخاوف النواب الفرنسيين الذين لاحظوا انتقال الولاء السياسي في الجزائر من فرنسا إلى المجموعات الأوربية[4] و بالتالي هذا ما دفع بالبرلمان الفرنسي في 1889م إلى إصدار قانون التجنس التلقائي لأبناء الأجانب المولودين في الجزائر. فكان لتنامي سيطرة المستوطنين و ازدياد عدد الأجانب خاصة منهم العنصر الاسباني، و كذلك ازدياد المقاومة الجزائرية التي تجسدت على شكل ثورات شعبية و عرائض و شكاوي معبرين فيها عن رفضهم للاستعمار و سياسته المطبقة في ظل الحكم المدني سبباً في تخوف النواب على مصير فرنسا في الجزائر و منه بروز الاهتمام البرلماني أكثر بالقضية الجزائرية[5]، و

(1) جمال قنان: قضايا و دراسات في تاريخ الجزائر، ص 189، أنظر الملحق رقم (1) عريضة سكان قسنطينة.
(2) شارل روبير آجرون: الجزائريون المسلمون و فرنسا،ج1، ص 754.
(3) نفسه، ص 783.
(4) عمار بوحوش: المرجع السابق، ص ص 184، 185.
(5) حياة سيدي صالح: المرجع السابق، ص 166.

هو ما دفع ببعض النواب إلى التنديد بما يمارسه المستوطنين في حق الجزائريين و الدعوة إلى استعمال أسلوب الاستمالة مع هؤلاء الجزائريين المظلومين، حيث كان النائب "دوطوكفيل" قد ندد في سنة 1847م أمام البرلمان بمخربي المجتمع الجزائري بلهجة حادة بالرغم أنه لم يكن مهتماً بالتعاطف مع العالم العربي قائلاً: "إن المجتمع الإسلامي في إفريقيا الشمالية لم يكن غير متدن بل كانت مدنيته متأخرة و ناقصة، و كان يحتوي على عدد كبير من المؤسسات الدينية مهمتها البر و الإحسان، و نشر التعليم في جميع الوطن. و قد استحوذنا على مداخيلها و حرفنا أهدافها و قضينا على الجمعيات الخيرية، و خربنا المدارس، فهدت دعائم العرفان و شتتنا شمل الزوايا، فانطفأت حولنا الأنوار و توقفت أدوار رجال الدين و رجال القانون، بمعنى جعلنا المجتمع المسلم أكثر بؤساً و همجية مما كان عليه قبل معرفتنا"[1]، و عبر كذلك عن ضرورة استمالة الجزائريين و عدم الإفراط في معاملتهم بالقوة قائلاً: "علينا أن نهدف قبل كل شيء إلى أن يتعود هؤلاء العرب المستقلون على رؤيتنا نتدخل في قضاياهم الداخلية و أن يألفونا. ذلك أنه ينبغي حتماً تصور أن شعباً قوياً و متحضراً مثل شعبنا يمارس فقط بواقع تفوق أنواره تأثيراً يكاد لا يهزم على تجمعات بربرية تقريباً، و أنه لكي يدفعها للانضمام إليه يكفيه فقط إقامة علاقات دائمة معها"[2]، و هو ما طالبه في ما بعد رئيس الجمهورية الفرنسية "كارنو" (Carnot) من "جول كامبون"[3] (Jules Cambon) عندما تولى الحكومة العامة بالجزائر في أفريل 1891م بقوله: "عليك أن تبرهن للجزائريين المسلمين على اهتمام فرنسا بهم و تذكرهم بأننا نحبهم" و طلب منه العمل على استرجاع استقلال إدارة فرنسا التي سيطر عليها المستوطنون الأوربيون[4].

---

(1) Ferhat ABBAS : **La nuit coloniale**, Ed, ANAP, Algérie, 2009, p69.

(2) ألكسي دوطوكفيل: المصدر السابق، ص 25.

(3) ولد في سنة 1845م و توفي في 1935م، دبلوماسي فرنسي عين ولي على قسنطينة في 1878م، ثم حاكماً عاماً على الجزائر في 1871م، أنظر، حياة سيدي صالح: المرجع السابق، ص 168.

(4) إبراهيم مياسي: لمحات من جهاد الشعب الجزائري، ص 193.

و من بين القضايا التي لاقت انشغالاً داخل البرلمان الفرنسي و أدت إلى تضارب الآراء حولها قضية الميزانية، حيث كان نواب المستوطنين يطالبون باستمرار برفع الميزانية في حين أن النواب الفرنسيون خاصة منهم نواب اليمين عارضوا ذلك نظراً لكثرة النفقات و انعكاسها على الوضع العام في الجزائر[1]، و من مظاهر ذلك مشروع الخمسين مليون الذي دعي إليه النائبان عن الجزائر "غاستو" (Gastu) و "طومسون"[2] (Thomson) ، و الذي حظي بموافقة الوزير "كونستونس" (Constans) نيابة عن الحكومة في 5 أفريل 1881م، و كان يهدف إلى تأسيس 300 مركز استيطاني خلال خمس سنوات منها 150 مركز يؤسس فوق أراضي ينبغي الحصول عليها عن طريق المصادرة، و لتجسيد هذا المشروع طالب نواب المستوطنين قرض بقيمة 50 مليون فرنك، و قد لقي هذا المشروع معارضة حادة من قبل النواب الفرنسيين (اليمين) حيث عبر النائب "بيرنيي" (Bernier) عن تخوفاته من أن يؤدي هذا المشروع إلى تنامي مخاطر اندلاع الانتفاضة و هذا ما دفع في النهاية إلى رفض المشروع[3].

بعد أن أصبح نواب المستوطنين في عهد الحاكم العام "لويس تيرمان"[4] (Louis Tirman) (1881-1891) يحكمون مستعمرة الجزائر لمصلحة المستوطنين دون سواهم و نسوا كلياً المصالح السياسية لفرنسا[5] هذا ما دفع اليمين يعمل على لفت انتباه البرلمان مرات عديدة إلى هذه الأوضاع، و إلى الامتيازات التي أصبح يتحصل عليها المستوطنين

---

(1) حياة سيدي صالح: المرجع السابق، ص 177.

(2) هو من غلاة المستوطنين كان نائباً عن مدينة قسنطينة و من المدافعين على مصالح المستوطنين بقوة في البرلمان لهذا نظم في سنة 1894م ما يعرف بالقافلة البرلمانية، أنظر، حياة سيدي صالح: المرجع نفسه ، ص 170.

(3) شارل روبير آجرون: الجزائريون المسلمون و فرنسا،ج1، ص ص 789، 791.

(4) ولد في 1837م و توفي في 1899م، دكتور في الحقوق تولى عدة وظائف إدارية، عين حاكماً عاماً على الجزائر في 1881م، أنظر، عدة بن داهة: المرجع السابق، ص 491.

(5) شارل روبير آجرون: **تاريخ الجزائر المعاصرة من انتفاضة 1871 إلى اندلاع حرب التحرير 1954**، م2، دار الأمة، الجزائر، ط1، 2008، ص 42.

في الجزائر، حيث ذكروا بأن "هؤلاء المستوطنين يستغلون المسلمين لتسوية نفقاتهم دون أن يفكروا في أنهم مطالبون بان يقدموا لهم شيئا في المقابل، و لكنهم يعتقدون قانوناً تجريدهم من الحقوق المكتسبة شرعاً. لقد كان العرب المساكين زيادة على ذلك ضحايا الحكام الجمهوريين الطغاة الذين سلموهم لليهود... إن أعضاء المجلس البلدي من الجزائريين المسلمين الذين تحصلوا إلى حد الآن على حقوق متساوية قد حرموا من حق المشاركة في انتخابات رؤساء البلديات"[1].

ومع استمرار مخاوف فرنسا من هيمنة المستوطنين على الأوضاع في الجزائر زاد الانشغال البرلماني بالقضية الجزائرية، خاصة مع تنامي فكرة استقلال الميزانية عن فرنسا التي سعى نواب المستوطنين إلى فرضها داخل البرلمان بحجة إعفاء فرنسا من تسديد نفقات المستعمرة[2]، و هذا ما عبر عنه احد النواب في جلسة برلمانية يوم 2 مارس 1891م و هو "دي كي كامبان" (De Cés Campenne) عندما قال: " انه في حالة استقلال ميزانية الجزائر عن ميزانية فرنسا فان الجزائر عندها لن تكون في حاجة إلى عدم من فرنسا في حالات الطوارئ مثل هجوم الجراد أو الحرائق أو الفيضانات و بذلك لن يكون لها مبرراً لطلب عطف و مساعدة فرنسا، وعلى العكس فان النظام الذي يفرض ميزانية واحدة فانه يلزم فرنسا ويجبرها على دعم الجزائر بميزانية إضافة عند وقوع الكوارث و الجوائح و عند الحاجة عموماً...، انهبه السينا (Sénat) إلى حقيقة النظر بعين العطف إلى المصالح التي هي خطر بالجزائر، وهذا فيما يتعلق سواء بمصالح الأهالي أو مصالح المستوطنين، لابد إذن من التضامن مع إخواننا في الضفة الأخرى من البحر..."[3]. بالإضافة إلى قضية تنامي فكرة الاستقلال الذاتي وسط المستوطنين التي لفتت انشغال البرلمانيين و دفعت بالاهتمام

(1) شارل روبير آجرون: تاريخ الجزائر المعاصرة، ص 65.

(2) حياة سيدي صالح: المرجع السابق، ص 168.

(3) **Journal officiel de la république française**: Sénat, Débat parlementaire, séance 2 Mars 1891, p130.

أكثر بالقضية الجزائرية، حيث عبر احد المستوطنين الغلاة عن ذلك و هو "غاستو" (Gastu) بأنه يراد الاستقلال الذاتي تنظيم الجزائر مصالحها بنفسها، و دعى إلى تكوين برلماناً كولنيالياً يستطيع وحده أن يسن القوانين الخاصة بالجزائر[1].

ونجد أيضا قضية سياسة حماية ملكية الجزائريين التي لاقت اهتماماً هي الأخرى داخل البرلمان الفرنسي، حيث طرحها بعض النواب من اجل الحد من انعكاسات سياسة مصادرة الملكية الموجهة في حق الجزائريين إلا أن هذه القضية كانت دائماً تتعرض للتصدي و المعارضة من قبل نواب المستوطنين[2].

وعموماً فان القضايا المطروحة من قبل النواب في البرلمان الفرنسي و التي تخص القضية الجزائرية هي الضرائب، قانون الغابات، التجنيد، قانون الاستيطان و كذلك التعليم و التمثيل النيابي[3]، إلا أن تضارب المواقف و نشوب الصراعات حول هذه القضايا بين النواب الفرنسيين(الأحرار) و نواب المستوطنين لا ينتهي غالباً إلى نتائج حاسمة.

(1) حياة سيدي صالح: المرجع السابق، ص ص 171، 172.

(2) Jean Claud VATIN : **L'Algérie politique Histoire et Société**, Ed, El Maarifa, Algérie, 2010, p125.

(3) حياة سيدي صالح: المرجع نفسه، ص 174.

المبحث الثاني: الإصلاحات البرلمانية

كان للانشغال البرلماني بالقضية الجزائرية مجالاً لعرض العديد من النواب مشاريع إصلاحية من أجل المحافظة على مستعمرة الجزائر و مصالح فرنسا فيها، و كذلك الحد من المشاكل و الاضطرابات التي خلفتها السياسة الاستعمارية في الجزائر، و هذا ما نلتمسه من خلال دوافع إرسال لجان التحقيق البرلمانية منذ السنوات الأولى للاحتلال – و هو ما سيعرض لاحقاً في هذا العمل – .

فبعد عدة نقاشات في البرلمان نجد من بين الإصلاحات التي مست الجانب الجزائري هي التي تخص النظام الإداري حيث تم إشراك المسلمين في تسيير دواويرهم قصد زرع نواة حياة بلدية و بلديات عربية مستقبلية و ذلك في سنة 1868م، حيث استقبل هذا الإجراء بحفاوة من قبل الجزائريين في حين أن المستوطنين رفضوه و سعوا لمحاربته و هو ما أدى إلى تحصلهم على حق إلغائه نهائياً في 1874م[1] بعد أن تزايد نفوذهم في نظام الحكم المدني.

و من بين المبادرات الإصلاحية التي قام بها بعض النواب أمام البرلمان، النائب "لهامسون" الذي أثبت أن هناك متابعة لتحسين وضعية العديد من السكان الجزائريين الذين تركوا لوقت طويل تحت وطأة نظام تعسفي، و لقد طالب النائب "غاستو" في حديث عن الانتخابات الحرة بضرورة تعيين بموجبها المستشارون البلديون الجزائريون الذين يمكنهم أن يختاروا ممثلي اللجان البلدية في البلديات المختلطة، إلا أن هذا الطلب قوبل بالرفض و المعارضة من قبل الحكومة بحجة الصعوبات و المخاطر الناجمة عنه[2].

و في سنة 1874م اقبل البرلمان بتعيين لجنة تتألف من 20 عضواً للقيام بتحقيق حول الوضعية في الجزائر و تحضير مشروع قانون عن نظام هذه المستعمرة إلا أن هذا المشروع

(1) شارل روبير آجرون: تاريخ الجزائر المعاصرة، ص 30.

(2) نفسه، ص ص 34، 35.

أفشل بسبب تدخلات نواب المستوطنين، و في أثناء مناقشة المشروع أمام البرلمان لم يخف بعض النواب المتعاطفين مع العرب آراءهم[1]، حيث طالب "الكونت دى أركور" (Le comte D'Harcourt) بضرورة تعديل القانون العقاري لسنة 1873م قائلاً بأنه "قانون غصب و نهب"[2]، كما فرض هؤلاء النواب الذين كانوا كلهم من تيار اليمين و أعلنوا على القانون الذي يؤكد من جديد حق المعاونين الجزائريين في التصويت في المجالس العامة[3]، و بالرغم من معارضة نواب المستوطنين و احتجاجاتهم المتكررة فلقد أحرز النواب المحافظين (أنصار الجزائريين) نجاحات جزئية تتعلق ببعض القضايا الهامشية، فعلى سبيل المثال بعد مبادرات هؤلاء النواب و نقاشات مستمرة تحصل المسلمون على حق العضوية العامة، و كذلك عندما اقترح النائب (Lucet) تقليص عدد الجنود القناصة الجزائريين و تخفيف أجورهم لأنها مرتفعة جداً بالمقارنة مع قيمتهم نجد تصدي نواب اليمين بتصويت مضاد يقضي بتشكيل فرقة من الجنود القناصة، و قد نوه في هذه الجلسة (18 ديسمبر 1874م) "الكونت دي باستار" (Le comte De Bastard) بمآثر الجنود القناصة التي لا تفتتى بالمال قائلاً : "... بل بأداء التحية لهم حين نمر قرب أحدهم في ميدان المعركة"[4]، و من بين أعضاء مجلس الشيوخ الذين دافعوا بقوة عن الجزائريين الذين راحوا ضحايا التوسع الاستيطاني داخل البرلمان الجنرال "آرنودو" (Arnaudeau) الذي كان من مساندي "دوسونفيل" (D'Haussonville) في موضوع الاعتراف بالهوية المدنية للجزائريين في سنة 1882م، و كذا النائب "فيكتور غيشار" (Victor Guichard) الذي أدان أساليب غصب ممتلكات الجزائريين و هو من البرلمانيين القلائل الذين فعلوا ذلك، و طالب بمعاملة الجزائريين بالعدل و الإنصاف و دافع عن كل مشاريع العفو عنهم، حيث خاطب نواب

(1) شارل روبير آجرون: تاريخ الجزائر المعاصرة، ، ص 63.
(2) شارل روبير آجرون: الجزائريون المسلمون و فرنسا،ج1، ص 783.
(3) شارل روبير آجرون: تاريخ الجزائر المعاصرة، ص 63.
(4) شارل روبير آجرون: الجزائريون المسلمون و فرنسا،ج1، ص 784.

مجلس الشيوخ في 16 فيفري 1882م قائلاً: "... إن التكاليف التي يتحملها البلد في سبيل المستعمرة، و ما يزهق من أرواح و ينفق من أموال و يقدم من تضحيات، أدى إلى نتيجة وحيدة هي زيادة التوتر في الشؤون الجزائرية و انجرت عنه أقصى أشكال المقاومة و الكراهية و شتى المخاطر"[1].

و في ديسمبر 1883م تمكن النواب الأعضاء في لجنة حماية الأهالي و هم "بالو" (Ballue) و "غيشار" و "لى بودي" (Le baudy)، من إحراز انتصار على نواب المستوطنين حين ركزوا في تدخلاتهم على فشل محاولات الاستعمار الرسمي و عن الأزمة الاجتماعية و السياسية التي ستنجر وراء مصادرة الممتلكات، و كذلك تصريحاتهم حول الدور الفعال الذي يلعبه الجزائريون بمحاربتهم جانب فرنسا في حروبها الخارجية، و بالرغم من أن "بول بارت" (Paul Bert) قاطع مراراً تدخلات هؤلاء النواب إلا أن تصريحاتهم قوبلت بالتأييد، حتى أنه عندما حان وقت التصويت على المشروع انسحب بعض النواب الجمهوريين من القاعة و أسفرت النتائج عن رفضه [2]. و من بين المبادرات التي قام بها بعض النواب الفرنسيين الذين نددوا بالنظام الاستعماري كذلك النائبان "ميشلان" (Michelin) و "غوتي" (Gautier) اللذان قدما في سنة 1887م طلباً في مجلس النواب يرمي إلى منح الجنسية الفرنسية للجزائريين، و أيضا النائب "مارتينو" (Martineau) الذي عرض مشروعاً آخر طالب فيه بمنح الحقوق الفرنسية لنخبة من الجزائريين و ذلك في سنة 1890م[3].

و مع تفاقم الامتيازات المالية الممنوحة للأوربيين في الجزائر احتج نواب كتلة اليمين و اعترضوا على تكاليف التسيير الإداري في الجزائر و على التعويضات الخاصة بالاستثمار

(1) شارل روبير آجرون: الجزائريون المسلمون و فرنسا،ج1، ص 788.

(2) نفسه، ص ص 790، 791.

(3) Ferhat ABBAS : Op, Cit, p70.

الاستعماري، و أثاروا مجمل المسائل المرتبطة بالقضية الجزائرية داخل البرلمان و قد طالب هؤلاء و من بينهم "دو لا فيروناي" (De La Ferronays) و "ليروي بوليو" (Leroy Beaulieu) و "لانيسان" (Lanessan) بضرورة وضع حد للمظالم و التنكيد المتحكم في رقاب الجزائريين، و بمنحهم حقوقاً سياسية، و قد قدموا هؤلاء مشروع يطالب الحكومة بإصلاح شامل للنظام الإداري و البلدي و القضائي في الجزائر[1]، حيث تضمن تذكير بالمظالم التي يعانيها المسلمون خاصة على الصعيد الانتخابي و جاء في ذلك: "إن ممثلي الجزائريين الأعضاء في المجالس، إنما يتم تعيينهم بقرار من الحاكم العام و بذلك يحرم العرب من الانتفاع بمزايا الاقتراع العام... كما أن أعضاء المجلس البلدي منهم محرمون من حق المشاركة في انتخاب شيخ البلدية"، كما تطرق هذا المشروع إلى نقائص نظام الجباية حيث قيل فيه: "انه لمن التعسف المحض أن تضاعف بين ليلة و أخرى قيمة الضرائب المفروضة على الجزائريين دون غيرهم سبعة أضعاف و إن هذا الأمر وحده لكفيل بتبرير مقترحاتنا". فكان هؤلاء النواب المقترحين للمشروع في جلسة 14 جويلية 1888م يعلمون مدى خطورة نتائج تلك السياسة التي سوف تضر بمصالح الجزائريين أكثر و أكثر[2].

إلا أن ازدياد نفوذ المستوطنين و نوابهم أمثال: "طومسون" و "أوجين إيتيان"[3] (Eugène Etieinne) أدى إلى إجهاض محاولات الإصلاح هذا لأنهم أصبحوا أسياداً حقيقيين في الجزائر خاصة في عهد حكاماً ضعاف خضعوا كلياً لضغط هؤلاء المستوطنين

(1) شارل روبير آجرون: الجزائريون المسلمون و فرنسا، ج1، ص 793.

(2) نفسه، ص 794.

(3) ولد في 1844م و توفي في 1921م، كان نائباً للمستوطنين عن عمالة وهران من 1881 إلى 1919م، و نائب كاتب الدولة للبحرية و المستعمرات (1887م) و نائب كاتب الدولة للتجارة و الصناعة و المستعمرات (1892م)، وزير الداخلية (1905م) و وزيراً للحربية في 1905 و 1913م، يعتبر من دعاة تأسيس الحزب الكولونيالي، أنظر، عدة بن داهة: المرجع السابق، ص ص 488، 489.

مثل "لويس تيرمان"، و هذا ما دفع ببعض النواب للاستمرار في التعبير عن هذه التجاوزات من بينهم "بيدرو" (Burdeau) و "جونار"[1] (Jonnart) و طالبوا بضرورة الإصلاح[2] و الصحوة عن الحالة التي أصبح عليها الواقع الجزائري.

(1) هو شارل جونار ولد في 1857م و توفي في 1927م، درس الحقوق، عينه غامبيطا بديوان الحاكم العام للجزائر (1881م) ثم مدير لمصلحة الجزائر بوزارة الداخلية، ثم مستشاراً عاماً لسان أومير (1886م) و نائباً في البرلمان، أنظر، عدة بن داهة: المرجع السابق، ص ص 494، 495.

(2) شارل روبير آجرون: تاريخ الجزائر المعاصرة، ص 84.

المبحث الثالث: نماذج للجان تحقيق برلمانية في الجزائر

عرفت الجزائر وفود عدة لجان تحقيق برلمانية، من أهم هذه اللجان: اللجنة الإفريقية و لجنتي لوهون و راندون التي جاءت خلال فترة الحكم العسكري لتقصي الحقائق و تدرس الأوضاع السائدة في المستعمرة، إضافة إلى لجان تحقيق خلال فترة الحكم المدني، و منها لجنة 1879م (القافلة البرلمانية) و كذا لجنة جول فيري التي تعد أهم لجان التحقيق في فترة الحكم المدني، و قد شبهها البعض باللجنة الإفريقية من حيث صداها و تركيزها على شؤون الجزائر.

3 ـ 1: اللجنة الإفريقية (1833م)

هي اللجنة التي أنشأت للتحقيق في الوضع الذي آلت إليه الجزائر و لإعطاء رأي حول الاحتلال[1] و تقديم تقرير يتضمن اقتراحات واضحة حول مستقبل الجزائر، و ترجع دوافع إنشاء هذه اللجنة إلى المناقشة البرلمانية الحادة حول الميزانية المخصصة لمواصلة الحرب في الجزائر[2]، كذلك إلى كثرة الشكايات من تعسف الإدارة الاستعمارية و قادتها العسكريين[3] التي تقدم بها بعض الجزائريين أمثال حمدان خوجة[4]، و ضغط الرأي العام الأوربي على فرنسا لإعلان موقفها عن الاحتفاظ أو التخلي عن الجزائر. و بناءاً على التقرير الذي قدمه وزير الحربية الماريشال "سولت" (Soult) وافق ملك فرنسا "لويس فيليب"

---

(1) حمدان بن عثمان خوجة: المصدر السابق، ص 276.

(2) أبو القاسم سعد الله: **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث بداية الاحتلال**، ش.و.ن.ت، الجزائر، ط3، 1982، ص97.

(3) عمار بوحوش: المرجع السابق، ص 121.

(4) ولد حمدان بن عثمان خوجة أواخر القرن الثامن عشر بعاصمة الجزائر، كان والده أحد رجال الشورى بدار الإمارة التركية ثم أصبح رئيس كتبة القصر (دفتر دار)، يعتبر من رواد الحركة الوطنية و القومية العربية المسلمة الجزائرية، من أهم مؤلفاته (المرآة)، كان عالماً و مثقفاً و دافع عن الجزائر قلماً و فكراً، أنظر، عبد الرحمان بن محمد الجيلالي: **تاريخ الجزائر العام**، ج4، دار الأمة، الجزائر، 2010، ص 253-263.

(Louis Philipe)[1] في 7 جويلية 1833م على إرسال هذه اللجنة إلى الجزائر برئاسة الجنرال "بوني" (Bonet) و التي أطلق عليها اسم اللجنة الإفريقية، تكونت من عدد من الأعيان و النواب و كلفت بجمع الحقائق و الوقائع بالجزائر التي تخدم الحكومة سواء المتعلقة بالوقت الراهن للبلاد أو بالتدابير المستقبلية[2].

وصلت اللجنة إلى الجزائر في 2 سبتمبر 1833م، و انطلقت بأعمالها في اليوم التالي حيث استقبلت ممثلي السلطات المدنية و العسكرية و أعضاء الفرقة التجارية و لجنة استعمار الأراضي، و كذلك وفود عن المستوطنين الفرنسيين و عن التجار الأوربيين و أعيان العرب الحضريين و كدا وفد عن يهود الجزائر، و عقدت أول جلسة عمل لها في 6 جويلية 1833م قسمت خلالها الأعمال على أعضائها حسب تخصص كل عضو. و لقد تمثلت التعليمات الواجب على أعضاء اللجنة الإجابة على أسئلتها في حوالي 24 صفحة، من بين هذه الأسئلة: هل تحتفظ فرنسا بالجزائر أو تتخلى عنها؟ و ما طريقة العمل إذا كان الاحتفاظ هو الحل؟ و ما هي الوسائل المستعملة لتفنيد الاقتراح؟[3]، و ما يلاحظ من هذه التعليمات أن غالبها يميل إلى فكرة الاحتلال الدائم و التطوير السريع للاستعمار بالجزائر[4].

باشرت اللجنة في أعمالها من خلال التنقل في مدينة الجزائر و ضواحيها، فزارت المؤسسات العامة و تنقلت في سهل متيجة و زارت أثناءها المراكز العسكرية، كما تنقلت إلى عنابة في 14 سبتمبر و إلى وهران في 4 أكتوبر و أرزيو في 15 أكتوبر، و زار بعض أعضائها مدينة بجاية في 16 من نفس الشهر، و قد عقدت حوالي 30 جلسة في كل جلسة تناقش عدد من المسائل و تستمع إلى تقارير الأعضاء، ففي جلسة 28 أكتوبر كان موضوع

---

(1) أبو القاسم سعد الله: محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث بداية الاحتلال، ص 97.

(2) Djamal KHARCHI: Op, Cit, p48

(3) أبو القاسم سعد الله: المرجع نفسه، ص ص 98، 99.

(4) Charles André JULIEN : **Histoire de l'Algérie contemporaine « la conquête et les débuts de la colonisation (1827-1871) »**, Ed, Casbah, Alger, 2005, p108.

نقاشها حول العلاقات مع الجزائريين حيث تم اقتراح ثلاث زوايا لمناقشة ذلك من خلال: إتباع سياسة اللين و حسن المعاملة نحو العرب إلى أن يتحقق اندماجهم أو مواصلة الحرب ضدهم إلى أن ينفوا أو يتراجعوا عن المناطق المحتلة أو التي سيحتلها الفرنسيون، أو بتعويض التشريعات المحلية بالتشريعات الفرنسية من أجل إبعاد العرب من المناطق الواقعة تحت سيطرة فرنسا[1].

و هكذا واصلت اللجنة أعمالها إلى غاية عودتها إلى فرنسا في 9 نوفمبر 1833م، حينها قدمت تقاريرها و اقتراحاتها إلى الحكومة الفرنسية و أهم تلك الاقتراحات هي ضرورة الاحتفاظ بالجزائر[2]، و بدورها الحكومة قدمت التقارير و الاقتراحات إلى لجنة جديدة موسعة تشكلت في 12 ديسمبر 1833م، تألفت من 19 عضواً منهم عسكريين و مدنيين، تحت رئاسة الدوق "ديكازيس" (Decazes)، و ضمت كذلك في عضويتها كل أعضاء اللجنة الأولى الثمانية[3].

و لقد عقدت هذه اللجنة حوالي 56 جلسة، لم تكتف فيها بمراجعة الملفات و التقارير السابقة فقط بل استمعت كذلك لشخصيات فرنسية من غير أعضائها، و لعدد من الجزائريين

(1) أبو القاسم سعد الله: محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث بداية الاحتلال ، ص ص 99، 100.

(2) نفسه، ص 103.

(3) Xavier YACONO :**La Régence d'Alger en 1830 d'après l'enquête des commissions de 1833-1834**, Revue de l'Occident musulman et de la Méditerranée, N°1, (1966), p229.

تمثلوا في حمدان بن أمين السكة[1] و أحمد بوضربة[2] و حمدان خوجة الذي كان قد قدم مذكرته للجنة و وصف فيها المعانات الاجتماعية التي أصبح يعيشها الجزائريين في ظل الإدارة الاستعمارية المتعسفة.

و في الأخير خرجت اللجنة لصالح الغزو و المواصلة فيه بـ 17 صوتاً مقابل صوتين، و رأت بدورها "أن شرف فرنسا و مصلحتها يفر ضان عليها الإبقاء على ممتلكاتها الموجودة على الساحل الشمالي لإفريقيا"[3]، و بذلك تقرر تسليم إدارة الممتلكات في شمال إفريقيا بمقتضى الأمر الملكي الصادر في 22 جويلية 1834م إلى حاكم عام يساعده وكيل عام و مقتصد و هؤلاء ثلاثتهم يعودون بالنظر إلى وزير الحرب المشرف على الجزائر[4].

3 ـ 2: لجنتي لوهون (1868م) و راندون (1869م)

نظراً للظروف التي عرفتها الجزائر خلال أعوام 1866-1868م بسبب المجاعات و النكبات الطبيعية، أعلنت حكومة الإمبراطور عن تأليف لجنة للتحقيق في أسباب المجاعة و مشاكلها، و التي دام تحقيقها بالجزائر من يوم 29 أفريل إلى غاية 15 جويلية 1868م[5] تحت رئاسة الكونت "لوهون" (Le compte Le Hon)، الذي رافقه أربعة أعضاء مستمعين من مجلس الدولة (Luppe-Rogniat-Marcheville-Benoist)، و لقد تزامن افتتاح

---

(1) كان تاجراً من حضر مدينة الجزائر، عين آغا العرب من قبل دوبرمون، عزله كلوزيل من منصبه و أرغمه على الذهاب إلى فرنسا التي بقي فيها عدة سنوات، و بعد عودته نفاه من جديد دي روفيغو إلى أن توفي سنة 1834م، أنظر، أبو القاسم سعد الله: : محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث بداية الاحتلال، ص ص 71، 73.

(2) كان تاجراً من حضر مدينة الجزائر، أقام فترة في مرسيليا منشغلاً بالتجارة، تفاوض في 4 جويلية 1830م مع دوبورمون على تسليم مدينة الجزائر، و قد تولى بعد ذلك رئاسة أول مجلس بلدي في مدينة الجزائر، أنظر، أبو القاسم سعد الله: المرجع نفسه، ص 76.

(3) Charles André JULIEN : Histoire de l'Algérie contemporaine, p p 112, 113.

(4) أندري برنيان و آخرون: المرجع السابق، ص 324.

(5) يحي بوعزيز: **كفاح الجزائر من خلال الوثائق**، عالم المعرفة، م.و.م، الجزائر، 2009، ص 169.

أعمال اللجنة مع مرحلة حادة من الصراع بين المستوطنين و النظام العسكري و المكاتب العربية[1].

تجولت هذه اللجنة و عقدت 132 جلسة في قسنطينة و 145 جلسة في الجزائر و 148 جلسة في وهران، حيث لم تشمل فترات هذه الجلسات سوى الشهادات الشفوية الفردية و رغبات و قرارات لجان المحافظات، و لم يتم فيها أخذ و تسجيل لأية جواب و تقرير لضباط المكاتب العربية على الرغم من أنها قد أرسلت عدداً كبيراً من الدراسات حول الزراعة الجزائرية (الأهلية)[2]. حيث قدرت عدد الأجوبة المكتوبة في الجزائر بـ 64 إجابة، و في قسنطينة بـ 80 إجابة و وهران بـ 85 إجابة، غير أنها لم تنشر[3]، و قد ركزت اللجنة في الاستبيان على القضايا الزراعية و شملت المناطق المدنية فقط، حتى أنها لم تستمع تقريباً للمسلمين إلا البعض منهم في حين أن المستوطنين قدموا لها مصورة (Catalogue) من الرغبات التي كانت كثيراً منها ذو طابع سياسي بحت[4]، و التي تمثلت في الإدماج و الاستقلال الذاتي و المطالبة بالحكم المدني و إدانة النظام العسكري بالإجماع، أما الضباط و الأقلية من المسلمين الذين استجوبوا دافعوا عن نظام السيف (Régime de sabre) و طالبوا ببقائه[5]، لكن نجد أمام ضغط و تأثير المستوطنين على اللجنة تمكنوا من تحقيق أهدافهم من خلال إقناع شخصية "لوهون" ليصبح الناطق الرسمي لهم، لذلك نجد أن هؤلاء

---

(1) Annie Rey : Op, Cit, p655.

(2) Charles Robert AGERON: **Politique coloniales au Maghreb**, Collection Hier, Paris, 1972, p77.

(3) حياة سيدي صالح: المرجع السابق، ص 153.

(4) Charles Robert AGERON: Ibidem, p77.

(5) Charles André JULIEN: Histoire de l'Algérie, p442.

(5)

المستوطنين الذين تم استبيانهم قد فرضوا أفكارهم و طريقة تفكيرهم على تقارير "لوهون" حول مجاعة الجزائر[1].

و في الأخير خرجت اللجنة بتوصيات كانت كلها تتفق مع رغبة المستوطنين و مصالحهم، من بينها ضرورة توسيع المساحات الزراعية و مضاعفة عدد المستوطنين و منحهم الماء و تسهيل القروض لهم، ذلك لأن الأزمة الاقتصادية كان سببها عدم ممارسة الاستعمار اغتصاب الأرض بطريقة كافية (حسب ما جاءوا به)، كذلك التأكيد على رفض النظام الاستثنائي و العمل بالاندماج الكامل مع فرنسا، مع ضرورة إلغاء النظام العسكري و إرساء النظام المدني محله ذلك لأن نظام العسكريين هو المسؤول عن المجاعة التي أصابت الجزائر[2].

و لما كان لتحقيق هذه اللجنة تأثير سيئ لدى الأوساط العسكرية خاصة الماريشال "نيال" وزير الحرب[3]، ألف الإمبراطور "نابليون الثالث" لجنة أخرى في 5 ماي 1869م برئاسة الماريشال "راندون" (Randon) و معه ثلاثة عسكريين: الجنرال "آلار" (Allard) و الجنرال "ديسفو" (Desvaux) و الكولونيل "جرسي" (Gresley)، بالاضافة الى خمسة مدنيين هم: الفرديناند "بارو" (Barrot) و السيناتور "أرموند بييك" (Armand Béhic) و "شمبلن" (Chamblain) و "تلابو" (Talabot)، و كانت الأمانة (السوكريتاريا) مكونة من "ش.تاسان" (Ch.Tassin) بمساعدة كل من "فولد" (Fould) و "روجينيا" (Roginiat)[4].

(1) Annie Rey: Op, Cit, p p657, 659.

(2) أبو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج1، عالم المعرفة، الجزائر، 2009، ص 161.

(3) يحي بوعزيز: كفاح الجزائر من خلال الوثائق، ص 169.

(4) Annie Rey : Ibidem, p660.

كانت مهمة هذه اللجنة في الجزائر وضع قوانين تحدد واجبات و حقوق المستوطنين و كذا الأجانب و الجزائريين[1]، و مناقشة دستور للجزائر يشرف مجلس الشيوخ على تسويته وفقاً لمخطط دقيق أعده وزير الحرب[2]، و لقد انتقد المستوطنين بشدة لجنة "راندون" و تساءلوا عن جدوى إنشاء دستور للجزائر في حين أنهم يطالبون بالاندماج الكامل في القوانين الفرنسية، كما هاجم المستوطنين "نابليون الثالث" هجوماً لاذعاً[3].

لقد اجتمعت هذه اللجنة 10 مرات ما بين 31 ماي و 24 جوان 1869م[4]، عالجت خلالها ثلاث قضايا رئيسية هي النيابة و الحكم و الاندماج[5]، و لقد استجوبت نواباً جزائريين هم "حسن بن بريهمات" عن ولاية الجزائر و "المكي بن باديس" عن ولاية قسنطينة و "أحمد ولد القاضي" عن ولاية وهران، فمن إجاباتهم عبروا عن رفضهم لادعاءات الأوربيين حول سبب الإقطاع الجزائري في حدوث المجاعة و الأزمات الاقتصادية الأخرى، كما انتقدوا نظام و سلوك الأوربيين اتجاه الجزائريين و كذلك نظام الضرائب المطبق عليهم، و في الأخير دافعوا عن نظام المكاتب العربية و طالبوا بتعيين نواباً جزائريين للبلديات. و قد تولى السيناتور "بييك" إعداد التقرير النهائي لهذه اللجنة[6]، و قام بتسليمه في 29 جويلية حيث تضمن 127 مادة انتقدت فيه النظام العسكري و طالبت بنظام مدني يشرف عليه وزير مقيم بالجزائر[7]، حيث دامت مناقشة اللجنة لتقرير "بييك" من ديسمبر 1869م إلى فيفري

(1) Annie Rey: Op, Cit, p661.

(2) Charles André JULIEN: Histoire de l'Algérie, p443.

(3) أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية، ج1، ص 162.

(4) Charles Robert AGERON: Politique coloniales au Maghreb, p80.

(5) أبو القاسم سعد الله: المرجع نفسه ، ص 162.

(6) يحي بوعزيز: كفاح الجزائر من خلال الوثائق ، ص 170.

(7) Charles Robert AGERON: Ibidem, p80.

(7)

1870م[1]. و بالرغم من المعارضة الشديدة التي قوبل بها مشروع اللجنة و رفض "راندون" رئيس اللجنة التوقيع على تقارير "بييك" بسبب الانتقادات التي وجهت للعسكريين إلا أن مجلس البرلمان الفرنسي صادق عليه في 9 مارس 1870م و أصدر أمراً يستدعي وضع نظام مدني يوفق بين مصالح الأوربيين و الجزائريين[2].

و بالتالي فإن كل هذه اللجان الوافدة سواء كانت اللجنة الإفريقية أو لجنتي لوهون و راندون لم تعين إلا خدمة لمصالح فرنسا الاستعمارية، و هو ما يظهر مثلاً في عدم وقوف لجنتي لوهون و راندون عند أهم سبب تكونتا لأجله و هو المجاعة التي راح ضحيتها حوالي 500.000 جزائري[3].

فبالرغم من النشاط البرلماني الموجه صوب الواقع الجزائري و كل المحاولات التي عرضت فيه لأجل إيجاد السبل الكفيلة للوصول إلى ما يخدم فرنسا من استقرار في الجزائر و منه إحكام السيطرة عليها، إلا أن استفحال نفوذ المستوطنين خلال فترة الحكم المدني، و فشل كل المحاولات الإصلاحية في البرلمان، دفع الحكومة الفرنسية إلى ضرورة إعادة النظر في طريقة تسيير مستعمرة الجزائر خلال نهاية القرن التاسع عشر، مع التفكير في تكوين لجنة تعطى لها صلاحيات أوسع و يكون لها نفوذ قوي، و كانت لجنة جول فيري كذلك، باعتبار كون شخصية رئيسها بالنسبة لسلطة الاحتلال تحمل كل مواصفات الشخصية القادرة على تغيير الوضع في الجزائر، و فرض الإصلاحات على أساطين المستوطنين المهيمنين على الشؤون الجزائرية.

---

(1) Charles André JULIEN: Histoire de l'Algérie, p443.

(2) يحي بوعزيز: كفاح الجزائر من خلال الوثائق، ص 172.

(3) حياة سيدي صالح: المرجع السابق، ص 160.

الفصل الثاني:

لجنة جول فيري البرلمانية

1891م-1893م

دفعت الأوضاع في الجزائر مع فشل النشاط البرلماني الموجه صوب الواقع الجزائري إلى ضرورة اهتمام البرلمان الفرنسي فعلياً بمسألة الجزائر، و هو ما تحقق خلال بداية التسعينيات من القرن التاسع عشر بفضل مساعي بعض الشخصيات الفرنسية التي جعلت من مصالح الجزائريين (الأهالي) اعتباراً وُجب الالتفاف حوله حقيقتاً قبل أن تفلت مسألة الجزائر من يدي الحكومة الفرنسية.

المبحث الأول: شخصية جول فيري

1 ـ 1: مولده و نشأته

وُلد "جول فرانسوا كاميل فيري" (Jules François Camille Ferry)[1] في 5 أفريل 1832م بقرية صغيرة تدعى الفوج (Vosges) في سان ديي (Saint Dié) بفرنسا[2] من عائلة بورجوازية، كان جده "فرانسوا جوزيف فيري" (François Joseph Ferry) رئيس بلدية سان ديي من 1797 إلى 1814م، و كان والده "إدوارد فيري" (Edouard Ferry) محامياً ثم غادر في 1845م سان ديي مع أبناءه الثلاث: "جول" (Jules) و "شارل" (Charles) و "آدال" (Adèle) إلى ستراسبورغ (Strasbourg) ليعيشوا هناك، و لقد درس "جول فيري" في ثانوية الألزاس، و بعدما أنهى دراسته أصبح محامي في عام 1854م[3] و منذ ذلك الحين و هو يدافع عن المعارضين الجمهوريين المواجهين للإمبراطورية الثانية[4]، و لهذا عرف في نهاية الإمبراطورية الثانية خاصة بعد أن نشر عدة مقالات تندد بانتهاكات

(1) أنظر الملحق رقم (2) صورة "جول فيري".

(2) Xavier DARCOS : **La escuela republicana en Francia, obligatoria, gratuita y laica la escuela de Jules Ferry 1880-1905**, Tr De José Angel Melero Mateo, Ed, Prensa universitarias de Zaragoza, Espana, 2008, p9.

(3) Louis FIAUX : **Un malfaiteur public, Jules Ferry**, Ed, Achille Le Roy, Paris, 1886, p11.

(4) Xavier DARCOS : Ibidem, p9.

النظام[1]، حيث كتب في جريدة المحاكم و العديد من مجالات القانون حتى انه أصبح محرراً في جريدة الوقت[2]. كان "جول فيري" عدواً و معارضاً عنيداً للإمبراطورية الفرنسية، و قد شارك في "محاكة الثلاثة عشر" الشهيرة في عام 1864م إلى جانب المعارضين الجمهوريين أمثال: (Emile Durier) و (Garnier Pagès) و (Carnot Père) و (Floquet) و غيرهم.[3]

1 ـ 2: تدرجه في المناصب

بدأ "جول فيري" حياته المهنية العامة في سنة 1869م كنائب جمهوري في المجلس التشريعي، عين محافظاً لنهر السين ثم لباريس بعد سقوط الإمبراطورية في 4 سبتمبر 1870م[4] ثم أصبح نائباً مرة أخرى عن الفوج في 1871م، و لحماية مصالح و سلطات فرنسا في اليونان عينه رئيس الجمهورية الفرنسية الثالثة "أدولف تيير" (Adolphe Thiers) سفيراً في أثينا (1872م)، لكن بعد عام عاد إلى فرنسا و تزوج من (Eugénie Risler) في 1875م[5] ثم في سنة 1876م أعيد انتخابه ممثلا في الجمعية الوطنية و منه اتخذ وضعية ضد سيطرة القساوسة و جلس في صف المعارضة لنظام "ماكماهون"، و بعد استقالة هذا الأخير (جانفي1879م)، احتل "جول فيري" بدوره منصبي وزير التربية و الفنون التشكيلية خلال سنوات 1879، 1880، 1882م[6] و منذ اليوم الذي عين فيه (4 فيفري

---

(1) **Le petit Robert 2** , Ed Brodard graphique, 1er trimestre, 1987, p637.

(2) Louis FIAUX : Op, Cit, pp 12,15.

(3) Le Batonnier CRESSON, LAURENCEAU et autres : **Emile Durier**, Ed, De Chamerot et Renouard, Paris, 1892, p78.

(4) Le petit Robert 2, Ibidem, p637.

(5) Xavier DARCOS : Op, Cit, p12.

(6) Ibid, p9.

1879م) وزيراً تميز بالدور الفعال الذي لعبه في مجال التعليم إلى غاية نوفمبر 1883م، و خلال هذه الخمس سنوات تقريباً التي امتهنها كوزير أصبح في نفس الوقت رئيساً للحكومة لعهدتين وجيزتين، من 23 سبتمبر 1880م إلى 10 نوفمبر 1881م، و من 21 فيفري 1883م إلى 30 مارس 1885م[1].

1 ـ 3: نشاطه السياسي

قاد جول فيري سلسلة من القوانين و النصوص التي من شأنها تعزيز التعليم العام و إضعاف نفوذ الكنيسة في التعليم، و في هذا السياق صدرت عدة قوانين من بينها: قانون عام 1879م القاضي بإنشاء التعليم المجاني[2] و كذلك قانون إنشاء مدارس تكوين المعلمين في نفس السنة من أجل تشكيل معلمين علمانيين محل المتدينين، و أيضاً أصدر مرسوماً يقضي بتأسيس 4 مدارس عليا في الجزائر، فظهرت في العام التالي ثلاث مدارس للحقوق و العلوم و الآداب فضلاً عن مدرسة الطب و الصيدلية[3]، هذا بالإضافة الى قانون 18 مارس 1880م حول الحرية في التعليم العالي[4]، و لقد أمر "جول فيري" في هذه السنة بتحقيق في الوضع التعليمي لمنطقة القبائل و في هذا الإطار أصدر مرسوم في 9 نوفمبر 1881م يقضي بإنشاء مدارس الإدارات الكاملة في منطقة القبائل بتمويل من وزارة التربية و

---

(1) Xavier DARCOS : Op, Cit, p10.

(2) Edouard LABOULAYE : **Le parti libéral, son programme et son avenir suivi de la liberté d'enseignement et les projets de lois de M.Jules Ferry**, Ed, Les belles lettres, Paris, 2007, p170.

(3) رابح لونيسي، بشير بلاح و آخرون: **تاريخ الجزائر المعاصرة (1830-1989)**، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2010، ص 107.

(4) Xavier DARCOS : Ibidem, p10.

(4)

التعليم[1]، و في 28 مارس 1882م تم اعتماد قانونين، الأول حول إجبارية التعليم الابتدائي بالنسبة للأطفال التي تتراوح أعمارهم من 6 سنوات إلى 13 سنة، و الثاني حول العلمانية في التعليم[2]. ففي إطار سياسته التعليمية هذه و النصوص التي أصدرها الخاصة بإصلاح حالة التعليم في الجزائر وفق التوجه اللائكي المحض[3] نرى من ذلك أن جول فيري أدرك الدور الكبير للتعليم الفرنسي في سلخ الجزائر عن محيطها العربي الإسلامي[4].

أعتبر "جول فيري" احد آباء الجمهورية الفرنسية الثالثة لأنه احتل خلالها مكانة بارزة في السياسة الفرنسية عن طريق حصوله على الموافقة على القوانين التي جاء بها و التي تمثل الحريات العامة، كحرية التجمع (ماي1881م) و حرية الصحافة (جويلية 1881م)، حرية الاتحاد (مارس1884م) و الحرية في الطلاق (جويلية1884م) و غيرها من القوانين[5]، و ترجع هذه المكانة التي احتلها "جول فيري" إلى طبيعة دفاعه عن مشاريعه بكل صراحة و حماس و هو ما يثبت قوة إيمانه بأفكاره و آراءه[6].

---

(1) Hubert DESVAGES : « **La scolarisation des musulmans en Algérie (1882-1962) dans l'enseignement primaire public Français** », Cahiers de la méditerranée, N°4, 1972, p56.

(2) Xavier DARCOS : Op, Cit, p11.

(3) أحمد مريوش: **دراسات و أبحاث في تاريخ الجزائر الحديث و المعاصر**، ج1، مؤسسة كنوز الحكمة، الجزائر، ط1، 2013، ص 42.

(4) رابح لونيسي و آخرون، المرجع السابق، ص 170.

(5) Xavier DARCOS : Ibidem, p9.

(6) Edouard LABOULAYE : Op, Cit, p170.

(6)

و في النهاية أعطى "جول فيري" دفعة كبيرة لسياسة فرنسا الاستعمارية[1]، ففي عام 1881م قرر أن يواجه الإيطاليين في تونس و منه يتفرغ لها، و بالتالي فرضت الحماية على تونس في 12 ماي 1881م بموجب معاهدة باردو[2]. كما تم في عهده استعمار مدغشقر و احتلال التونكين (الهند الصينية)، إلا أن سياسته الاستعمارية هذه أكسبته العداوة و المعارضة من العديد من الساسة الفرنسيين خاصة من "كليمنصو"[3]. و في سنة 1891م أصبح عضواً في مجلس الشيوخ و ترأس لجنة التحقيق البرلمانية و وضع جدول أعمالها[4] و كان ذلك بعد زيارته للجزائر في عام 1887م و التي دفعت به إلى الاهتمام بالشؤون الجزائرية[5]، و في سنة 1893م تقلد منصب رئاسة مجلس الشيوخ إلا أنه لم يدم فيه أكثر من عشرين يوماً و توفي في 17 مارس 1893م[6].

و حسب ما ذكرته صحيفة (Le 19e Siècle) فأن "جول فيري" توفي على اثر نوبة قلبية، و قد أقيمت له جنازة وطنية في 22 مارس في الفناء الرئيسي لقصر لوكسمبورغ، ثم نقل جثمانه على متن موكب ضخم إلى منطقة الفوج و دفن في اليوم التالي في مقبرة العائلة في سانت ديي[7]. و قد ترك وراءه عدة مؤلفات من بينها:

---

(1) Le petit Robert 2, Op, Cit, p637.

(2) Benjamin STORA : Op, Cit, p32.

(3) Le petit Robert 2, Op, Cit, p637.

(4) Jules COMBON : **Le gouvernement général de l'Algérie(1891-1897)**, Ed, Edouard (4) Champion, Paries, 1918, p5.

(5) أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية، ج1، ص526.

(6) Xavier DARCOS : Op, Cit, p9.

(6)

(7) J.Le 19e Siècle, 23e année, Samedi 25 mars 1893.

(7)

ـ المعركة الانتخابية (La lutte éléctorale) ، 1863م.

ـ مارسال رولو (Marcel Roulleaux) ، 1867م.

ـ المساواة في التعليم (l'égalité de l'éducation) ، 1870م.

ـ شهادة حول انتفاضة 18 مارس 1872م (Déposition sur l'insurrection du 18 mars 1872).

ـ خطابات في شؤون تونس (Discours sur les affaires de Tunisie) ، 1882م.

ـ التونكين و الوطن الأم، شهادات و مواقف (Le Tonkin et la mère-patrie, témoignages et documents) ، 1887م[1].

يمكننا القول في الأخير أن شخصية "جول فيري" هذه هي شخصية محنكة خدم سياسة فرنسا الاستعمارية، و كانت عقيدته تتمثل في إنجاح مصالح الرأسمالية الاحتكارية الفرنسية مظهرها الطابع الإنساني، و وضع مشاريع عديدة في هذا الإطار خدمة لفرنسا داخلياً و خارجياً[2].

(1) Annales Catholiques, Revue religieuse hebdomadaire de la France et de l'Eglise, 1 aout 1896, pp, 313,314.

(2) أحمد مريوش: المرجع السابق، ص 42.

المبحث الثاني: ظروف تكوين اللجنة

بعد أن فسحت الحكومة الفرنسية تحت حكم الجمهورية الثالثة المجال أمام المدنيين لتولي مهام الشؤون الإدارية و الحكومية في الجزائر، اتخذت تدابير عززت قوة المستوطنين و رفعت من مصالحهم[1] و بالتالي استفحل خطرهم و أصبحوا يشكلون خطراً على الوجود الفرنسي بالجزائر، خاصة منذ 26 نوفمبر 1881م حين قام "ليون قامبيطا"[2] (Léon Gambita) بتعيين "لويس تيرمان" حاكماً عاما على الجزائر استجابة لمطالب الأوربيين[3] كما سبق الذكر، و لتضارب المصالح في ظل هذه الصعوبات الناجمة عن ما يسمى سيطرة المستوطنين عجزت الإدارة الاستعمارية من منع أو معالجة هذا الوضع[4] بعد أن كان نواب المستوطنين يبررون كل أعمالهم أمام البرلمان الفرنسي و عملت صحفهم على تظليل الرأي العام الفرنسي[5]، هذا بالإضافة إلى سياسة الإلحاق المتبعة من طرف "لويس تيرمان" و التي تعرضت إلى اتهامات عنيفة من قبل بعض النواب الفرنسيين خاصة من قبل مقرر ميزانية الجزائر عضو مجلس الشيوخ (Pauliat)[6] الذي وجه لهذا الحاكم العام كلاماً فيه انتقادات لاذعة بسبب أسلوبه و سياسته المطبقة في الجزائر، و من تلك الاتهامات إهمال الحاكم لتوفير التعليم للجزائريين[7] ، كما وجه له ملاحظة حول دفع المستوطنين للضرائب قائلا:

---

(1) سعيد علمي: **الاستعمار و العمران 'السياسات الاستيطانية و العمران في الجزائر'**، تر، نسرين لولي و محمد رضا بوخالفة، ج1، دار الخطاب، الجزائر، 2013، ص 213.

(2) تولى الحكم بعد الانقلاب على الحكم الإمبراطوري في 1870م و بقي فيه حتى توفي، أنظر، حياة سيدي صالح: المرجع السابق، ص188.

(3) عمار بوحوش: المرجع السابق، ص 187.

(4) Henri PENSA : **L'Algérie**, Ed, J.Rothschild, Paris, 1894, p22.

(5) أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية، ج1، ص 525.

(6) Charles Robert AGERON : **L'Algérie algérienne de Napoléon III à De Gaulle**, Ed, Sindibad, 1980, p72.

(7) شارل روبير آجرون: الجزائريون المسلمون و فرنسا،ج1، ص 800.

"إذا كان الفرنسيون في فرنسا يدفعون الضرائب فلماذا لم تحاولوا فرضها على الفرنسيون و الأجانب في الجزائر؟"[1]، و بالرغم من دفاع "تيرمان" عن سياسته إلا أن هذه المناقشات كانت بمثابة ضربة قاضية له[2].

و مع تنامي فكرة الانفصال المالي للجزائر عن فرنسا لدى أوساط المستوطنين قام العديد من النواب الفرنسيين المتتبعين لتطور القضية الجزائرية إلى رفض منح الجزائر حرية ضبط ميزانيتها الخاصة، و هذا ما تجلى بوضوح في تقارير كل من (Pauliat) و (Boulenger) التي حرراها باسم لجنة الشؤون المالية حول ميزانية الجزائر لسنة 1891م، حيث قال(Pauliat) حول ذلك: "معنى ذلك أننا نضع عمالاتنا الثلاث تحت رحمة المجلس الأعلى و معناه أيضا لأننا نتخلى عن سياسة ثلاث ملايين من الجزائريين(الأهالي) و نفوض أمرهم لممثلي المستوطنين"، كما كتب (Boulenger) في تقريره: "هل من السياسة الرشيدة أن نتخلى عن 2.262.422 من الجزائريين (الأهالي) و عن 205.213 من الأجانب و نسلمهم لمشيئة نواب يمثلون 219.927 من المستوطنين ذوي الأصل الفرنسي، ، فلئن اتخذت فرنسا مثل هذا الإجراء ألا يعني ذلك أنها ترتكب خطأً فادحاً له عواقب وخيمة؟"[3].

و كان (Paul Leroy-Beaulieu) قد أبلغ في عام 1887م عن الوضع السياسي في الجزائر، حيث عبر عن مخاوفه من أن التنظيم الإداري ناقص و هو ما يدفع إلى مضايقات الشعب للجزائري الذي يبعث بشكواه إلى فرنسا[4]، و تمثلت هذه الشكاوي في عرائض ضد

---

(1) **J.O.R.F** : Sénat, Débats parlementaire, Séance 26 févier 1891, p103.

(2) شارل روبير آجرون: تاريخ الجزائر المعاصرة، ص 68.

(3) شارل روبير آجرون: الجزائريون المسلمون و فرنسا، ج1، ص ص 798، 799.

(4) Henri PENSA : Op, Cit, p22.

(4)

تعسف الإدارة الاستعمارية مع القضاء الإسلامي و سياسة الأرض و الخوف من التجنس و الخدمة العسكرية، و كذلك المطالبة بلجان لإقصاء هذه الحقائق التي يعيشها هؤلاء الجزائريين[1] و من أبرز تلك العرائض و الاحتجاجات عريضة 1878م التي قدمها وفد من الأعيان في معرض باريس الدولي، و كذلك عريضة أعيان قسنطينة لسنة 1881م، و عريضة أعيان ورقلة في سنة 1882م و غيرها من العرائض[2] التي كانت هي الأخرى دافعاً لاضطرار البرلمان الفرنسي إلى الاهتمام أكثر بتطورات السياسة المطبقة على الجزائريين و إيجاد الحلول اللازمة لتعديلها، خاصة بعد قضية القاضي عبد القادر من مليانة الذي كان محل مضايقة شديدة و اتهامات عديدة لأنه رفض الرضوخ لمطالب رئيس البلدية (Pourailly) غير العادلة، و هذا ما أدى إلى نقاشاً شديداً في عام 1890م داخل مجلس الشيوخ بفضل عضو مجلس الشيوخ (Isaac) الذي نقل عريضة هذا القاضي للبرلمان[3].

و لقد ظهر (Emile Masqueray) المراسل في "جريدة النقاشات" (Journal des Débats) مدافعاً عن الجزائريين كما عرف كيف يُقنع "جول فيري" و (Rambaud) بأنه من الأنسب تغيير سياسة فرنسا المتعلقة بالجزائريين، حيث عبر هذا المراسل في الجريدة الصادرة يوم 10 أوت 1890م قائلاً: "إن شؤون الجزائريين هي من ضمن الشؤون التي تشغل في الوقت الراهن بال فرنسا أكثر، فالكل يتفق على أنه من الأليق تغيير سياق الأشياء هناك"[4]، و هذا ما كان قد توصل إليه "جول فيري" بعد أن تلقى عدة تقارير و رسائل من صديقيه (Masqueray) و (Rambaud)[5]، و كذا عندما قام بزيارة عائلية خاصة إلى

(1) أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية، ج1، ص 525.

(2) عثمان سعدي: **الجزائر في التاريخ**، دار الأمة، الجزائر، 2013، ص 645 - 647.

(3) Henri PENSA : Op, Cit, p22.

(4) شارل روبير آجرون: تاريخ الجزائر المعاصرة، ص 68.

(5) شارل روبير آجرون: الجزائريون المسلمون و فرنسا، ج1، ص 801.

الجزائر عام 1887م[1]، حيث فتحت عينيه على الواقع الجزائري و ولى اهتمامه به و اقتنع تماماً بوجود أزمة في الجزائر[2]، و لعل ذلك كان عند استماعه إلى شكاوى الجزائريين بطريقة مباشرة أو حتى غير مباشرة[3] و تحسره كذلك عن السياسة المطبقة على الجزائريين (الأهالي) في ظل ما يتماشى مع مصالح المستوطنين دون سواهم، و هذا ما دفع "بجول فيري" إلى التساؤل عن نوعية السياسة الواجب تطبيقها في الجزائر حيث قال داخل مجلس الشيوخ: " أكيد أن الوصول إلى الإدماج المطلق إنما يأتي بفعل القرون و لكن نشر المدنية و الحضارة بين الجزائريين (الأهالي) بواسطة ترقيتهم و بفضل سياسة اليد الممدودة إليهم إنما هو إنجاز يومي من منجزات الأمة العظيمة"، ثم خلص "جول فيري" إلى دعوة مجلس الشيوخ لتشكيل لجنة موسعة لكي يتسنى للبرلمان الخروج من دائرة عدم الاكتراث بالشؤون الجزائرية، و ليمارس من الآن فصاعداً صلاحياته في الرقابة و يشرف على توجيه سياسة فرنسا الاستعمارية وجهة جديدة[4].

و بالفعل بعد كل هذه النقاشات أفاقت الحكومة و قررت فجأة الانتباه و الاهتمام بالوضع السائد في الجزائر، لذلك في عام 1891م عين مجلس الشيوخ لجنة مكونة من 18 عضواً

---

(1) Charles Robert AGERON : **De l'Algérie française à l'Algérie algérienne**, Ed, ENAG, Algérie, 2010, p161.

(2) شارل روبير آجرون: الجزائريون المسلمون و فرنسا، ج1، ص 801.

(3) أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية، ج1، ص 526.

(4) شارل روبير آجرون: المرجع نفسه، ص 801.

للتحقيق تحت رئاسة "جول فيري"[1]، و هذا ما يمثل بداية فترة جديدة، فترة التحقيق و الدراسة التي تتميز بالاهتمام الذي أولاه مجلس الشيوخ بمسألة الجزائر[2].

المبحث الثالث: دور اللجنة و أعمالها

قرر مجلس الشيوخ الفرنسي في يوم 16 مارس 1891م إنشاء لجنة للتحقيق و التعامل مع الحكومة و اقتراح التغييرات التي ينبغي إدخالها في التشريع و تنظيم مختلف الخدمات في الجزائر[3]، عرفت هذه اللجنة باسم لجنة جول فيري نسبة لرئيسها و واضع برنامج أعمالها و أطلق عليها كذلك اسم لجنة الثمانية عشر[4] نسبة لعدد أعضائها: (Reymond)، (J.Cabanes)، (Général Deffis)، (Jules Guichard)، (Clamageran)، (Combes)، (Isaac)، (Emile Labiche)، (Dide)، (Mauguin)، (Général Billot)، (Hugot)، (De Cés Caupenne)[5] تحت رئاسة (Jules Ferry) و نيابة (Berthelot) و (Challemel Lacour)، و كتابة (Franck Chauveau) و (Pauliat)[6].

(1) Jules COMBON : Op, Cit, p9.
(2) Henri PENSA : Op, Cit, p23.
(3) Jules COMBON : Op, Cit, p4.
(4) حياة سيدي صالح: المرجع السابق، ص 190.
(5) **J.D** : Feuilleton N°22, Session 1891, p8.
(6) Ibid, p11.
(6)

و لقد قررت اللجنة استقصاء الآراء عن طريق استبيان نشرته ابتدءا من أفريل 1891م[1] تضمن 12 سؤالاً يدور حول المسائل التي تشغل الجزائريين و المستوطنين معاً[2]، حيث اهتم بواقع ملكيات الجزائريين (الأهالي) و وضعيتهم المدنية و قضايا الاستيطان، و الميزانية و احتمال مشاركتهم في الانتخابات التشريعية و عضويتهم في المجلس الأعلى و تجنيسهم خاصة منهم سكان القبائل[3]، و قد جُمع من خلال هذا الاستقصاء العديد من الشهادات الشخصية و حتى العرائض التي قدمها بعض الجزائريين، و بالرغم من أهمية هذه الشهادات إلا أنها لم تكن كافية لتوضيح الأمور و تنوير رأي "جول فيري" و زملاءه حول المسألة الجزائرية[4]، و لهذا قررت لجنة مجلس الشيوخ إرسال وفد من اللجنة مؤلف من سبعة أعضاء[5] هم: (Jules Guichard)، (Emile Labiche)، (Reymond)، (Isaac)، (Dide) و (Combes) تحت رئاسة (Jules Ferry)[6] من أجل التحقيق و دراسة الأوضاع في الجزائر، و لقد وصف "جول فيري" هذه المهمة التي جاءوا لأجلها قائلا: "إنها لمهمة شائكة"، و لقد دامت مهمة التحقيق هذه 53 يوماً[7]، من 19 أفريل إلى 4 جوان

(1) شارل روبير آجرون: تاريخ الجزائر المعاصرة، ص 71.
(2) أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية، ج1، ص 526.
(3) شارل روبير آجرون: الجزائريون المسلمون و فرنسا، ج1، ص 813.
(4) شارل روبير آجرون: تاريخ الجزائر المعاصرة، ص 72.
(5) Xavier YACONO : **Histoire de l'Algérie de la fin de la régence Turque à l'insurrection de 1954**, Ed, L'Atlanthrope, France, 1993, p213.
(6) Jules COMBON : Op, Cit, p4.
(7) Jules FERRY : **Lettres de Jules Ferry 1846-1893**, Ed, Calmann-Lévy, Paris, 1914, pp 547, 555.

1892م، قطعت خلالها اللجنة مسافة 4000 كلم، و جمعت آراء و شكاوي كل من المستوطنين و المسلمين و ذلك في حوالي 102 مركزاً من بينها 89 مركز استيطاني[1].

حاول "جول فيري" أن يستمع إلى أقوال غير أقوال السياسيين، و لضمان ذلك عمد إلى تخطيط مسار[2] الرحلة بنفسه للإفلات من مناوراتهم[3]، و لقد أدليت على مسمع لجنة التحقيق شهادات تفوه بها العديد من الجزائريين (الأهالي) و التي أجمعت كلها على وصف سوء الأوضاع المعيشية لهم و طالبوا بإصلاح الوضعية في مختلف الجوانب[4] كما تلقى "جول فيري" عددا معتبرا من العرائض بالغتين العربية و الفرنسية و كانت له اتصالات مع موظفين سامين فرنسيين من المقتنعين بضرورة تسطير سياسة جديدة للجزائريين، و بذلك عبر "جول فيري" لزملائه شخصيا عن توصله إلى رأي حول عدد من النقاط للسياسة المرتقبة في الجزائر قائلا: "الخطوط العريضة للسياسة تظهر في عيوني"[5].

و كانت اللجنة قد قسمت أعمالها إلى محاور كبرى، اختص كل عضو بدراسة محور معين من كل جوانبه و من ثم يقدم تقريرا مفصلا عنه أمام مجلس الشيوخ، و كان عدد هذه المحاور تسعة[6] هي:

ـ التعليم الابتدائي للجزائريين (الأهلي)، أعده: (Emile Combes).

---

(1) Charles Robert AGERON : L'Algérie algérienne de Napoléon III à De Gaulle, p73.

(2) أنظر الملحق رقم (3) مسار وفد اللجنة في الجزائر.

(3) Charles Robert AGERON : Ibidem, pp 74, 75.

(3)

(4) شارل روبير آجرون: الجزائريون المسلمون و فرنسا، ج1، ص 820.

(5) Charles Robert AGERON : L'Algérie algérienne de Napoléon III à De Gaulle, p74.

(5)

(6) Henri PENSA : Op, Cit, p27.

(6)

ـ التنظيم و الاختصاصات أي صلاحيات الحاكم العام في الجزائر، أعده: (Jules Ferry)

ـ النظام الجبائي في الجزائر، أعده: (Clamgeran)

ـ نظام الغابات في الجزائر، أعده: (Guichard)

ـ الملكية العقارية في الجزائر، أعده: (Franck chauveau)

ـ المسؤولون الوزاريون في الجزائر، أعده: (Dupuy)

ـ التعليم العالي الإسلامي و المدارس الرسمية الثلاث، أعده: (Emile Combes)

ـ القضاء الإسلامي و الفرنسي و الشرطة و الأمن، أعده: (Isaac)

ـ الاستعمار في الجزائر، أعده: (Emile labiche) [1]

و تقرر بعد إعداد هذه التقارير طرحها و تقديمها أمام مجلس الشيوخ لدراستها و مناقشتها، و هكذا تكون قد توصلت إلى نتائج أعمالها و منه إنهاء الوظيفة التحضيرية التي قامت بها[2]، من جمع للأدلة و تحليل للوقائع و استخلاص للاستنتاجات العامة حول القضايا الجزائرية[3].

عندما انتهت مدة الدراسة و التحقيق في الأوضاع عاد وفد اللجنة المشيخية إلى باريس في 6 جوان 1892م، و في 15 جوان اجتمعت اللجنة بالكامل و أعلن "جول فيري" فيها عن نتائج هذا التحقيق التي توصل إليها معا زملائه[4] ، و قدم تقريرا أعده من 177 صفحة

---

(1) Jules COMBON : Op, Cit, pp 4, 5.

(2) Henri PENSA : Op, Cit, p27.

(3) Jules COMBON : Op, Cit, p5.

(4) Charles Robert AGERON : "**Jules Ferry et la question algérienne en 1892 (d'après quelques inédits)**", Revue d'histoire moderne et contemporaine, T10, (avril-juin 1963),

صفحة نُشر تحت عنوان "حكومة الجزائر"[1]، حيث أوضح فيه بداية لزملائه أسلوب العمل الذي اتبعه الوفد، حيث قال: "عقدت اللجنة على التسلسل في المناطق الداخلية[2] من البلاد لمعرفة المستوطنين و الجزائريين و السماع لغير آراء السياسيين"[3]، ثم كشف عن حدة البؤس التي يعيشها الجزائري ليس فقط البؤس بل الكراهية الكبيرة على حد تعبيره[4]، كما أدان فيه سياسة الإلحاق قائلا: "المستعمرات ليست أكثر من المعارك لا تحكم عن بعد في مكاتب إحدى الوزارات..."، و طالب فيه تحت اسم اللجنة بإعادة السلطة للحاكم العام قبل كل شيء[5] و كان "جول فيري" يطمح من ذلك أن يجعل الحاكم العام "جول كامبون" (Jules Combon)، (الذي كان لجول فيري دفعا في تعيينه حاكما عاما للجزائر محل "تيرمان" بقرار من رئيس الجمهورية الفرنسية " كارنو" (Carnot) في 18 أفريل 1891م)[6] حاميا لمصالح الجزائريين (الأهالي) دون أن يكون خاضعا لضغوطات المستوطنين و نوابهم[7]. كما نددا أيضا بسلوكيات المستوطنين في تلهفهم لتملك ما ليس لهم به حق، حيث قال "إنه لمن الصعب إقناع المستوطن الأوربي بوجود حقوق أخرى غير حقوقه في البلد العربي، و أن الجزائري (الأهلي) ليس عرقا للسخرة و الاستغلال بسهولة..."[8]، و قد صرح في تقريره أن البلديات كاملة الصلاحيات هي استغلال للجزائري على سماء مفتوحة و على

---

p128.

(1) Ibid, p127.

(2) أنظر المناطق التي زرها جول فيري و زملاءه في الملحق رقم (4).

(3) Charles Robert AGERON : L'Algérie algérienne de Napoléon III à De Gaulle, p74.

(4) Henri PENSA : Op, Cit, p27.

(5) Xavier YACONO : Histoire de l'Algérie, p213.

(6) **Bulletin officiel du gouvernement général de l'Algérie**, Année 1891, p212.

(7) شارل روبير آجرون: الجزائريون المسلمون و فرنسا، ج1، ص 822.

(8) Djamal KHARCHI : Op, Cit, p233.

أنها تعتبر بمثابة مؤسسات تحمي مصالح المتوطنين بالجزائر[1]، كما دعا إلى إنهاء قانون الملكية 1873م و الحد منه و ندد بنظام تشريعات الغابات لسلامة أمن الجزائر، كما احتج "جول فيري" عن نظام المسؤولية الجماعية التي يعود إلى انتفاضة عام 1871م و الذي بقي معمول به[2]. و على العموم بعد أن طرح "جول فيري" ملاحظاته و استنتاجاته أصر على عرض مشروعه الإصلاحي الخاص بالسياسية الجزائرية (الأهلية) على البرلمان، المتضمن ضرورة إدخال إصلاح جذري على مستوى تسيير الحكومة في الجزائر من خلال توسيع صلاحيات الحاكم العام و كذا الحد من نظام البلديات كاملة الصلاحيات، مع من منح المسلمين حق التمثيل في المجالس البلدية و حق الانتخاب و أيضا اقتراح مضاعفة عدد المستشارين المسلمين في المجالس العامة، أما في ما يخص العدالة فكان "جول فيري" يعزم إلى إلغاء لجان المحلفين الأوربيين عندما تتولى المحاكم الجنائية محاكمة المتهمين المسلمين، طلب بإعادة صلاحيات القضاة المسلمين خاصة في ما يتعلق بالمسائل العقارية، و دعا إلى إصلاح جذري في مسألة العشور و اللزمة و الضريبة العربية و كذا إصلاح النظام الغابي و الشروع في صياغة قانون عضوي و تأسيس سلطة قضائية مستلهمة من اللجان التأديبية التي كانت خلال العهد العسكري[3].

و لقد تزامن مع تقرير "جول فيري" هذا تقريراً آخر أعده "جونار" عن الميزانية، و ذلك في جويلية 1892م، تضمن إصلاحات فيما يخص الشعب الجزائري حيث دعا فيه إلى توفير معاملة أكثر عدلا و إنصافا للجزائريين (الأهالي)، و من الناحية العملية فإن "جونار" اقترح وقف إصدار قوانين الإدماج و تنظيم مراقبة صارمة للإدارة، و لقد أبدى انتقاداته ضد

---

(1) Ibid, p244.

(2) Charles Robert AGERON : De l'Algérie française à l'Algérie algérienne, pp 170, 171.

(2)

(3) شارل روبير آجرون: الجزائريون المسلمون و فرنسا، ج1، ص ص 822، 823.

المجالس المحلية التي تعمل إلا لصالح المستوطنين[1]. و لقد تم عرض هذا التقرير على البرلمان للمناقشة في 6 و 7 فيفري 1893م[2]، في حين نوقش تقرير "جول فيري" حتى ماي 1893م، هذا لأن الرئيس الجديد للجنة البرلمانية (Constans)[3] قرر تأجيل تلك المناقشة، إلا أن (Franck Cheveau) و (Combes)[4] تمكنا من تقديم ذلك التقرير لنظر مجلس الشيوخ لمناقشته في 25 و 26 و 29 و 30 ماي 1893م[5]، بالرغم من محاولات الحاكم العام السابق "لويس تيرمان" الفاشلة الذي أصبح سيناتوراً سحب تقرير "جول فيري" من البرلمان حفاظاً و دفاعاً على مصالح المستوطنين.

و لقد حرص كل من (Franck Cheveau) و (Combes) (Jules Combon) و (Isaac) في شرح و استعراض تقرير جول فيري على مستوى البرلمان ابتداءا من مصادقة مجلس الشيوخ له[6]، هذا بالإضافة إلى ما تبع ذلك من باقي التقارير التي عرضها أعضاء اللجنة كنتيجة لأعمال اللجنة، التي كانت كلها تنتظر التجسيد.

---

(1) شارل روبير آجرون: تاريخ الجزائر المعاصرة، ص 74.

(2) شارل روبير آجرون: الجزائريون المسلمون و فرنسا، ج1، ص 829.

(3) بعد أن توفي جول فيري أنتخب "كونستانس" رئيساً عن اللجنة، و أصبح "كلاماجران" نائباً له، أما "شالومال لاكور" أصبح رئيساً لمجلس الشيوخ، و كل من "بريال" و "ليوبولد ثيزار" و "أندري لافرتيجون" و "تولان" و "جان ديباي" خلفوا أعضاء اللجنة المتوفين أو غير المنتخبين، أنظر، Jules COMBON : Op, Cit, p4.

(4) شارل روبير آجرون: الجزائريون المسلمون و فرنسا، ج1، ص ص 830- 832.

(5) **B.O.G.G.A** , Année 1897, p2.

(6) شارل روبير آجرون: الجزائريون المسلمون و فرنسا، ج1، ص 832.

المبحث الرابع: نتائج لجنة جول فيري

لقد ضلت الإصلاحات الجزائرية التي عرضتها لجنة التحقيق، مسجلة في جدول أعمال البرلمان و مجلس الشيوخ لمدة أربع سنوات كاملة من 1893م إلى 1896م، غير أن تراجع نشاط و حماس اللجنة شيئاً فشيئاً بعد تولي (Constans) رئاستها[1] هو الذي أبطأ نتائجها المرتقبة. و مع ذلك فإن عدة تقارير هامة عُرضت تباعاً و نوقشت في مجلس الشيوخ، ففي 1 جوان 1893م نوقش تقرير (Jules Guichard) حول النظام الغابي و تضمن عدة توصيات حول تحديد ما يمكن اعتباره غابات حقيقية و منع مصالح الغابات من التدخل في مناطق الدغل و النباتات الشوكية و التي ينبغي إعادتها إلى النشاط الزراعي و الرعوي، و طالب التقرير بضرورة تحرير قانون خاص بالغابات الجزائرية يكون مكيفاً مع خصوصيات البلد و يضمن للجزائريين حق استغلال المراعي[2]، و في هذا الإطار اتخذ "جول كامبون" الذي سرى على خطى "جول فيري" في سياسته تجاه الجزائريين (الأهالي) إجراءات حول فتح قسم من الغابات أمام ماشية الجزائريين في المقاطعات الثلاث بمقتضى عدة قرارات حكومية[3]، غير أن الإصلاح الأساسي المتمثل في تعديل قانون الغابات لم ينجز إلا بعد عشر سنوات من طرحه أي حتى 21 فيفري 1903م[4].

أما في ما يخص نظام الجباية فلقد أعد (Clamageran) تقريراً حول ذلك و اكتفى فيه باقتراح تبسيطات كإدماج ضريبتي العشور و الحكم، و كذلك اقترح بعض التعديلات على الإجراءات الإدارية لتسيير الضرائب كتخفيض عدد الأيام التي يدفع المسلمون عنها الضريبة

---

(1) شارل روبير آجرون: تاريخ الجزائر المعاصرة، ص 75.

(2) شارل روبير آجرون: الجزائريون المسلمون و فرنسا، ج1، ص 834.

(3) **B.O.G.G.A** , Année 1893, pp 510, 831, 989.

(4) Charles Robert AGERON : Jules Ferry et la question algérienne, p 146.

(4)

نقداً من 6 أيام إلى 3 أيام، و بالرغم من مناقشة و تصديق هذا التقرير من قِبل مجلس الشيوخ في جانفي 1894م و كذلك من قِبل مجلس الحكومة بالجزائر في أفريل من نفس السنة[1] إلا أنه لم يتجسد أي إصلاح فيما يخص ذلك مع أنه لم يوص بإلغاء الضرائب العربية التي كانت ترهق فعلاً كاهل الجزائريين.

و العكس من ذلك قدم (Franck Chauveau) تقريراً عن الملكية العقارية في الجزائر، برهن فيه عن إرادات إصلاحية معلنة، حيث نوقش في مجلس الشيوخ يوم 15 فيفري 1894م و اقترح فيه مشروعاً يقضي بعدم تقسيم الملكية الجزائرية (الأهلية) بدون موافقة المتشاركين بالإجماع، و أدان مسألة الإفراط في انتزاع الملكية قسراً، و هدف فيه الى وضع حد لجشع السالبين للملكيات مع حماية ملكية الجزائريين (الأهالي)، و استحالة بيعها بالمزاد مع تسهيل الاستيطان في نفس الوقت[2]، و في الأخير لم يعرب هذا المشروع في أي نتيجة لصالح الجزائريين.

و في ما يخص تعليم الجزائريين (الأهالي)، فقد حرر (Combes) تقريرين الأول يتعلق بالتعليم الابتدائي و نوقش في أفريل 1892م، أما الثاني فيتعلق بالمدارس العربية و تمت مناقشته في جوان 1894م، حيث تضمن الأول بشكل أساسي نشر التعليم الابتدائي المخصص للجزائريين و وضع مخطط دقيق للتمدرس في الحواضر و منطقة القبائل، و بعد مصادقة مجلس الشيوخ عليه[3] صُدر مرسوم خاص بالتعليم الابتدائي للجزائريين (الأهالي) في 18 أكتوبر 1892م[4]، أما في ما يخص التقرير الثاني لـ (Combes)، فقد اقترح فيه تمديد مدة الدراسة من 3 سنوات إلى 6 سنوات و تقسيمها إلى مرحلتين، و اشترط لدخول

(1) شارل روبير آجرون: الجزائريون المسلمون و فرنسا، ج1، ص ص 835، 836.
(2) شارل روبير آجرون: تاريخ الجزائر المعاصرة، ص 76.
(3) شارل روبير آجرون: الجزائريون المسلمون و فرنسا، ج1، ص ص 841- 843.
(4) **B.O.G.G.A** , Année 1892, p1364.

المدارس الجديدة حصول المترشحين إليها على شهادة إنهاء الدروس الابتدائية العليا و هذا ما يستوجب فتح مدرسة ابتدائية عليا للجزائريين (الأهالي) على مستوى كل عمالة، كما دعا إلى تحسين أجور المستخدمين المسلمين في المصالح الإدارية و الدينية و برفع عدد القضاة و الأئمة[1]. و لا شك أن (Combes) كان يهدف من وراء هذه الاقتراحات إلى تقريب الشعب الجزائري إلى كفته و منه تشكيل نخبة من شبابه موجه لخدمة فرنسا و مصالحها في الجزائر.

و لقد تلقى هذا المشروع الذي جاء به هذا العضو رفضاً كبيراً فيما يخص النقاط المناصرة للجزائريين (الأهالي) عند مناقشته، و اقتصر مبدئياً مصادقته على تطوير المدارس الإسلامية التقليدية[2]، و منه تم إصدار مرسوم في 23 جويلية 1895م سمح بإعادة هيكلة المدارس التقليدية[3]. كما تم تمديد فترة التمدرس في المدارس التقليدية إلى 4 سنوات في الأقسام العادية و إلى 6 سنوات في الأقسام العليا، إلا أن التعليم الابتدائي العالي الذي سعى إلى تجسيده لم يحضى بالموافقة لكثرة تدخلات النواب و رفضهم لمقترح (Combes)[4]، أما تقرير (Isaac) الذي قدمه إلى مجلس الشيوخ في فيفري 1895م حول خصوصيات القضاء الإسلامي و الفرنسي و حول الشرطة و الظروف الأمنية فلم يناقش في جلسة علنية، حيث دعا (Isaac) من خلاله في مجال القانون الجنائي إلى إلغاء لجنة التحكيم الأوربية باعتبارها متحيزة، و طالب بتأسيس محاكم جنائية لمساعدة أربعة قضاة محلفين اثنان فرنسيان و اثنان جزائريان، و فيما يتعلق بالقضاء الإسلامي فطالب بتقنين التشريع الإسلامي و الاحتفاظ بالقضاة المسلمين و تخيير الجزائريين بين اللجوء إلى العدالة الإسلامية أو الفرنسية، وفيما

(1) شارل روبير آجرون: الجزائريون المسلمون و فرنسا، ج1، ص 844.

(2) نفسه، ص 844- 850.

(3) **B.O.G.G.A** , Année 1895, p26.

(4) شارل روبير آجرون: المرجع نفسه، ص 850.

يخص الصعيد الأمني فقد ندد (Isaac) بالقوانين التي تستلهم موادها من مبدأ المسؤولية الجماعية و كذلك دعا بإلغاء الأحكام الخاصة في البلديات كاملة الصلاحيات، فهذه أهم النقاط التي جاءت في التقرير و التي كان مآلها مآل اغلب التوصيات الإصلاحية التي ذهبت سدى[1].

استمر أعضاء اللجنة البرلمانية في الإدلاء بمواقفهم المؤيدة بتوصيات "جول فيري" إلى غاية 1896م، حيث واصل (Pauliat) التنديد بالمخالفات التي ارتكبتها الإدارة و التي لازالت ترتكبها[2]، و على الرغم من إجماع أعضاء كل أعضاء لجنة جول فيري على إدانة التنظيم الإداري في الجزائر منذ الأول، إلا أن مناقشة مسألة إصلاحه تأخرت إلى غاية سنة 1896م أي بعد مرور ثلاث سنوات على تسجيلها في جدول أعمال مجلس الشيوخ و بعد أربع سنوات من صدور تقرير "حول فيري"، حيث تضمنت مناقشة هذه المسألة (7 نوفمبر) انتقادات لاذعة للتنظيمات الإدارية في الجزائر من قبل (Fleury Ravarin)، كما ذكر (Jules Combon) الحاضرين بأقوال و تقارير كل من (Jonnart) و (Burdeau) و كذا برأي "جول فيري"[3] (بعد أن أوكل لنفسه مهمة العمل على تنفيذ مشروع سياسة "جول فيري" التي رسمها)[4]، و هذا ليبرهن بأن الإصلاحات الإدارية التي أوصوا بها لم تتحقق بعد، و في الأخير صوت البرلمان على جدول أعمال (Fleury Ravarin) المتضمن أساساً دعوة الحكومة إلى إدخال إصلاحات جذرية على دواليب الجهاز الإداري و تنظيم آليات مراقبة الإدارة و إعادة النظر في هيكلة و تشكيلة و دور المجلس الأعلى[5]، و منه قررت الحكومة

(1) شارل روبير آجرون: تاريخ الجزائر المعاصرة، ص 76.

(2) Charles Robert AGERON : Jules Ferry et la question algérienne, p 145.

(3) شارل روبير آجرون: الجزائريون المسلمون و فرنسا، ج1، ص ص 857، 858.

(4) شارل روبير آجرون: تاريخ الجزائر المعاصرة، ص 76.

(5) شارل روبير آجرون: الجزائريون المسلمون و فرنسا، ج1، ص 860.

بمقتضى المرسوم الصادر في 31 ديسمبر 1896م التخلي عن مبدأ الارتباط الإداري بين الجزائر و فرنسا أي إلغاء نظام الإلحاق (Système de rattachement)[1].

و عموماً فإن مجموع الإصلاحات التي نادى بها "جول فيري" لصالح الجزائريين (الأهالي) و التي اعتبرها قضية الجزائر بأكملها تقريباً لا شيء منها تجسد في الواقع[2]، و هذا بسبب تدخلات التيار الاستعماري الذي عمل على تمييع هذه الإصلاحات و الضغط على البرلمان ليصدر بعض القرارات غير المجدية بالنسبة للجزائريين[3]، و التي كانت لصالح المستوطنين و هو ما تجسد عندما حققوا مطلبهم المتمثل في الاستقلال المالي بالجزائر و إنشاء مجلس لتسيير شؤون الجزائر الذي أصبح أداة للسلطة في يد المستوطنين[4].

و بالرغم من التجسيد المتأخر لبعض الإصلاحات الهامة التي كان قد طالب بها "جول فيري" باسم اللجنة سابقاً، كقانون الغابات سنة (1903م) و انتخاب المعاونين المسلمين في المجالس العامة سنة (1908م) و إلغاء الضرائب العربية (1918م) و إعادة انتخاب أو تمثيل المعاونين المسلمين سنة (1919م)[5]، إلا أنها في الواقع كانت تجسيداً لمصلحة فرنسا مع المستجدات الجديدة التي فرضتها سياستها.

فمن خلال ما سبق نرى أن مختلف المشاريع الإصلاحية التي نوقشت داخل البرلمان من أجل تجسيد نتائج اللجنة التي سعى "جول فيري" إلى تحقيقها ضمن سياسته المؤطرة

---

(1) **B.O.G.G.A** , Année 1897, p2-5.

(2) Charles Robert AGERON : Jules Ferry et la question algérienne, p145.

(3) عبد القادر مقلاتي: المرجع السابق، ص 161.

(4) عمار بوحوش: المرجع السابق، ص 192.

(5) Charles Robert AGERON : Ibidem, p 146.

(5)

باءت بالفشل، و لا شك أن هذا يرجع إلى تباطئ الإجراءات البرلمانية ضمن ضغوطات نواب المستوطنين و المنتخبين الفرنسيين في الجزائر من جهة و إلى عدم تمكن توحيد رؤى أعضاء اللجنة بخصوص إيجاد حل شامل لمسألة الجزائر من جهة أخرى، و ذلك بالرغم من ما تلقته اللجنة من صدى سواء أمام الناقشات البرلمانية الحارة أو اهتمامات الصحافة و الرأي العام في الجزائر.

الفصل الثالث:

ردود الفعل تجاه اللجنة

كان لتشكيل لجنة جول فري البرلمانية و أعمالها و حتى زيارة وفدها للجزائر صدى كبير على مستوى الرأي العام و على مستوى الصحافة الجزائرية و الصحافة الفرنسية، و بذلك تباينت الآراء و المواقف حول هذه اللجنة.

المبحث الأول: ردود فعل الجزائريين و المستوطنين

1 ـ 1: رد فعل الجزائريين

لقد تمثل موقف الجزائريين بداية من تشكيل اللجنة عن طريق التعبير عن قلقهم و تذمرهم تجاه ما تصدره إدارة الاحتلال من وراء هذه اللجنة مثلما جرى مع لجان التحقيق السابقة[1]، إلا أنهم مع نشر اللجنة للاستبيان عبروا على اهتمامهم بما سوف تؤول إليه هذه اللجنة لصالحهم، حيث ذكروا على لسان مفتي مدينة الجزائر بأن مجرد احتمال الشروع في تنفيذ ذلك الاستقصاء عُطِر ربوع الجزائر برائحة العدالة، و هذا ما ساهم في تشجيع هؤلاء الجزائريين على التعبير عن آراءهم و انشغالاتهم[2] 'و هو ما سيذكر في المبحث الموالي'، و عندما قررت اللجنة زيارة الجزائر عبروا عن استقبال هذه اللجنة بكل تعطش للعدالة و الإنصاف[3]. و عندما قابل هؤلاء الجزائريين وفد لجنة التحقيق كان موقفهم من ذلك يتمثل بطريقة عفوية جداً و هو ما التمسه أعضاء اللجنة حيث عبر "جول فيري" عن ذلك قائلاً: "إن الجزائريين (الأهالي) رحبوا بنا بمثابة رسل العناية الإلهية و هم يعلمون أن هذا التحقيق جاء لأجلهم [...] ، اللجنة رُحِب بها في كل مكان من العرب أو القبائل التي كانت تعرف جيداً طريقنا"[4]، و لقد وضعوا ثقة كبيرة في هذه اللجنة التي جاءت لإقصاء الأوضاع التي يعيشونها، و هذا ما وصفه أيضا "جول فيري" في رسالة بعث بها إلى زوجته أثناء تحرياته

(1) حياة سيدي صالح: المرجع السابق، ص 212.

(2) شارل روبير آجرون: الجزائريون المسلمون و فرنسا، ج1، ص ص 814، 815.

(3) نفسه، ص 803.

(4) Charles Robert AGERON : L'Algérie algérienne de Napoléon III à De Gaulle, p75.

في الجزائر، حيث ذكر بأنهم رحبوا بهم أحسن ترحيب و كانوا كرماء معهم و من بين هؤلاء المفتي و القاضي و الأعيان[1]، و ذكر لها كذلك تصريحات الجزائريين الذين كانوا جد متحمسين لهذه اللجنة لذلك وضعوا آمال كبيرة فيها[2]، كما أجمع هؤلاء الجزائريين للجنة أينما حلت و ارتحلت سواء لدى القُياد أو الشيوخ الوجهاء أو المسلمين الشباب على أنهم يجهروا بصوت عال أمام الوفد بأن أوضاعهم متدهورة و أنهم أفلسوا و صاروا فقراء، و هناك كذلك موقف لفئة أخرى من هؤلاء الجزائريين التي استقبلت أعضاء اللجنة بكل صمت، و هو ما أدهش رئيس اللجنة و تأثر له و اعتبره احتجاجاً شديد اللهجة، حيث خاطبهم قائلا: "سوف نبلغ لفرنسا آلامكم و بأسكم و سوف نسعى إلى تخفيفها [...] و سوف نساند أمام البرلمان مطالبكم المشروعة [...] إن البرلمان عازم على ضمان العدالة للجميع"[3].

لكن النتائج التي أسفرت عنها اللجنة و التي كان الجزائريون متلهفون لإصلاحاتها جعلت هؤلاء يستمرون في مقاومتهم للاستعمار الفرنسي و لم يرضون بأن تُملى عليهم إصلاحات من غير مسلمين و ترمي إلى خدمة المستوطنين و فرنسا، حتى أنه أصبح البعض منهم غير راض بالمقاومة السلبية (الاحتجاجات و العرائض) و راحوا يفكرون في الهجرة إلى المشرق[4].

1 ـ 2: رد فعل المستوطنين

أما فيما يخص موقف المستوطنين فلقد كان معارضاً تماماً للجنة جول فيري منذ البداية، حيث أنهم لم يعترفوا لا بالجنة و لا بتحرياتها، و استنكروها لأنهم اعتبروها متعلقة سوى بتحري أحوال الجزائريين (الأهالي)، جن جنون هؤلاء المستوطنين خاصة عندما نُشرت

(1) Jules FERRY : Op, Cit, p548.

(2) Ibid, p550.

(3) شارل روبير آجرون: الجزائريون المسلمون و فرنسا، ج1، ص ص 820، 821.

(4) شارل روبير آجرون: تاريخ الجزائر المعاصرة، ص 373.

شهادات ذلك الاستبيان الذي أولى اهتماماً بالغاً بأهم المسائل الواردة في تلك الشهادات التي تخص حقوق الجزائريين، و منذ أكتوبر 1891م امتنعوا مع المجالس المؤيدة لمساعيهم عن تقديم أي إجابة على استفسارات لجنة التحقيق، و بالمقابل عبروا عن مواقفهم اتجاه هذه اللجنة بعبارات تنم على السخرية و رفعوا شعارات ضد رئيس اللجنة، ومن ذلك: "إن الجزائر لتهزأ بالسيد فيري ولقد سبق لنا أن أخبرنا آفات أخرى قبله و انتصرنا عليها في نهاية المطاف"[1].

و عندما زارت لجنة جول فيري الجزائر سنة 1892م وجدت نفسها أمام جيل جديد من المستوطنين ولد بأرض الجزائر يطالب بالحق الشرعي للاستفادة من أكبر الحريات للتعبير عن الشخصية الجديدة للجزائر، و لذلك استقبلوها بنوع من الغليان[2]، فكانت ردة فعلهم مثلاً تجاه موضوع التعليم الجزائري تتمثل في الرفض و المعارضة لفكرة تطويره (التعليم) لفائدة الجزائريين (الأهالي) و لهذا السبب رُفض تمويل المدارس للمسلمين[3].

و عند انتهاء اللجنة من تحرياتها في الجزائر و عودتها إلى باريس لمناقشة ما آلت إليه من خلال التحقيق، اتضح من جديد تخوف المستوطنين الذين أصبحوا يعيشون في قلق و هم ينظرون إلى البرلمان الفرنسي يتناول مواضيع سياسة 'حب العرب' على حد تعبيرهم[4]، و على اثر ما تناولته العديد من الصحف حول تقرير "جول فيري" (1892م) نجد هؤلاء المستوطنين يرفعون شعارات يعارضون فيها هذا التقرير، و من تلك الشعارات: "لا للقانون الإمبراطوري"[5]، و ما زاد أكثر في غضبهم عرض "جونار" تقريره للمناقشة (6 و 7 فيفري 1893م) حيث نتج عنه قيام مظاهرات حاشدة للمستوطنين بمدينة الجزائر يوم 16 فيفري

(1) شارل روبير آجرون: الجزائريون المسلمون و فرنسا، ج1، ص ص 814، 815.
(2) Djamal KHARCHI : Op, Cit, p232.
(3) Hubert DESVAGES : Op, Cit, p57.
(4) شارل روبير آجرون: تاريخ الجزائر المعاصرة، ص 92.
(5) شارل روبير آجرون: الجزائريون المسلمون و فرنسا، ج1، ص 826.

ضد كل من "جونار" و جول فيري"، حيث نددوا فيها بسياسة مجلس الشيوخ المناصرة للجزائريين و التي تجاوزها الزمن مثلما عبروا، و لقد نشر العديد من المستشارين العامين أمثال: (Aumerat) و (Jouyne) و (Trolard) تقارير بعنوان "ملاحظات المجلس العام لمدينة الجزائر حول تقريري "جونار" و "فيري"، و لقد جاء فيه: "بأن هاذين السيدين يدعيان لحماية الجزائريين (الأهالي) من جور المستوطنين و لكن الهدف المتستر هو عرقلتنا و انتزاع حرية التصرف على مستوى العمالات و البلديات من بين أيدينا و هذا معناه إحياء مشروع المملكة العربية"[1].

و في الحقيقة أن هذه الاحتجاجات التي أدلي بها هؤلاء المستوطنين و ممثليهم ما هي إلا تمهيداً للمطالبة و التحكم أكثر في هدفهم المنشود في الجزائر و هو الاستقلال الذاتي.

(1) شارل روبير آجرون: الجزائريون المسلمون و فرنسا، ج1، ص ص 829، 830.

المبحث الثاني: أهم المسائل التي طرحها الجزائريون على اللجنة

لقد استغل الجزائريون فرصة مجيء الجنة من أجل طرح انشغالاتهم عن طريق إجاباتهم التي قدموها لهذه اللجنة، و التي كانت في شكل عرائض و كراسات (Les cahiers arabes)، تليت على مسامع أعضاء لجنة التحقيق باللغتين العربية و الفرنسية[1]، و من خلال هذه العرائض تظهر أهم المسائل التي كانت محل انشغال الجزائريين عامة و النخبة خاصة.

ففي سنة 1891م سافر وفد إلى باريس من الجزائريين الذين يمثلون حركة الشبان الجزائريين (و هي نخبة تشتغل في عدة ميادين) و قد شعرت هذه الكتلة الشبابية بالتمييز الكبير الذي بينها و بين ما كان للمستوطنين من حقوق و امتيازات في الجزائر، و بذلك قدمت جملة من المطالب التي لم تخلوا من انشغالات اللجنة البرلمانية، و كان من بين الأسماء البارزة التي كانت على رئاسة الوفد الدكتور "محمد بن العربي" و الشيخ "محمد بن رحال"[2] و هما من أبرز الشخصيات المثقفة التي عرفتها تلك الفترة، و من جملة ما قدمه الوفد أمام اللجنة: نشر العليم بين جميع الطبقات و فتح الآفاق أمام التعليم العالي مع الاعتناء باللغة العربية و العودة إلى أصول الفقه الإسلامي، التراجع عن القرار القاضي بحل المحاكم الإسلامية، التخلي عن فكرة الملكية الجزئية للأملاك المشاعة بين العائلة الواحدة، إلغاء قانون الأنديجينا الجائر، إلغاء مبدأ المسؤولية الجماعية، الحق في التمثيل في مختلف المجالس، تجنيد الجزائريين في الجيش الفرنسي يكون اختيارياً، عدم إلزامية الجزائريين للحصول على الجنسية، تخفيف الضرائب على الجزائريين بالإضافة إلى ضرورة مراجعة

(1) شارل روبير آجرون: الجزائريون المسلمون و فرنسا، ج1، ص 816.

(2) محمد بن رحال شخصية جزائرية من النخبة التي وصفت بالمعتدلة لأنها وازنت بين المقومات الشخصية و ثقافتها الفرنسية التي اتخذها وسيلة للدفاع عن حقوق الجزائريين (الأهالي)، كان ينتمي للزاوية الدرقاوية، و كان نائباً في المجلس المالي سنة 1921م، أنظر، حياة سيدي صالح: المرجع السابق، ص 240.

قانون الغاب و تخصيص مساحات للجزائريين للحفاظ على ثروتهم الحيوانية، و كذلك الدعوة إلى جعل تركيبة المجلس الجنائي من الجنسين (الجزائري و الفرنسي) و الحفاظ على الملكية خدمة للمصلحة العامة[1]. هذه هي أهم المسائل التي عرضها الوفد على اللجنة خلال زيارته، و هناك عريضة قدمها المستشارين البلديين في قطار العيش و وادي سقان و عين سمارة، و هي وثيقة هامة جاءت تحت عنوان "مقالة غريق أمام طبيب شفيق" و يقصد من الغريق هنا ذلك الجزائري أما الطبيب فهو وفد اللجنة، و لقد تحدث الكاتب فيها كفرد، و على العموم فالعريضة قسمت بعد المقدمة إلى تسعة فصول تضمنت تشبيه حالة العربي بمنزلة الغريق، و سبب هلاكه و معاناته، و تعريف هذا الغريق في أحواله و معاناته، و في خضوعه للضرائب العربية الثقيلة، و قمعه بقانون الأنديجينا، ثم الحديث عن التعليم و الشريعة الإسلامية، و الانتخابات، و النيابة. و لقد ورد في آخر العريضة مطالب تتلخص كما عُرضت في:

ـ ترتيب المغارم بكيفية عادلة.

ـ إبطال القوانين الاستثنائية و المسؤولية الجماعية التي نص عليها قانون الأنديجينا.

ـ انتخاب نواب مستقلين منتخبين انتخاباً عمومياً موافقاً و على قدر حقوقنا في المجلس البلدي و مجلس العمالة و المجلس الأعلى بالجزائر و في البرلمان بمجلسيه.

ـ إعادة النظر في نظام المحلفين ليشمل العرب أيضاً.

ـ الرد إلى القضاة المسلمين جميع ما انتزع منهم.

ـ تكثير المدارس و ترتيب التعلم في اللغة العربية أيضاً.

(1) أحمد مريوش: المرجع السابق، ص ص 32، 33.

فهذه المطالب تُظهر معظم القضايا التي كانت تشغل الجزائريين عندئذ على مختلف فئاتهم و أماكنهم رغم أن الذي حررها فرد واحد[1].

كما هناك عريضة أخرى قدمها يحي بن الشريف (كان من المستشارين في مجلس الولاية بسطيف) أجاب فيها عن الأسئلة الإثنتي عشرة التي وجهتها إليه اللجنة من خلال الاستبيان، حيث أَلَمَ فيها مختلف الانشغالات التي كانت تشغل الرأي العام الجزائري، و استنكر فيها مصادرة الأراضي و طرد الجزائريين منها و ندد بقانون التجنس و الحالة المدنية و الخدمة العسكرية الإجبارية، و عدم تدخل القضاء الفرنسي في شؤون الشريعة الإسلامية، و نادى بالتعليم العربي و بالتمثيل النيابي للجزائريين[2]، و من أبرز العرائض التي أجابت عن استبيان اللجنة عريضة أعيان قسنطينة و عريضة أعيان تلمسان، حيث كتبت الأولى في 5 أكتوبر 1891م و من مطالبها: دخول أعضاء من الجزائريين في المجلس الأعلى للحكومة و تسمية خمسة عشر عضواً (نائباً) من الجزائريين (الأهالي) على أن يكون منتخبين لينظموا إلى لجنة من أعضاء مجلس الشيوخ و على العموم فمطلبهم الأساسي كان يتمثل في تمثيل مصالح المسلمين[3]، هذا بالإضافة إلى العريضة التي قدمها "حميدة بن باديس"[4] في تقريره عن حالة الجزائر و التي تضمنت انشغالات الجزائريين من إهمال لهم و عجز للحكام على السيطرة على زمام الأمور، و كذلك حول ظهور العداوة للإسلام و اللغة العربية و اتهام المسلمين بالغدر و العداء، و تتلخص مطالب هذه العريضة في المطالبة بحقوق التمثيل

(1) أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية، ج1، ص ص 489، 490.

(2) نفسه، ص 491.

(3) شارل روبير آجرون: الجزائريون المسلمون و فرنسا، ج1، ص 818.

(4) ولد في حوالي 1820م وسط عائلة عريقة في الدين و السياسة، تولى القضاء سنة 1850م، عين سنة 1859م نائباً في المجلس العام لقسنطينة و منح وسام الشرف في 1860م، أنظر، حياة سيدي صالح: المرجع السابق، ص 132.

النيابي و رفض التجنس الجماعي و غيرها من القضايا التي كانت محل اهتمام كل العرائض السابقة[1].

و في 7 أفريل 1891م قدم أيضا أعيان قسنطينة عريضة إلى وزير الحربية حول التجنس و الخدمة العسكرية و التي عن طريقه قدمت إلى البرلمان و لجانه المختصة، و قد طالبت برفع الظلم و التعسف و كانت في مضمونها تشبه عريضة سكان قسنطينة، و هذا ما يبرهن تقارب نمط تفكير الجزائريين في المصالح المصيرية[2].

و بالتالي نجد أن أهم المسائل التي عرضها الأعيان من خلال العرائض تتمثل في (الإبقاء على الأحوال الشخصية الإسلامية دون التجنس و إلغاء قانون الأنديجينا و تخفيف الضرائب، و رفض الخدمة العسكرية الإلزامية، و عدم الإجبار على قبول الحالة المدنية على الطريقة الفرنسية باتخاذ الألقاب العائلية و تغيير التكنية و الأسماء، و عدم فرض التعليم الفرنسي، و المطالبة باستعادة العمل بنظام القضاء الإسلامي[3].

بالرغم من استماع اللجنة في الجزائر و في باريس إلى العديد من مطالب هؤلاء الجزائريين و انشغالاتهم، إلا أنه لم يكن يصلها كل شيء، هذا لأن الحكومة العامة في الجزائر أبقت و أخفت الكثير من العرائض و الشكاوي المرسلة إلى هذه اللجنة[4].

---

(1) جريدة الشهاب، "**شكوى الجزائر و بلواها منذ ست و أربعين سنة**"، م13، س13، 1356هـ/1937م، دار المغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 2001، ص 73.

(2) أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية، ج1، ص 494.

(3) عثمان سعدي: **الجزائر في التاريخ**، دار الأمة، الجزائر، 2013، ص 649.

(4) أبو القاسم سعد الله: الرجع نفسه، ص 495.

المبحث الثالث: تعاطي الصحف مع الإصلاح البرلماني و لجنة جول فيري

لقد عبرت العديد من الصحف عن مواقفها تجاه اللجنة منذ البداية، حيث أيدت صحيفة (Le temps) تشكل اللجنة و انفردت في الفترة 15 إلى 2 نوفمبر 1891 بنشر ابرز التحقيقات حولها بقلم (Charles Benoist) ، حيث حلل في مقالاته الوضعية الاستعمارية تحليلا واقعياً و أعلن عن رفضه لكل الوعود الكاذبة التي قدمتها فرنسا للجزائريين (الأهالي) و في الأخير دعا إلى تطبيق سياسة العدل في الجزائر،[1] و لقد أيدت صحيفة (Le journal des Débats) هذه اللجنة أيضا، حيث نشرت فيها مقالات (Masqueray) و (Leroy Beaulieu) التي وقفت إلى جانب اللجنة و برامجها و دعت إلى إصلاح وصفية الجزائريين (الأهالي)، و نجد كذلك بعض الصحف التي طالبت بذلك كصحيفة (La bataille) و (Le soleil) و (L'autorité)، هذه الأخيرة التي طالبت اللجنة بفصح ما أسمته "تكالب الطغاة الانتهازيين المتسلطين على الجزائر"، في حين بعض الصحف كـ (Le nation) و (L'événement) فقد احتجت ضد ما أسمته "تلك المناقشات المثيرة للسخرية" التي سادت البرلمان الفرنسي قبيل تشكل اللجنة و حتي بعد تشكلها[2].

و مع نشر اللجنة للاستبيان زاد خطاب الصحافة الاستعمارية في الجزائر حدة، حيث أدانت التحريات الموازية التي أنجزها أناس معتوهون جاءوا من فرنسا، ثم راحت تصب الصحف شتائمها على شخص "جول فيري"، ومن أمثلة ذلك صحيفة (La vigie algérienne) التي ذكرت في 10 أوت 1891م: "لا جواب لأعضاء مجلس الشيوخ... ليس هناك حل وسط، يجب السير في الاتجاه العربي أو في الاتجاه الفرنسي... يجب إرضاء المصالح الفرنسية"، كما ذكرت صحيفة (La dépêche algérienne) في إحدى

(1) شارل روبير آجرون: الجزائريون المسلمون و فرنسا، ج1، ص 802.

(2) نفسه، ص 803.

مقالاتها المنشورة في 25 فيفري 1892م محذرتاً من "العاطفة الصبيانية لـ (Burdeau) و (Ferry) و (Combes)"[1].

و من بين الصحف التي تتبعت مجريات و أعمال اللجنة و التي كانت على اطلاع دائم بتحركاتها بعد العودة إلى باريس صحيفة (La dépêche algérienne)، حيث كانت تخصص على الدوام مقالا تحت عنوان " لجنة الثمانية عشر"[2]، ففي 3 جويلية 1892م نشرت أهم المسائل التي كان يناقشها أعضاء اللجنة[3]، و في اليوم الموالي اهتمت بنشر المواد الأولى من مشروع القانون الذي اقترحه "جول فيري" على زملائه[4].

و لقد عرضت هذه الصحيفة في يوم 11 جويلية 1892م مناقشة اللجنة لمسألة تمثيل الجزائريين في المجالس البلدية و التي عُقِدت في 9 جويلية[5]، هذا بالإضافة إلى صحيفة (Le 19e siècle) التي كانت هي الأخرى مهتمة بنشر مختلف الحقائق حول تحركات اللجنة و مجرياتها[6].

و استقبلت العديد من الصحف تقرير "جول فيري" معبرة بمواقف مختلفة، فكان موقف الصحافة الفرنسية يتمثل في التأييد و خصوصاً الصحيفة التالية: (Le journal des Débats) التي نشرت عدة عبارات أيدت فيها تقرير "جول فيري" حيث جاء: "لقد حان الوقت لجعل الحكومة التي هي مجرد ديكور في الحقيقة نشطة و مسؤولة"، كما ذكرت

---

(1) Charles Robert AGERON : L'Algérie algérienne de Napoléon III à De Gaulle, p75.

(2) أنظر الملحق رقم (5) صورة لمقال نشر فيها.

(3) J. La dépêche algérienne, N° 2496, Dimanche 3 juillet 1892.

(4) J. La dépêche algérienne, N° 2497, Lundi 4 juillet 1892.

(5) J. La dépêche algérienne, N° 2504, Lundi 11 juillet 1892.

(6) J. Le 19e siècle, 23e Année, Samedi 25 mars 1892.

أيضا: "السيد جول فيري سوف يقدم خدمة عظيمة إذا سعى إلى تحقيق هذه النتيجة مع مثابرته الخاصة"[1].

هذا بالإضافة إلى صحيفة (Le soleil) التي أشادت بالضمير و الولاء الذي قدمه "جول فيري" في دراسته لمسألة الجزائر، كما دعت إلى أنه من الضروري تحقيق البرنامج المبين في هذا التقرير، و خلصت هذه الصحيفة تعليقاً على تقرير "جول فيري" أنه نتيجة لتحقيق أكثر جدية و صدق مما هو عليه الحال عادة في التحقيقات البرلمانية السابقة، و قد جاءت بهذه العبارة حول تأييدها لـ "جول فيري": "هو رجل جاد في عمله و أجرى هذا التحقيق بصراحة و سعى بإخلاص للحصول على الحقيقة"[2]، هذا بالإضافة إلى صحف أخرى مؤيدة مثل (Le temps) و (L'univers) و حتى (Voltaire) في حين أدانت صحف أخرى فكرة توسيع صلاحيات الحاكم العام و من تلك الصحف (Le siècle) و (Le courrier de soir) و (Le paris) و كذلك صحيفة (Voltaire) في 13 نوفمبر عندما نشر فيها الدكتور (Trolard) رسالة عنيفة ضد الكوارث التي ستنتج عن هذا التقرير من تمرد للجزائريين (الأهالي) و غير ذلك[3]، و كذلك جريدة (La petite république française) التي نشر فيها (Viviani) مقالاً وصف فيه تقرير "جول فيري" بأنه من أحد الجروح الثمانية في الجزائر و لام السلطة المطلقة التي يريد "جول فيري" إعطاءها للحاكم العام في الجزائر، و قد عبر في الأخير عن خشيته من رغبات "جول فيري" في حكومة الجزائر[4].

---

(1) J. La gazette algérienne, N° 90, 8e Année, Mercredi 9 novembre 1892.

(2) Ibid.

(3) شارل روبير آجرون: الجزائريون المسلمون و فرنسا، ج1، ص 825.

(4) J. La gazette algérienne, Ibidem.

(4)

أما فيما يخص الصحافة في الجزائر فباستثناء بعض المقالات المؤيدة و التي كانت خاصة ضد الارتباطات الإدارية فان بقية ردود الفعل كانت ساخطة، فجاء في صحيفة (La vigie algérienne) بتاريخ 13 ديسمبر 1892م ما يلي: "ألا تنظر هذه الدعوة إلى إحياء مرسوم 1860م بالعودة إلى تبني سياسة مناصرة للجزائريين (الأهالي)؟"[1]، كما هناك بعض الصحف اكتفت فقط بنشر مختلف ردود الأفعال مثل صحيفة (L'avenir de Bel-Abbés) التي ذكرت مواقف عدة صحف من تقرير "جول فيري" الذي قدمه باسم لجنة الثمانية عشر، و قد جاء ذلك تحت عنوان (Le rapport de Jules Ferry et la presse)[2].

و لم تقف الصحافة في الجزائر عن هذا فقط بل واصلت حملتها العدائية على اللجنة و رئيسها، حيث شنت بعض الصحف انتقادات لاذعة ضد "جول فيري" منذ انتخابه رئيسا لمجلس الشيوخ، ووصفته بأنه: "الرجل الدعي المتظاهر بمحبة الآخرين" و كذلك "الرجل الخرف في مجلس الشيوخ"[3].

و هو نفس الموقف الذي سلكته الصحافة مع سياسة الحاكم العام "كامبون" الذي سرى على خطى توصيات "جول فيري"، إذ وصفته صحيفة (Le radical algérien) بالماكر و الوقح و المتسلط... و بأنه يسوعي يتشكل محيطه من أشخاص رجعيين، وفي سنة 1896م عندما تمكن "كامبون" من الحصول على الموافقة على تعزيز صلاحيات الحاكم العام احتجت الصحافة في الجزائر من جديد و تعالى صوت المستشار العام (Mario Vivarez) في صحيفة (Le radical algérien) قائلا: "إلى متى يا فرنسيي الجزائر ستتحملون هذا النوع من الاستبداد"، "إن هذا الشخص الشر مجسدا"، و هو ما أكده كذلك المستشار العام

(1) شارل روبير آجرون: الجزائريون المسلمون و فرنسا، ج1، ص 826.

(2) J. L'Avenir de Bel-Abbés, N° 958, 10e Année, Jeudi 10 novembre 1892.

(3) شارل روبير آجرون: المرجع نفسه، ص 830.

(Allain) في صحيفة (La vigie algérienne) بتاريخ 29 جانفي 1897م، و لقد كتبت صحيفة (L'Ain Sefra de Mostaganem) ما مفاده: "لقد مارس السياسة المحبة للمسلمين إلى ابعد حد و تحت غطاء السياسة العربية فانه تخلى عن مصالح المستوطنين التي يجب أن تسمو على كل شيء، فليطرد شر طردة من المعبد و ليصلب على عمود التشهير"[1]، و هذت ما يبرهن شدة المعارضة التي شنتها الصحافة في الجزائر على هذا الحاكم العام، أما في فرنسا فقد قامت صحافة الحزب الاستعماري ابتداءا من جويلية 1896م بشن حملة من اجل استخلاف "كامبون" الذي تسبب في "الارتياب من العنصر الفرنسي"[2] على حد تعبيرها.

و في الأخير يمكننا القول بأنه كان للجنة جول فيري البرلمانية تأثيراً و انعكاساً في الجزائر و حتى في فرنسا و هو ما تمثل في ذلك الصدى الذي اختلفت المواقف حوله بين مؤيد و معارض، و هذا ما رأيناه من خلال الصحافة و الرأي العام في الجزائر.

(1) شارل روبير آجرون: تاريخ الجزائر المعاصرة، ص 86- 88.

(2) نفسه، ص 88.

خاتمة

كانت لجنة جول فيري من أهم اللجان البرلمانية التي توافدت على الجزائر، و ذلك لأجل التحقيق في شؤونها، و تقصي الحقائق.

ـ تعتبر أوضاع الجزائر في المنتصف الثاني من القرن التاسع عشر مرحلة ليست بالهينة نظراً لاستمرار الشعب الجزائري في مقاومته للسياسة الاستعمارية بكل الأساليب و الأشكال من جهة، و إصرار الحكومة الاستعمارية على ارضاخ الشعب الجزائري أكثر و تجريده من كل حقوقه الشرعية خاصة منذ حلول مرحلة النظام المدني.

ـ نستنتج أن الأوضاع التي عاشها الشعب الجزائري خلال مجيء الجمهورية الثالثة دفع بالعديد منهم إلى مواصلة دفاعهم عن شخصيتهم و حقوقهم و أملاكهم، حتى أنها دفعت بالبعض إلى الهجرة إلى البقاع المقدسة و هو ما نتج عنه تحريم المجتمع الجزائري الإسلامي من علماءه و قضاته.

ـ في حين دفعت العنصر الأوربي إلى التوافد أكثر بعد أن أصبح الاستيطان بنوعيه الرسمي و الحر يشهد توسعاً أكبر بالموازاة مع نزع الملكية و هذا ما زاد من نفوذ هؤلاء المستوطنين من فرنسيين، أسبان، ايطاليين و مالطيين و كذا اليهود الذي زاد جشعهم خاصة بعد قرار تجنسهم عام 1870م.

ـ لقد كان لازدياد نفوذ المستوطنين في الجزائر انعكاساً داخل البرلمان الفرنسي، و ذلك من خلال نوابهم الذين كرسوا كل جهودهم لتوجيه أهم السلطات إلى اختصاص البرلمان و هذا ما ترتب عنه إفشال كل محاولات النواب الأحرار لإصلاح الشأن الجزائري.

ـ إن النشاط البرلماني الموجه صوب مسألة الجزائر منذ السنوات الأولى للاحتلال كان وسيلة لتحقيق أغراض فرنسا الاستعمارية في الجزائر ليس أكثر، و هو ما تبرره النتائج التي

خرجت بها اللجان الوافدة خلال فترة الحكم العسكري و التي كانت تصب في صالح الإدارة الاستعمارية.

ـ إن تطبيق النظام المدني سنة 1870م و ما تلاه من تغييرات تعتبر بالأساس تجسيداً لرغبة المستوطنين و هو ما تبرره الإجراءات التي جاءت بها سياسة الجمهورية الفرنسية الثالثة و التي عززت أكثر نفوذ و سلطة هؤلاء المستوطنين في الجزائر.

ـ ما زاد في نفوذ المستوطنين خلال الحكم المدني هو ذلك الشعور المتمثل في قدرتهم على القيام بدور فعال في المستعمرة خاصة منهم الشباب المولودين في الجزائر الذين أصبح لديهم شعور قوي بالشخصية الجزائرية، و قد نتج عنه ولادة فكرة الاستقلال الذاتي.

ـ إن حرمان الجزائريين من جميع حقوقهم السياسية يعد تعبيراً عن وعي السلطات بمدى الصعوبات و العراقيل التي ستصادفها خاصة و أنهم يمثلون الأغلبية التي ستشكل خطراً على مصالحها و مشاريعها في الجزائر، و هذا ما دفعها للمزيد من التضليل و العنف و التجهيل، مع تجسيد التمييز العنصري.

ـ في ظل مساعي المستوطنين و ضغوطات نوابهم داخل البرلمان، ازدادت النقاشات حدة حول مسألة الجزائر و قضايا الجزائريين خلال العشرية الأخيرة من القرن التاسع عشر خاصة من قبل نواب اليمين و المحافظين الذين عارضوا استفحال سيطرة المستوطنين و السياسة المنتهجة في المستعمرة، و كان ذلك بدافع الخوف على المصالح الاستعمارية الفرنسية.

ـ بالرغم من اعتبار فترة الحكم المدني أكثر استغلالاً و ظلماً و تسلطاً على الشعب الجزائري، إلا أن هذا الأخير لم يستسلم لهذه السياسة المطبقة عليه و استمر في التصدي بكل وسائله و إمكانياته التي شغلت الحكومة الفرنسية و زعزعت برلمانها، و ذلك تعبيراً عن مناهضته للاستعمار و منه استرجاع أرضه و حرياته.

خاتمة:

ـ يعود الاهتمام الذي ولاه البرلمان الفرنسي فجأة تجاه قضايا الجزائريين من خلال لجنة جول فيري إلى تلك المستجدات التي عرفتها السياسة الاستعمارية عامة و الفرنسية خاصة في العشرية الأخيرة من القرن التاسع عشر و التي ميزها التنافس على احتلال إفريقيا و كذا التطور الصناعي و السكاني لهذه الدول الاستعمارية.

ـ إن سياسة جول فيري المناصرة للجزائريين لم تكن في الحقيقة حباً فيهم بل كان ذلك بدافع تهيئة الأرضية الملائمة من أجل إبعاد الخطر المستقبلي المهدد للمشاريع الاستعمارية و منه الحفاظ على مصالح الرأسمالية الفرنسية في الجزائر.

ـ صحيح أنه تحققت بعض من الإصلاحات التي أوصت بها لجنة جول فيري و التي تصب في صالح الجزائريين كقانون الغابات و إلغاء الضرائب العربية، إلا أن الإدارة الاستعمارية كانت تبحث من ذلك عن صيغ جديدة للتكيف مع المستجدات التي فرضتها بدايات القرن العشرين عليها.

ـ معظم الإصلاحات التي جاءت بها لجنة جول فيري كانت ظاهريا لخدمة مصالح الجزائريين، إلا أنها في الحقيقة تجسدت خدمة للمستوطنين دون سواهم و هذا ما نلتمسه عند إلغاء مراسيم الإلحاق و تعزيز ذلك بقرارات مكنتهم في الأخير من الحصول على الاستقلال المالي بمقتضى قانون 19 ديسمبر 1900م، و بالتالي أصبحوا سادة البلاد.

ـ و ما يبرر استمرار تصاعد نفوذ المستوطنين و استفحال قوتهم و قوة نوابهم داخل البرلمان، تغيير الحاكم العام "جول كامبون" استجابة لمطالب هؤلاء خاصة و أن هذا الحاكم العام تبنى سياسة تحد من نفوذهم و سيطرتهم في المستعمرة.

ـ كانت الحكومة الفرنسية من وراء محاولاتها للنظر في قضايا الجزائريين عبر لجنة جول فيري، تمارس سياسة ذر الرماد في الأعين أكثر من قناعتها بالإصلاحات الفعلية، و هذا ما نراه يستمر حتى خلال القرن العشرين و مثال ذلك اللجنة البرلمانية التي أرسلت للجزائر

تحت رئاسة "موريس فيوليت" في سنة 1937م، و هذا ما يعتبر بحد ذاته دليلاً عن مواصلة الجزائريين لمقاومتهم للسياسة الاستعمارية من جهة و استمرار نفوذ و هيمنة المستوطنين إلى غاية القرن العشرين من جهة أخرى.

ـ تعتبر العرائض التي قدمها الجزائريون للجنة جول فيري عن ظاهرة سياسية قوية من الوعي، حيث أنها لعبت دوراً كبيراً في تحريك الأوساط السياسية الفرنسية و لفت أنظار البرلمان إلى الوضع الظالم بالجزائر.

و في الأخير فإن أصابت لجنة جول فيري في نقل مشاغل الجزائريين و طرحها داخل البرلمان، فإنها لم تُصِب في تحقيقها لتلك المشاغل و المطالب، و دليل ذلك ما نلتمسه من مطالب الأمير خالد خلال القرن العشرين و التي تطابقت مع ما جاءت به عرائض القرن الماضي.

الملاحق

ملحق رقم 01: عريضة سكان قسنطينة ضد التجنس

قسنطينة في 10 جويلية 1887

الحمد الله

إلى السادة أعضاء مجلس الشيوخ

إلى السادة أعضاء البرلمان باريس

سادتنا:

نحن الموقعون أسفله، مسلمو سكان الجزائر، قد تطرق إلى علمنا مشروع القانون الذي قدمه السيدان ميشلان و قوتيي، و الذي يهدف إلى إدماج المسلمين عن طريق ما يسمى بالتجنس.

كما علمنا كذلك، أن هذا المشروع لقي قبولا حسنا من طرف عدد كبير من أعضاء جمعيتكم (البرلمان) المحترمة، و كذلك من طرف محرري الصحف الباريسية و شخصيات أخرى التي تسعى دائما لتحسين الوضعية الاجتماعية لشعب الأهالي المسلمين، و ترغب في أن تراه على قدم المساواة مع الأمة الفرنسية بخصوص التمتع بالحقوق السياسية و الوصول إلى أعلى الدرجات في سلم المعارف الإنسانية، عن طريق الدراسة و نشر التعليم، وفي النهاية لغرض تحقيق تقدمه المستمر في طريق التقدم و الاندماج.

هذه هي أهداف نواياكم النبيلة وعطفكم. وانه لمن الواجب علينا أن نشكر سياداتكم الموقرة على ذلك و أن نبجل قدر المستطاع مشاعركم الكريمة غير أن هذا الاقتراح لا بلائمنا ولا يستجيب لرغباتنا من وجهة نظر الواجبات التي ستترتب عليها بالمقارنة بالحقوق و

الامتيازات التي سنحصل عليها كما سنوضح لكم ذلك.

وجهة النظر الأولى :

إن الدخول في الجنسية الفرنسية ستكون آثاره بالنسبة لنا هو الإلغاء الكامل لقوانيننا ونظمنا، سواء فيما يتعلق بالمسائل المادية (العقارات و الأملاك) أو بالأحوال الشخصية، و الحال أن الكل يعلم أن القانون (الشريعة) عندما هي أساس الدين و أنه غير مسموح لنا الخروج عن هذه الطريق السوي أما الأجراء الاحتياطي الذي اقترحه السيدان ميشلان و قوتيي و الذي يرمي إلى المحافظة على بعض المسائل المتعلقة بالأحوال الشخصية، فهو إجراء غير كاف و لا يمكن أن تكون له أية نتيجة عملية.

و بالفعل ، فالمسائل المتعلقة بالأحوال الشخصية عندنا هي مسائل معقدة جدا وتبرز تحت أشكال مختلفة، ويتطلب البت فيها إصدار أحكام تستند على الفقه الإسلامي من طرف القاضي الطبيعي المكلف بتنفيذها ويعني بذلك القاضي الإسلامي و ليست هناك حاجة تدعو إلى التوضيح بأن هذه الأحكام ستختفي في نفس الوقت كما تختفي الشريعة نفسها و الذي نتشبث به أكثر من أي شيء آخر هو المحافظة على شريعتنا، فإخضاعنا بالجملة و بدون قيود للجنسية الفرنسية سيجرنا إلى ترك تقاليدنا مما سينجم عنه اضطراب في عوائدنا . ذلك انه يوجد في القوانين الفرنسية ترتيبات تتعارض و تتناقض مباشرا مع شرائعنا وحتى مع روح المعتقدات الإسلامية نفسها.

وجهة النظر الثانية :

إن الحقوق التي ستمنح للمسلمين ستكون من نوعين مختلفين :

1ـ الحق في الوظائف و المناصب من كل نوع .

2ـ المساواة التامة مع الفرنسيين في الحقوق السياسية و أمام القوانين الانتخابية.

وبناء على هذا ، فالشيء الذي لا يقبل الجدال هو أنه لكي يعين المسلمون في وظائف يجب أن يستوفوا الشروط المطلوبة بخصوص الكفاءة والاستعداد ، و هذا يتطلب مسبقا التوفر على مؤهلات جامعية و الحصول على قدر كاف من العلم و المعارف الضرورية لشغل هذه الوظائف و هو الشيء الذي ينقصهم بالضبط ، انعدام الكفاءة و غياب المؤهلات المتخصصة . أما فيما يتعلق بممارسة الحقوق الانتخابية بكيفية سليمة و لمصلحتهم فهذا لن يتسنى دون جلب اللوم عليهم _ إلا إذا توفرت فيهم الشروط الآتية:

العلم و الحرية و الاستقلال:

وللأسف فمسلموا الجزائر متخلفون من زاوية التعليم و التمدن الفرنسي فالأغلبية منهم بمعنى سكان الريف هم أميون تماما قابعين في جهالة مطلقة ولا يسترشدون إلا بنزوات قادتهم و رؤساهم الذين يخافون منهم غريزيا، خوفا شديدا .وفي ظل هذه الظروف فان هؤلاء السكان ليسوا مستعدين وغير قادرين على استخدام الحقوق الانتخابية استخداما جيدا فالواقع المنحط الذي هم عليه لا يسمح لهم بالاستفادة من هذه الامتيازات بالتمتع المنافع التي يمنحها التجسس و على ذلك فالهدف المتوخى منها لن يتحقق .

وهكذا فان أول إجراء يستوجب اتخاذه هو اعتماد طريقة تهدف إلى تبديد ظلام الجهالة عن طريق إنشاء المدارس و نشر التعليم و توفير للأهالي الصغار الذين سيتم إعدادهم بهذه الطريقة لاستقبال الإصلاحات النافعة التي ستؤدي إلى الاندماج لأنه لا يمكن الحصول على نتائج في هذا المضمار إلا بالتدرج. و نتيجة لكل هذه الملاحظات ومن أجل إبعاد كل لبس في أذهان سياداتكم فأننا أخذنا المبادرة بغرض هذه البراهين عليكم و المطالبة في هذا المكتوب في نفس الوقت، باسمنا نحن هيئة أهالي الجزائر المسلمين بأن الشيء الوحيد الذي بلائمنا هو المحافظة علي وضعنا الاجتماعي وعلى شريعتنا المدنية منها و الدينية و على كل الأمور التي ما انفكت الحكومة الفرنسية تحميها منذ أكثر من خمسين سنة وهي بعملها

هذا كانت تسترشد بروح و اهتمام سياسي عالي و كذالك من أجل احترام من نصت عليه معاهدة استلام الجزائر عام 1830 وهو الوقت الذي دخل فيه بلدنا تحت حكم فرنسا.

ونحن واثقون بأن الحكومة الفرنسية المتشبعة بروح العدالة المبني على الحرية سوف لن ترفض على رعاياها إجراءا على هذه الدرجة من الخطورة بدون أن يسبق ذلك طلبا صريحا منهم بهذا الشأن خاصة وان الباب مفتوح حسب القوانين الجارية أمام كل أحد يرغب في الاستفادة من التجنس وفق مبادرة حرة نابعة من اختياره .

وبعد هذا فإننا نعتقد أنه من واجبنا إخباركم بأن هناك مسائل هامة تتعلق بتحسين ظروف حياة المسلمين و تطوير العلاقات الودية بينهم وبين مواطنيهم من الفرنسيين تستحق البحث و الدراسة الجادة كنوع الإجراءات التمهيدية لاندماج الجنسين في المستقبل، نورد منها:

1ـ تنظيم المدارس العربية و دراسة الطرق و الوسائل لجعلها في متناول كل المسلمين .

2ـ منح الأهالي الأعضاء المجالس البلدية و المجالس العامة نفس الحقوق التي للأعضاء الفرنسيين، في مهامهم الحالية، بدون أي قيد، بمعنى إلغاء التمييز الموجود حاليا فيما يتعلق بانتخاب شيوخ البلدية و ثوابهم في المجلس و كذلك فيما يتعلق بحق الانتداب في المجالس العامة، إلى المجلس الأعلى بالجزائر _ حيث لا يوجد لنا لأي تمثيل فيه للدفاع عن حقوقنا و بعبارة واحدة المساواة التامة بين أعضاء الهيئات الانتخابية على أي مستوى كان.

3ـ اتخاذ إجراءات لوقف الضرر الذي نعاني منه من جراء التنظيم الجديد للقضاء الإسلامي الناجم عن مرسوم 10 سبتمبر 1886 .

4ـ قيام الحكومة باتخاذ إجراء يسمح للعمالات الجزائرية بأن يكون لها نواب مسلمون منتخبون بواسطة اقتراع مضيق من طرف أبناء ملتهم بشروط يتم تحديدها و سيكلف هؤلاء النواب بتمثيلهم في البرلمان و الذين يمكن اختيارهم من العرب أو من الفرنسيين و بهذه

الكيفية يوضع حد لعملية حرمان السكان الذين يتجاوز عددهم الثلاثة ملايين نسمة من عدم وجود وسيط _ الذي هو في أشد الحاجة إليه _ بينما وبين الحكومة الفرنسية للدفاع عن حقوقنا ويشرح لكم كل المسائل التي تكون لنا فيها مصلحة أو يكون من شأنها إلحاق الضرر بنا.

أما بخصوص الممثلين الحاليين لكل الجزائر، فإنهم انتخبوا من طرف العنصر الفرنسي وحده فهم لا يستطيعون الدفاع عن حقوقهم بالاستقلالية المطلوبة خاصة عندما تكون هاته الحقوق تتعارض (أو تبدو كذلك) مع مصالح موكليهم. انه لمن المبادئ المرعية أن مندوبا واحد لا يحق له التصرف، انطلاقا من تفويض من طرف واحد في مسألة تتعارض فيها مصلحة الطرفين ومن هذا القبيل تندرج المسائل التي لها علاقة بالنظم الضريبية و الرسوم المختلفة الجارية في العاملات الجزائرية فالإصلاحات المطلوبة في هذا المجال يجب أن تستند على مبدأ العدل و الإنصاف في توزيع الأعباء الذي يحفظ حقوق الدولة بدون أن يلحق أي ضرر كان بمصالح الممولين.

كما أن مسألة تكوين الملكية و الإصلاحات التي تتضمنها تحتاج هي كذلك إلى دراسة. وباختصار، هذه المسائل وقضايا أخرى كذلك التي تختص بها الجزائر والتي سيكون من الإملال القيام بتعدادها، تستحق اهتمامكم و تتطلب دراسة جديدة من طرف سياداتكم.

ولأجل هذا حضرات السادة أعضاء البرلمان، فإننا نترجاكم أن تقوموا بتعيين لجنة مختارة من بينكم تكلف بالقيام بجولة في العملات الجزائرية لإجراء تحريات واسعة للتعرف على وضعية الأمور وسماع مقترحاتنا وبحث مطالبنا، بهذه الطريقة ستتعرفون على حقيقة الأمور بشكل دقيق وستظهر لكم الحالة كما هي بدون غطاء وستدركون كما ستدرك الحكومة من جهتها أين يكمن طريق العدل و الإنصاف عند تطبيق القوانين التي تخصنا و إعداد الإصلاحات المتعلقة بنا. ونحن من جهتنا سنتمكن بهذه الطريقة من وضع حد للأضرار

الناجمة عن تطبيق المرسوم المتعلق بالقضاء الإسلامي الصادر في 10 سبتمبر 1886.

وبالفعل، منذ بدأ تطبيق هذا المرسوم، على الرغم بكوننا مقتنعين منذ البداية بكونه يتعارض مع كل ما كنا نرى انه بعد وقت وجيز من بدأ تنفيذه فان السلطات القضائية ستتبين هي بنفسها الأضرار المترتبة على تطبيقه، وهي الأضرار التي يقع عبئها على المسلمين و أن هذه السلطات ستتأكد بكون هذا المرسوم سيئا من جميع جوانبه.

هناك حادث يبرهن لكم على أن هذا المرسوم مضر بالأهالي في المناطق الجزائرية هو أنه أثناء زيارة السادة الوزراء صحبة الوالي العام خلال شهر أفريل المنصرم، فان عددا كبيرا من الممثلين أعضاء الهيئات الانتخابية وكذلك أشخاص كثيرين من المقاطعات الثلاثة أدركوا أن من واجبهم أن يضعوا بين أيديهم (الوزراء و الوالي العام) شكاوي بينوا فيها مآخذهم على هذا المرسوم، منها النقاط الرئيسية الثلاثة الآتية:

1ـ الشعور بالغبن و الذل بتطبيق هذا القانون الذي يرمي إلى إبطال الشريعة الإسلامية في عناصرها الأساسية بتجريد قضاتها الطبيعيين من الحق في الفصل في القضايا التي ليست لها علاقة بالأحوال الشخصية، القضايا المدنية الممتلكات و العقارات و تحويل هذا الحق إلى القضاة المدنيين.

2ـ التأخير و التسويقات التي يعانون منها قبل الفصل في قضاياهم من طرف القضاة المدنيين بسبب قلة عدد هؤلاء من جهة ولأنهم لا يعقدون جلساتهم إلا مرة واحدة في الأسبوع ولمعالجة شؤون أخرى كذلك من جهة أخرى. لقد نجم عنها أن كثيرا من الناس يمسكون عن تقديم شكاواهم مفضلين التخلي عن مصالحهم وهذه الحالات تظهر على الخصوص في النزاعات التي تستوجب البت السريع، مثل تلك التي تحدث في لأسواق فالناس يضطرون إلى التخلي عن حقوقهم تجنبا للتأخيرات و المصاريف.

وبالفعل فان معظم النزاعات التي تحدث بين المسلمين هي حول أمور قليلة الأهمية و محدودة القيمة و إذا قمنا بحصر عدد الحكام التي صدرت من طرف القضاة المدنيين و التي تخص المسلمين في هذه الفترة و قارناها بعدد لأحكام التي أصدرها القضاة (المسلمين) لنفس الفترة فإننا سنلاحظ أن مصالح الناس النقدية أصبحت مهددة بالخطر والشكاوي التي يرفعونها للاستخلاص حقوقهم هي في تناقص مستمر.

3ـ مصاريف القضاء التي تثقل كاهل الناس كثيرا. وبما أن شكاواهم كثيرة ومعظمها تتعلق بأمور ليست بذات أهمية و التي كانت في الماضي بيت فيها القاضي بدون أية مصاريف فانه سيكون من العدل إذن أن تبقى المعاملات التجارية و العقارية و كل الأمور الأخرى من صلاحيات القاضي وهذا من أجل مصلحة المتقاضين أنفسهم ولغرض تسيير الحلول و تخفيض النفقات و بعبارة أخرى من أجل التسهيل والسرعة في البت ولاقتصاد.

فالسادة الوزراء قد وعدونا بأنهم سوف لن يهملوا مطالبنا بل على العكس فإنهم سيهتمون بها و سيعلمون على رفع الأضرار التي تعاني منها. إننا سنجدد اليوم أمامهم مطالبنا و نترجى سيادتكم السامية ومن الحكومة أن تنظروا إلينا بعين الرحمة و الشفقة، إننا نتوسل إليكم تأجيل تطبيق مرسوم 10 سبتمبر 1886 ، و إعادة العمل بالقضاء الإسلامي بنفس الشروط التي كان يعمل فيها في السابق بمعنى حسب ترتيبات مرسوم شهر ديسمبر 1866. وإذا ما تعذر إلغاء المرسوم المشار إليه إلغاء تاما فلنراجع تفاصليه من أجل وضع حد للمضايقات التي تعاني منها من جراء تطبيقه.

ونطالب أولا : بان للمتقاضيين الحق في اختيار الجهة القضائية التي يوكل إليها الفصل في نزاعات القاضي (الشرعي) أو القاضي الفرنسي إذا ما اتفقوا على ذلك أما إذا اختلفوا فان المدعي العام هو الذي يكون له الحق في اختيار و هذا الإجراء يتماشى مع مبادئ الحرية التي يجب أن يتمتع بها كل واحد ، ومع مبادئ القانون، و بالفعل فان أحدا لا يجهل بان

قبول الطرفين لأية جهة قضائية أو لأي تحكيم مع الصلاحيات الغير محدودة فان هذا لا يتعارض مع يتعارض مع القواعد الشرعية .

كما نطالب أيضا بأن الفصل في النزاعات التي تحدث حول أمور تتراوح قيمتها ما بين خمسة إلى مائة فرنك تبق من صلاحيات القاضي (الشرعي) لغرض تخفيض المصاريف بقدر المستطاع ومن أجل سرعة البت ، خاصة بالنسبة للمسائل التي تستوجب البت فيها بسرعة كتلك التي تحدث بين الناس في السوق و قد جاؤوا من بعيد أجلها ويتحتم عليهم العودة مباشرة في نفس اليوم بعد إغلاق السوق.

2ـ نطالب كذلك بأن يبقى الفصل في النزاعات التي تخص شئون الزراعية من صلاحيات القاضي وهي قضايا يتطلب الفصل فيها عادة الاعتماد على الأعراف و التقاليد التي هي تختلف من جهة إلى أخرى حسب الأماكن و العادات في مختلف المناطق الجزائرية و يمكن أن نقارن هذه الأعراف بمجالس البريدوم ، التي هي محاكم خاصة عند الفرنسيين و التي تخرج أحكامها في بعض الأحيان عن قواعد القانون .

هذا هو العرض لرغبتنا و شكاوانا الذي نتقدم به إلى كرم سيادتكم ، واثقين من أنكم ستتقبلونها باتخاذ إجراءات لتحسين حالنا و إبعاد الأضرار التي نعاني منها . وإننا ستكون معترفين لكم و إلى الأبد بالجميل ، و ندعوا الله أن يجعل حكومة فرنسا المجيدة ، دائما قوية، منتصرة و موفقة .

أنظر، جمال قنان: **نصوص سياسية جزائرية في القرن التاسع عشر 1830-1914**، د.م.ج، الجزائر، 2009، ص ص 197- 205.

ملحق رقم 02: صورة رئيس اللجنة البرلمانية "جول فيري"

أنظر، محمد صالح مرمول: **قوانين إدارية فرنسية في الأقاليم المغاربية تونس–الجزائر–المغرب**، دار بهاء الدين، ط1، الجزائر، 2013، ص67.

ملحق رقم 03: المناطق التي زارها وفد لجنة جول فيري البرلمانية

- **مقاطعة وهران:**

19 avril. — Alger, Relizane, Mostaganem (chemin de fer).

20 avril. — Mostaganem à la Macta (voiture), la Macta Arzeu (chemin de fer), Arzeu à Saint-Cloud et Oran (voiture).

21 avril. — Oran et visite à Mers-el-Kebir, Aïn-Turk (voiture).

22 avril. — Oran à Misserghin, Oran à Tlemcen (chemin de fer).

23 avril. — Tlemcen, Mensourah, Bou-Medine, Négrier, Bréah (voiture).

24 avril. — Tlemcen à Lamoricière (chemin de fer), Lamoricière à Aïn-Sultan dans la vallée de l'oued Isser (voiture) Lamoricière à Bel-Abbès (chemin de fer).

25 avril. — Bel-Abbès, Mercier Lacombe, Aïn-Fecan, Mascara (voiture).

26 avril. — Mascara, Maoussa, Palikao (voiture).

27 avril. — Palikao, El-Bordj, L'Hillil (voiture).

28 avril. — L'Hillil à Kalaa (voiture), L'Hillil à Alger (chemin de fer).

أنظر، Henri PENSA : Op, Cit, pp 39, 40.

- **مقاطعة الجزائر:**

7 mai. — Alger à Adelia (chemin de fer), Adelia à Miliana (voiture).

8 mai. — Miliana, Affreville, Pont-du-Caïd, Camp-des-Chènes et Teniet-el-Haad (voiture).

9 mai. — Teniet-el-Haad à Boghari (voiture).

10 mai. — Boghari, Moudjebeur, Berrouaghia (voiture).

11 mai. — Berrouaghia, Hassen-ben-Ali, Damiette, Médéa (voiture), Médéa à Alger (chemin de fer).

أنظر، Henri PENSA :Op, Cit, p167.

- **مقاطعة قسنطينة:**

14 MAI. — ALGER A EL-GUERRAH

15 MAI. — EL-GUERRRAH A BISKRA

18 MAI. — BATNA

20 MAI. — CONSTANTINE.

21 MAI. — CONSTANTINE A BONE

22 AVRIL. — BONE

23 MAI. — BONE. AÏN-MOKRA. JEMMAPES. PHILIPPEVILLE

24 MAI. — PHILIPPEVILLE

25 MAI. — PHILIPPEVILLE A EL-MILIA

26 MAI. — EL-MILIA.

26 MAI. — EL-HANNSER

أنظر، Henri PENSA :Op, Cit, p229 – 335.

- **منطقة القبائل:**

28 mai. — Bougie.

29 mai. — Visite des environs de Bougie. Commune mixte de l'Oued-Marsa, Sidi-Rehan. La colonisation lyonnaise du Golfe de Bougie (voiture).

30 mai. — Bougie. El-Kseur (chemin de fer). El-Kseur, Taourirt-Iril, Ksar-Kebbouch, Iacouren, Azazga (voiture).

31 mai. — Azazga, Mekla, Fort-National (voiture).

1er juin. — Fort-National, Beni-Henni, Beni-Yahia (mulets), Icheriden, Azerout, Michelet (voiture).

2 juin. — Michelet, col de Tirourda, Maillot (voiture). Maillot à Alger (chemin de fer).

أنظر، Henri PENSA :Op, Cit, p377.

ملحق رقم 04 : خريطة تبين مسار وفد لجنة جول فيري البرلمانية في الجزائر

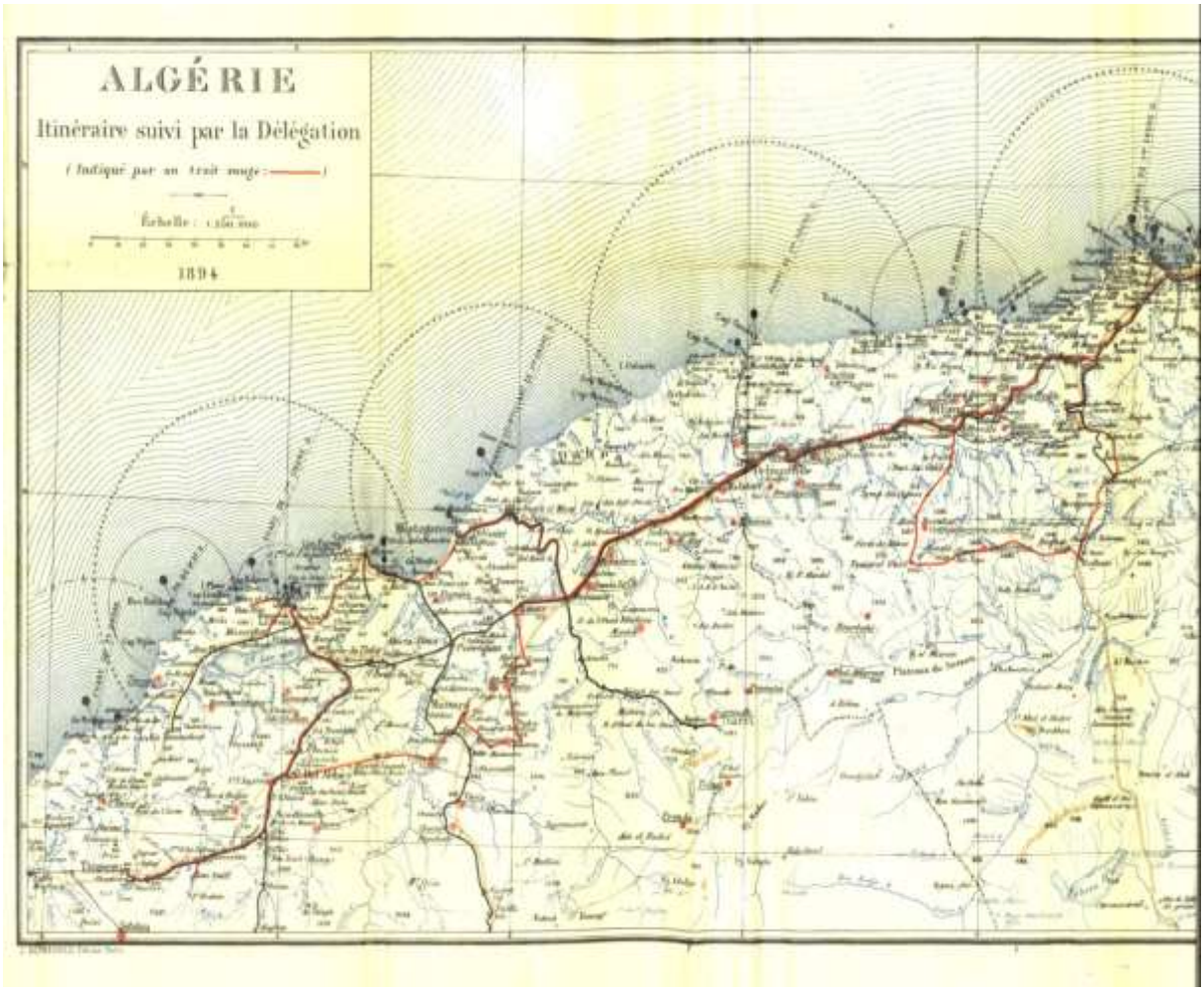

أنظر، Henri PENSA :Op, Cit, p465.

الملحق رقم 05: صورة لمقال نشر في جريدة (La dépêche algérienne) **تحت عنوان لجنة الثمانية عشر.**

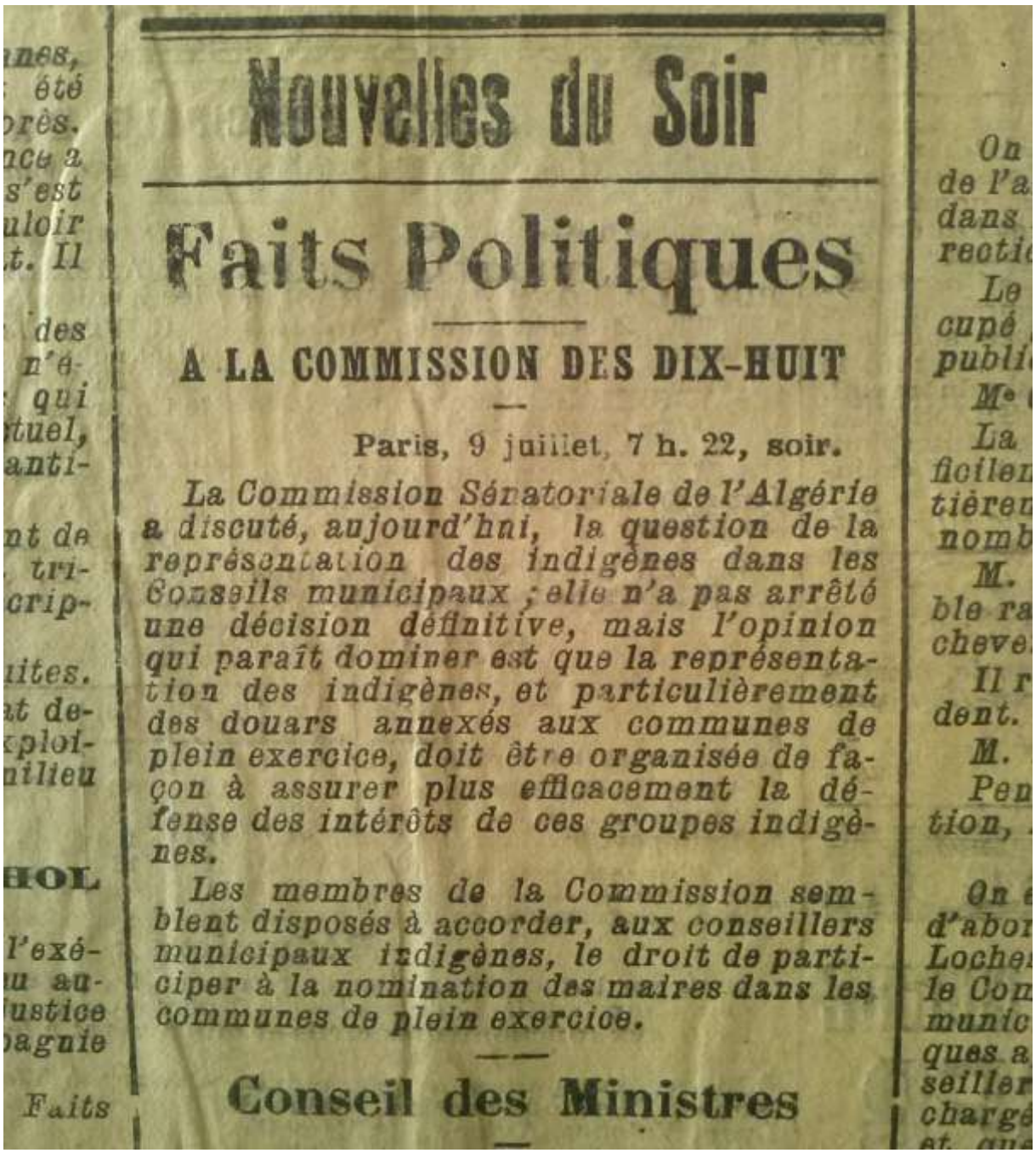

Nouvelles du Soir

Faits Politiques

A LA COMMISSION DES DIX-HUIT

Paris, 9 juillet, 7 h. 22, soir.

La Commission Sénatoriale de l'Algérie a discuté, aujourd'hui, la question de la représentation des indigènes dans les Conseils municipaux ; elle n'a pas arrêté une décision définitive, mais l'opinion qui paraît dominer est que la représentation des indigènes, et particulièrement des douars annexés aux communes de plein exercice, doit être organisée de façon à assurer plus efficacement la défense des intérêts de ces groupes indigènes.

Les membres de la Commission semblent disposés à accorder, aux conseillers municipaux indigènes, le droit de participer à la nomination des maires dans les communes de plein exercice.

Conseil des Ministres

أنظر، J. La dépêche algérienne, N° 2504, Lundi 11 juillet 1892.

البيبليوغرافيا

قائمة المصادر و المراجع:

أولاً: باللغة العربية:

1 ـ المصادر:

أ ـ الكتب:

1. خوجة حمدان بن عثمان: **المرآة**، تق، و تع، محمد العربي الزبيري، م.و.إ.ن.إ، الجزائر، 2008.

2. دوطوكفيل ألكسي: **نصوص عن الجزائر و فلسفة الاحتلال و الاستيطان**، تر، إبراهيم صحراوي، د.م.ج، الجزائر، 2008.

3. العنتري صالح: **مجاعات قسنطينة**، تح، و تق، رابح بونار، الشركة الوطنية، 1974.

2 ـ المراجع:

أ ـ الكتب:

1. آجرون شارل روبير: **تاريخ الجزائر المعاصرة**، تر، عيسى عصفور، منشورات عويدات، بيروت، ط1، 1982.

2. ـــــــــــــــ: **تاريخ الجزائر المعاصرة من انتفاضة 1871 إلى اندلاع حرب التحرير 1954**، م2، دار الأمة، الجزائر، ط1، 2008.

3. ـــــــــــــــ: **الجزائريون المسلمون و فرنسا 1871-1919م**، ج1، دار الرائد، الجزائر، 2007.

4. الأشرف مصطفى: **الجزائر الأمة و المجتمع**، تر، حنفي بن عيسى، دار القصبة، الجزائر، 2007.

5. برنيان أندري و آخرون: **الجزائر بين الماضي و الحاضر**، تر، اسطنبولي و منصف عاشور، د.م.ج، الجزائر، 1984.

6. تشرشل شارل هنري: **حياة الأمير عبد القادر**، تر، و تق، و تع، أبو القاسم سعد الله، ش.و.ن.ت، الجزائر، ط2، 1982.

7. بقطاش خديجة: **الحركة التبشيرية في الجزائر**، دار دحلب، الجزائر، 1977.

8. بلاح بشير: **تاريخ الجزائر المعاصرة 1830-1989**، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2006.

9. بن داهة عدة: **الإستيطان و الصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر1830-1962**، ج2، م.و.م، الجزائر، 2008.

10. بن محمد الجيلالي عبد الرحمان: **تاريخ الجزائر العام**، ج4، دار الأمة، الجزائر، 2010.

11. بوحوش عمار: **التاريخ السياسي للجزائر من البداية و لغاية1962**، دار المغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1997.

12. بوعزيز يحي: **سياسة التسلط الاستعماري و الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954**، د.م.ج، الجزائر، 2007.

13. ــــــــــــ: **كفاح الجزائر من خلال الوثائق**، عالم المعرفة، م.و.م، الجزائر، 2009.

14. تاوتي الصديق: **المبعدون إلى كاليدونيا الجديدة مأساة هوية منفية**، دار الأمة، الجزائر، 2007.

15. توفيق المدني احمد: **هذه هي الجزائر**، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 2001.

16. حباسي شاوش: **من مظاهر الروح الصليبية للاستعمار الفرنسي بالجزائر 1830-1862**، دار هومة، الجزائر، د، س.

17. حلوش عبد القادر: **سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر**، دار الأمة، الجزائر، 2010.

18. زوزو عبد الحميد: **ثورة الأوراس سنة 1879**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986.

19. ـــــــــــــ: **نصوص و وثائق في تاريخ الجزائر المعاصرة 1830-1900**، موفم للنشر، الجزائر، 2010.

20. سعد الله أبو القاسم: **أبحاث و آراء في تاريخ الجزائر**، ج2، دار البصائر، الجزائر، 2007.

21. ـــــــــــــ: **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج1، عالم المعرفة، الجزائر، 2009.

22. ـــــــــــــ: **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث بداية الاحتلال**، ش.و.ن.ت، الجزائر، ط3، 1982.

23. سعدي عثمان: **الجزائر في التاريخ**، دار الأمة، الجزائر، 2013.

24. سيدي صالح حياة: **اللجان البرلمانية و قضايا الجزاريين 1871-1895**، دار الهدى، الجزائر، 2012.

25. صالح مرمول محمد: **قوانين إدارية فرنسية في الأقاليم المغاربية تونس-الجزائر-المغرب**، دار بهاء الدين، الجزائر، ط1، 2013.

26. عباس فرحات: **ليل الاستعمار**، تر، أبوبكر رحال، دار القصبة، الجزائر، 2005.

27. عبيد مصطفى: **الفكر الاستعماري السانسيموني في مصر و الجزائر(1833-1870)**، دار المعرفة الدولية، الجزائر، 2013.

28. العربي الزبيري محمد: **تاريخ الجزائر المعاصرة**، ج1، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1999.

29. العقاد صلاح: **المغرب العربي في التاريخ الحديث و المعاصر الجزائر.تونس.المغرب**، مكتبة انجلو المصرية، مصر، ط6، 1993.

30. علمي سعيد: **الاستعمار و العمران 'السياسات الاستيطانية و العمران في الجزائر'**، تر، نسرين لولي و محمد رضا بوخالفة، ج1، دار الخطاب، الجزائر، 2013.

31. عمورة عمار: **موجز في تاريخ الجزائر**، دار ريحانة، الجزائر، ط1، 2002.

32. عميراوي احميدة: **آثار السياسة الاستيطانية في المجتمع الجزائري(1830-1954)**، م.و.د.ب.ح.و، الجزائر، 2007.

33. غرانميزون أوليفيي لوكور: **الاستعمار الإبادة تأملات في الحرب و الدولة الاستعمارية**، تر، نورة بوزيدة، دار الرائد، الجزائر، 2008.

34. فركوس صالح: **تاريخ الجزائر من ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال**، دار العلوم، الجزائر، 2005.

35. قنان جمال: **قضايا و دراسات في تاريخ الجزائر الحديث و المعاصر**، م4، م.و.م، الجزائر، 2009.

36. ـــــــــــ: **قضايا و دراسات في تاريخ الجزائر الحديث و المعاصر**، م.م.و.م، الجزائر، 2009.

37. ـــــــــــ: **نصوص سياسية جزائرية في القرن التاسع عشر 1830-1914**، د.م.ج، الجزائر، 2009.

38. لونيسي رابح، بلاح بشير و آخرون: **تاريخ الجزائر المعاصرة (1830-1989)**، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2010.

39. مريوش أحمد: **دراسات و أبحاث في تاريخ الجزائر الحديث و المعاصر**، ج1، مؤسسة كنوز الحكمة، الجزائر، ط1، 2013.

40. مقلاتي عبد القادر: **المشروع الفرنسي الصليبي الاحتلالي للجزائر و ردود الفعل الوطنية1830-1962**، ج1، منشورات سيدي نايل، 2013.

41. مياسي إبراهيم: **توسع الاستعمار الفرنسي في الجنوب الغربي الجزائري(1881-1912)**، م.م.و.م، الجزائر، 1996.

42. ـــــــــــ: **لمحات من جهاد الشعب الجزائري**، د.م.ج، الجزائر، 2007.

43. ـــــــــــ: **مقاربات في تاريخ الجزائر 1830-1962**، دار هومة، الجزائر، 2012.

ب ــ الجرائد و المجلات:

1. **جريدة الشهاب:** المجلد الثالث عشر، س13، 1356هـ/1937م، دار المغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 2001.

2. **مجلة الأصالة:** تصدرها وزارة الشؤون الدينية، الجزائر.

3. **مجلة الثقافة:** تصدرها وزارة الثقافة، الجزائر.

4. **مجلة دعوة الحق:** تصدرها وزارة عموم الأوقاف، المغرب الأقصى.

5. **مجلة المصادر:** يصدرها المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر.

ثانياً: باللغة الأجنبية:

1 ـ المصادر:

أ ـ الأرشيف:

ـ Bulletin officiel du gouvernement général de l'Algérie; Année 1891.

ـ Bulletin officiel du gouvernement général de l'Algérie; Année 1892.

ـ Bulletin officiel du gouvernement général de l'Algérie; Année 1893.

ـ Bulletin officiel du gouvernement général de l'Algérie; Année 1895.

ـ Bulletin officiel du gouvernement général de l'Algérie; Année 1897.

- Journal officiel de la république française: Sénat, Débats parlementaire, Séance 26 févier 1891.

- Journal officiel de la république française: Sénat, Débat parlementaire, séance 2 Mars 1891.

- Journal des débats : Feuilleton N°22, Session 1891.

ب - الكتب:

1. COMBON Jules : **Le gouvernement général de l'Algérie(1891-1897)**, Ed, Edouard Champion, Paries, 1918.

2. CRESSON Le Batonnier et autres : **Emile Durier**, Ed, De Chamerot et Renouard, Paris, 1892.

3. FERRY jules : **Lettres de Jules Ferry 1846-1893**, Ed, Calmann-Lévy, Paris, 1914.

4. FIAUX Louis : **Un malfaiteur public, Jules Ferry**, Ed, Achille Le Roy, Paris, 1886.

5. PENSA Henri : **L'Algérie**, Ed, J.Rothschild, Paris, 1894.

ج - الجرائد و المجلات:

1. J. L'Avenir de Bel-Abbés, N° 958, 10e Année, Jeudi 10 novembre 1892.

2. J. La dépêche algérienne, N° 2496, Dimanche 3 juillet 1892.

3. J. La dépêche algérienne, N° 2497, Lundi 4 juillet 1892.

4. J. La dépêche algérienne, N° 2504, Lundi 11 juillet 1892.

5. J. La gazette algérienne, N° 90, 8e Année, Mercredi 9 novembre 1892.

6. Le 19e Siècle, Journal quotidien et littéraire, 23e année, Samedi 25 mars 1893.

7. Annales Catholiques, Revue religieuse hebdomadaire de la France et de l'Eglise, 1 aout 1896.

2 ـ المراجع:

أ ـ الكتب:

1. AGERON Charles Robert : **Histoire de l'Algérie contemporaine**, Ed, Que sais je ?, France, 1999.

2. _____: **Politique coloniales au Maghreb**, Collection Hier, Paris, 1972.

3. _____ : **L'Algérie algérienne de Napoléon III à De Gaulle**, Ed, Sindibad, 1980.

4. _____ : **De l'Algérie française à l'Algérie algérienne**, Ed, ENAG, Algérie, 2010.

5. ALLEG Henri et autres: **La guerre d'Algérie**, Ed, Messidor, France, 1986.

6. ABBAS Ferhat : **La nuit coloniale**, Ed, ANAP, Algérie, 2009.

7. BOUCHAMA Kamel : **L'Algérie, terre de foi et de culture**, Ed, Houma, Alger, 2000.

8. CHEURFI Achour : **Mémoire Algérienne, dictionnaire biographique**, Ed, Dahlab, Alger, 1996.

9. DARCOS Xavier : La escuela republicana en Francia, obligatoria, gratuita y laica la escuela de Jules Ferry 1880-1905, Tr De José Angel Melero Mateo, Ed, Prensa universitarias de Zaragoza, Espana, 2008.

10. GOLDZEIGUER Annie Rey : **Le Royaume arabe, la politique algérienne de Napoléon III 1861-1870**, Ed, IAIG, Alger, 2009.

11. HORNE Alistaire: **Histoire de la guerre d'Algérie**, Tr Yves du Guerny, Ed, Dahlab, 2007.

12. JEANSON Francis et Colette: **L'Algérie hors la loi**, Ed, ENAG, Alger, 1993.

13. JULIEN Charles André: **Histoire de l'Algérie contemporaine « la conquête et les débuts de la colonisation (1827-1871) »**, Ed, Casbah, Alger, 2005.

14. _____: **L'Afrique du nord en marche**, **nationalisme et souveraineté Française**, Ed, Julliard, Paris, 1972.

15. KHARCHI Djamal : **Colonisation et politique d'assimilation en Algérie1830-1962,** Ed, Casbah, Alger, 2009.

16. LABOULAYE Edouard : **Le parti libéral, son programme et son avenir suivi de la liberté d'enseignement et les projets de lois de M.Jules Ferry**, Ed, Les belles lettres, Paris, 2007.

17. STORA Benjamain: **Le Maghreb colonial**, note de cours, 2003-2004.

18. TURIN Yvonne : **Affrontements culturels dans l'Algérie coloniale Ecoles, Médecines Religion 1830-1880**, Ed, Maspéro, Paris, 1971.

19. VATIN Jean Claud : **L'Algérie politique Histoire et Société**, Ed, El Maarifa, Algérie, 2010.

20. YACONO Xavier : **Histoire de l'Algérie de la fin de la régence Turque à l'insurrection de 1954**, Ed, L'Atlanthrope, France, 1993.

ب ـ الجرائد و المجلات:

1. Revue Cahiers de la méditerranée, N°4, 1972.

2. Revue d'histoire moderne et contemporaine, T10, (avril-juin 1963).

ج ـ الموسوعات :

1. **Le petit Robert 2** , Ed Brodard graphique, 1er trimestre, 1987.

الفهرس

الفهرس:

الموضوع	الصفحة
مقدمة	**2**
الفصل التمهيدي: أوضاع الجزائر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر	
المبحث الأول: الأوضاع السياسية	**8**
المبحث الثاني: الأوضاع الاقتصادية	**15**
المبحث الثالث: الأوضاع الاجتماعية	**21**
المبحث الرابع: الأوضاع الثقافية و الدينية	**27**
الفصل الأول: البرلمان الفرنسي و قضايا الجزائريين	
المبحث الأول: القضية الجزائرية في البرلمان الفرنسي	**33**
المبحث الثاني: الإصلاحات البرلمانية	**41**
المبحث الثالث: نماذج للجان تحقيق برلمانية في الجزائر	**46**
الفصل الثاني: لجنة جول فيري البرلمانية 1891-1893م	
المبحث الأول: شخصية جول فيري	**55**
المبحث الثاني: ظروف تكوين اللجنة	**61**
المبحث الثالث: دور اللجنة و أعمالها	**65**

المبحث الرابع: نتائج لجنة جول فيري	**72**
الفصل الثالث: ردود الفعل تجاه اللجنة	
المبحث الأول: ردود فعل الجزائريين و المستوطنين	**79**
المبحث الثاني: أهم المسائل التي طرحها الجزائريون على اللجنة	**83**
المبحث الثالث: تعاطي الصحف مع الإصلاح البرلماني و لجنة جول فيري	**87**
خاتمة	**93**
الملاحق	**98**
البيبليوغرافيا	**114**
الفهرس	**126**